قسم الدراسات الإسلامية

علم

الجرح والتعديل

إعداد

أ.م.د/ خيري أحمد عبد العزيز

الفرقة الأولى دراسات إسلامية

مادة مصطلح الحديث (1)

العام الجامعي2022- 2023

رؤية الكلية

تأمل كلية الآداب بقنا أن تصبح واحدة من كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية المعتمدة والرائدة في مجالها وفي إقليمها، وأن تمد المجتمع بخريجين وباحثين متميزين قادرين على المنافسة في سوق العمل والمساهمة بفاعلية في تنمية المجتمع ومعالجة قضاياه والنهوض به، وأن تكون بمثابة بيت خبرة لكل ما يتصل بالعلوم الإنسانية والاجتماعية

رسالة الكلية

نحن كلية الآداب إحدى مؤسسات التعليم العالي بجنوب الصعيد، نعمل على تقديم المعارف والمهارات وتطويرهما والخبرات المرتبطة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية لكافة أطراف المجتمع والراغبين فيها، ونسعى نحو التميز في تقديم أفضل الخدمات التعلمية والبحثية والمجتمعية وأكثرها جودة وفاعلية، في ظل الحفاظ على هويتنا الحضارية والمساهمة في الارتقاء بالمجتمع والبيئة في جنوب الصعيد خاصة ومصر عامة

رسالة برنامج الدراسات الإسلامية

" تقديم خدمات تعليمية وبحثية ومجتمعية متميزة في مجال العلوم الشرعية؛ لإعداد خريج متميز ومتطور فى تخصصه فى نطاق إقليم جنوب الوادى خاصة ومصر عامة "

السمات المميزة لبرنامج الدراسات الإسلامية

1) يتميز بكونه برنامج الدراسات الإسلامية الوحيد في جامعة جنوب الوادي كما أنه يغطي أربع محافظات : (قنا – الأقصر – أسوان – البحر الأحمر) ؛ ميسرا بذلك الحصول على الخدمات التعليمية وتقديمها لمحافظات الإقليم .
2) يتميز البرنامج بتطوير محتواه العلمي بما يواكب متطلبات المجتمع.
3) يقدم البرنامج خدمات علمية ومجتمعية من خلال مركز الدراسات الإسلامية التابع له ويسعى لإنشاء دبلوم للدراسات الإسلامية ليخدم فئات متنوعة من الطلاب .
4) يتميز البرنامج بالسعي نحو تحقيق التبادل العلمي مع البرامج المناظرة في بعض الجامعات المصرية والعربية .

Contents

مقدمة 4

تمهيد 6

المبحث الأول: تعريف علم الجرح والتعديل ومشروعيته 17

المبحث الثاني: قواعد في الجرح والتعديل 37

المبحث الثالث: مراتب الجرح والتعديل 49

المبحث الرابع: علماء الجرح والتعديل 58

المبحث الخامس: كتب الجرح والتعديل 79

المبحث السادس: إطلالة على مناهج المصنفين في الجرح والتعديل .. 85

1-تهذيب التهذيب 85

2-تقريب التهذيب 97

3-التاريخ الكبير 105

4-الجرح والتعديل 113

5-كتاب الثقات 120

6-معرفة المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين 130

7-الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي 136

8-ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي 145

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الْحَمْدُ لِلَّهِ ، نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أَرْسَلَهُ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ، مَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ، وَمَنْ يَعْصِهِمَا فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ إِلَّا نَفْسَهُ وَلَا يَضُرُّ اللَّهَ شَيْئًا.

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا {اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا} [النساء1] {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ} [آل عمران102] {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا} [الأحزاب 71].

ثم أما بعد

فهذه مباحث في علم الجرح والتعديل جعلتها مدخلا لهذا العلم مفيدا للطالب المبتدئ، صدرتها بتمهيد في بيان أن التحري والتثبت في قبول الأخبار موجود عند المسلمين منذ نزول الوحي، وتطور بعد ذلك إلى علمٍ تميز به المسلمون واختصوا به دون سائر الأمم، ألا وهو علم نقد الحديث وتمييز صحيحه من ضعيفه ومقبوله من مردوده.

وبعد التمهيد يأتي الكلام على الجرح والتعديل نظريا في مباحث ثلاثة تتلوها ثلاثة أخرى في الناحية التطبيقية كالتالي:

المبحث الأول: وفيه بيان مفهوم الجرح والتعديل لغة واصطلاحا، وتعريف علم الجرح والتعديل ومشروعية جرح الرواة، وشروط الجارح والمعدل.

المبحث الثاني: قواعد في الجرح والتعديل.

المبحث الثالث: مراتب الجرح والتعديل وألفاظه.

المبحث الرابع: علماء الجرح والتعديل.

المبحث الخامس: كتب الجرح والتعديل ونماذج منها.

المبحث السادس: مناهج المصنفين في الجرح والتعديل ونماذج من كتبهم.

ولا تتم الفائدة من دراسة هذا العلم إلا بالممارسة والتطبيق، وهذا ما سنحرص عليه من خلال المحاضرات وما يكلف به الطالب من أبحاث، والله من وراء القصد وهو حسبنا ونعم الوكيل.

وكتبه

خيري أحمد عبدالعزيز

التاسع عشر من جمادى الآخرة 1438هـ

تمهيد

التحري في قبول الأخبار، والتثبت فيها أدبٌ أوجبه الله سبحانه وتعالى حيث قال: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمۡ أَمۡرٞ مِّنَ ٱلۡأَمۡنِ أَوِ ٱلۡخَوۡفِ أَذَاعُواْ بِهِۦۖ وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ لَٱتَّبَعۡتُمُ ٱلشَّيۡطَٰنَ إِلَّا قَلِيلٗا ﴿٨٣﴾﴾ النساء: ٨٣

"فأنكر الله سبحانه وتعالى على من يبادر إلى الأمور قبل تحققها فيخبر بها ويفشيها ، وينشرها، وقد لا يكون لها صحة"[1].

وأمر سبحانه بالتثبت في خبر الفاسق فقال: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ ﴿٦﴾﴾ الحجرات: ٦

وفي هذه الآية دلالة على أن خبر الفاسق ساقط غير مقبول كما أن شهادة غير العدل مردودة، فمن ثبت فسقه بَطَل قوله في الأخبار إجماعًا ؛ لأنَّ الخبر أمانة ، والفسق قرينة تبطلها[2].

وقد حث النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه على الحفظ والتبليغ عنه ، فقال: "نضّر الله امْرَأً سمع مِنَّا شيئا فَبَلَّغَهُ كما سمع ، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أوعى من سامِع"[3].

فاشترط على سامع حديثه ومبلغه حين دعا له – أنْ يعيه ويحفظه ثم يؤديه كما

---

[1] تفسير القرآن العظيم: ابن كثير، تحقيق سامي بن محمد سلامة, دار طيبة, ط2 سنة 1420هـ، ج 2 ص 365.

[2] مقدمة صحيح مسلم ص8، تفسير القرطبي: تحقيق أحمد عبدالعليم البردوني, الهيئة المصرية العامة للكتاب , ط3 ، ج16 ص 312.

[3] قوله: "نضّر الله امرأ" أي ألبسه نضرة وحُسنا وخلوص لون وزينة وجمالا. راجع عون المعبود شرح سنن أبي داود: العظيم آبادي، دار الكتب العلمية , بيروت ط2 سنة 1415هـ، ج10 ص68. والحديث أخرجه أحمد والترمذي من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح, سنن الترمذي: تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون, دار إحياء التراث العربي , بيروت, كتاب العلم باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، ج5 ص34 ح2657، مسند أحمد: تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون, مؤسسة الرسالة, ط2 1420هـ ، ج7 ، ص221 ح4157.

سمعه ، قال الإمام مسلم: "فالمؤدي لذلك بالتوهمِ غيرُ المتيقنِ مؤدٍ على خلاف ما شَرَطَ النبي صلى الله عليه وسلم ، وغيرُ داخلٍ فى جزيل ما يُرجى من إجابة دعوته عليه الصلاة والسلام"[1].

وحذر النبي صلى الله عليه وسلم من مغبة التساهل في النقل فقال: "مَنْ حدَّث بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين"[2]. والمعنى أن من روى حديثًا علم أنه مكذوب أو ظن، ولم يبين ذلك حالَ روايته فهو داخل في هذا الوعيد، مندرج في جملة الكاذبين على رسول الله صلى الله عليه وسلم[3].

وتنبأ صلى الله عليه وسلم بما يكون من الكذب عليه ، فقال: "يكون في آخر الزمان دجّالون كذابون يأتونكم من الأحاديث بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم، فإياكم وإياهم، لا يضلونكم ولا يفتنونكم"[4].

وفي هذا توجيهٌ للأمة إلى أخذ الحيطة من أحاديث أهل الكذب ، ولا يتحقق ذلك إلا ببيان حال الرواة من التعديل والتجريح وعدم الأخذ عن المجاهيل ؛ قال ابن مسعود رضي الله عنه: "إن الشيطان ليتمثل في صورة الرجل، فيأتي فيحدثهم بالحديث من الكذب فيتفرقون ، فيقول الرجل منهم: سمعت رجلا أعرف وجهه ولا أدري ما اسمه يحدث"[5].

وقد أثمرت هذه التوجيهات في الأمة منهجًا نقديًا دقيقًا وفريدًا، يضمن لها سلامة سنة نبيها صلى الله عليه وسلم من الدخيل ومن الزيادة والنقص والتغيير، طَبَّقَ بوادره الصحابة رضوان الله عليهم ، ثم ظل يتسع باتساع الرواية حتى اكتمل على يد أتباع التابعين فمن بعدهم.

وقد كان الصحابة رضوان الله عليهم أشد الناس احتياطا لسنة رسول الله صلى الله

---

[1] التمييز: الإمام مسلم ، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي ، مكتبة الكوثر، السعودية, ط 3، سنة1410 هـ ، ص179.
[2] مقدمة صحيح مسلم ص8، المنهاج: النووي ج1 ص112, ويُرَى بضم الياء، وروي بفتحها، فأمَّا مَنْ فتحها فمعناه: (وهو يعلم) وأما من ضم الياء فمعناه: (يَظن)، وكذلك قوله "فهو أحد الكاذبين" روي بكسر الباء وفتح النون على الجمع، وروي بفتح الباء وكسر النون على التثنية، ومن رواه بصيغة التثنية احتج به على أنَّ الراوي له يشارك البادئ بهذا الكذب، راجع المنهاج: ج1 ص96.
[3] المنهاج للنووي ج1 ص71.
[4] مقدمة صحيح مسلم ص12.
[5] المرجع السابق نفسه.

عليه وسلم حتى إنهم لمَّا سمعوا الوعيد الشديد على من كذب تحرجوا من رواية الأحاديث النبوية – وهم أهل العدالة ومعدن الصدق – وأقلوا منها خوفا من الغلط والنسيان ؛ روي عن سعد بن أبي وقاص وعثمان بن عفان وزيد بن أرقم وعبدالرحمن بن عوف وعبدالله بن مسعود، وصهيب الرومي، وأنس بن مالك رضي الله عنهم أنهم تحرجوا في التحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وروي عن بعضهم أنه كان يمر عليه سنة كاملة وما يحدث تحرزًا عن الوَهَم ، ومخافة أنْ يُتقول عليهم، وقد سمعوا التحذير الشديد من الكذب عليه صلى الله عليه وسلم ، قال أنس رضي الله عنه: إنه يمنعني أن أحدثكم حديثا كثيرا أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من تعمد عليَّ كذبا فليتبوأ مقعده من النار"[1].

وتوقف جماعة منهم عن قبول الأحاديث حتى يتسنى لهم التأكد من صحتها؛ فكان أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه يحتاط فى قبول الأخبار[2]؛ قال أبوسعيد الخدري رضي الله عنه: "كنت جالسا بالمدينة فى مجلس الأنصار فأتانا أبوموسى فزعا أو مذعورا ، قلنا ما شأنك؟ قال: إن عمر أرسل إليّ أن آتيه ، فأتيت بابه فسلمت ثلاثا فلم يرد عليّ فرجعت ، فقال: ما منعك أن تأتينا؟ فقلت: إنى أتيت فسلمت على بابك ثلاثا فلم يردوا عليّ فرجعت ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إذا استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع" فقال عمر: أقم عليه البينة وإلا أوجعتك، فقال أبى بن كعب: لا يقوم معه إلا أصغر القوم ، قال أبوسعيد قلت: أنا أصغر القوم ، قال: فاذهب به"[3].

قال الذهبي: أحبَّ عمر رضي الله عنه أنْ يتأكد عنده خبر أبي موسى بقول صاحب

---

[1] صحيح البخاري: تحقيق د. مصطفى ديب البغا , دار ابن كثير ، اليمامة بيروت ، ط3 سنة1407, كتاب العلم, باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم ح108، صحيح مسلم, المقدمة, باب تغليظ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ح2-(2).

[2] الكامل في الضعفاء: ابن عدي، تحقيق يحيى مختار غزاوي, دار الفكر, بيروت ط3، سنة1409، ج1 ص16،13، اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندا ومتنا ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم: محمد لقمان السلفي, دار الداعي, الهند ط2, سنة1420هـ ، ص36.

[3] صحيح مسلم, كتاب الآداب, باب الاستئذان ح33- (2153).

آخر؛ إذ الواحد يجوز عليه النسيان والوهم ، ولا يكاد يجوز ذلك على ثقتين لم يخالفهما أحد ، وقد كان عمر من وجله أنْ يُخطئ الصاحب على رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرهم أنْ يُقلوا الرواية عن نبيهم[1].

وكذلك كان عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه يتحرى في الأخذ بحيث إنه يستحلف من يحدثه بالحديث[2]؛ كما في حديث أسماء بن الحكم الفزاري أنه سمع عليًا رضي الله عنه يقول: "كنت إذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا ينفعني الله بما شاء أنْ ينفعني به ، وكان إذا حدثني عنه غيره استحلفته ، فإذا حلف صَدَّقْتُه"[3].

وكانت عائشة رضي الله عنها تختبر حفظ الراوي ؛ فقد أخرج مسلم فى صحيحه من حديث عروة بن الزبير قال: قالت لي عائشة رضي الله عنها: يا ابن أختي ، بلغني أنَّ عبدالله ابن عمرو مارٌّ بنا إلى الحج فَالْقَهُ ، فَسَائِلْهُ ، فإنه قد حمل عن النبي صلى الله عليه وسلم علما كثيرا. قال: فلقيته، فسألته عن أشياء يذكرها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال عروة: فكان فيما ذكر أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إنّ الله لا يَنْزِعُ العِلمَ من الناس انتزاعًا، ولكن يقبض العلماء، فَيَرْفَعُ الْعِلْمَ مَعَهُمْ ، وَيُبْقِي فِي النَّاسِ رُءُوسًا جُهَّالاً يُفتونهم بغير علم ، فَيَضِلُّونَ وَيُضِلُّونَ" قال عروة: فلما حَدَّثْتُ عائشة بذلك أعظمتْ ذلك وأنكرته ، قالت: أحَدَّثك أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول هذا؟ قال عروة: حتى إذا كان قابلٌ قالت له: إنَّ ابن عمرو قدم فَالْقَه ثم فَاتِحْهُ حتى تسأله عن الحديث الذي ذكره لك في العلم. قال: فلقيتُه فذكره لى نحو ما حدثني به في مَرَّتِهِ الأولى قال عروة: فلما أخبرتها بذلك قالت: ما أحسبه إلا صدق ؛ أراه لم يزد فيه شيئا ولم ينقص[4].

---

[1] تذكرة الحفاظ: الذهبي ، تحقيق زكريا عميرات, دار الكتب العلمية، بيروت, ط1, سنة1419هـ , ج1 ص6.
[2] تذكرة الحفاظ: ج1 ص10.
[3] رواه ابن ماجه فى سننه، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي دار الفكر, بيروت, كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها , باب ما جاء في أن الصلاة كفارة ج1 ص446 ح1395، وحسنه الألباني في صحيح ابن ماجه ج1 ص233 ح1144، ورواه ابن حبان فى صحيحه بترتيب ابن بلبان, تحقيق شعيب الأرنؤوط , مؤسسة الرسالة, بيروت ط2 سنة1414, ج2 ص389 ح623, والنسائي فى السنن الكبرى، تحقيق عبدالغفار البنداري وسيد كسروي , دار الكتب العلمية ، بيروت ج6 ص109 ح 10247.
[4] صحيح مسلم, كتاب العلم , باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان ح14- (2673).

ونحو هذا كان يصنع عبدالله بن عباس رضي الله عنهما، روى مسلم في مقدمة صحيحه بإسناده أنَّ بُشَير بن كعب العدوي جاء إلى ابن عباس رضي الله عنهما، فجعل يحدثه، فقال له ابن عباس: عُدْ لحديث كذا وكذا، فعاد له، ثم حَدَّثه، فقال: عد لحديث كذا وكذا، فعاد له. فقال له: ما أدري أعرفتَ حديثي كله وأنكرتَ هذا؟ أم أنكرتَ حديثي كله وعرفتَ هذا؟ فقال له ابن عباس: إنا كنا نُحَدِّث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ لم يكن يُكْذَبُ عليه، فلما ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عنه. وفي رواية "إنَّا كنَّا مَرَّةً إذا سمعنا رجلا يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف"[1].

ولما كان زمن صغار الصحابة رضوان الله عليهم استفحل أمر الفرق كالشيعة والرافضة والقدرية والخوارج، وازدادت الفتن، وظهر الكذب؛ فاستلزم ذلك التوسع في نقد الأحاديث والتفتيش عن الأسانيد حتى تصان السنة[2].

قال محمد بن سيرين رحمه الله: لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم ، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم[3]، وروى الإمام أحمد من حديث جابر بن نوح عن الأعمش عن إبراهيم النخعي قال: إنما سئل عن الإسناد أيام المختار[4].

قال ابن رجب: وسبب هذا أنه كثر الكذب على عليٍّ رضي الله عنه فى تلك الأيام

---

[1] مقدمة صحيح مسلم ص12، قال النووي: وأصل الصعب والذلول في الإبل فالصعب العسر المرغوب عنه ، والذلول السهل الطيب المحبوب المرغوب فيه ، فالمعنى سلك الناس كل مسلك مما يحمد ويذم. المنهاج ج1 ص80.

[2] اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندا ومتنا ص 48.

[3] مقدمة صحيح مسلم ص13.

4 العلل ومعرفة الرجال: الإمام أحمد بن حنبل ، تحقيق وصي الله بن محمد عباس, المكتب الإسلامي , بيروت، ط1 ، 1408 ج3 ص380. والمختار بن أبى عبيد الثقفي الكذاب ، قال الذهبي: لا ينبغى أن يُروى عنه شيء ؛ لأنه ضال مضل؛ كان يزعم أن جبرائيل عليه السلام ينزل عليه، وهو شر من الحجاج أو مثله. وقال الشهرستاني: كان خارجيا ، ثم صار زُبَيْرِيًّا ، ثم صار شيعيا وكيسانيا. انظر ميزان الاعتدال: الذهبي، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود , دار الكتب العلمية, بيروت، سنة 1995م, ج4 ص74، الملل والنحل: الشهرستاني، تحقيق محمد سيد كيلاني دار المعرفة , بيروت ، سنة 1404 ج1 ص146.

كما روى شريك عن أبي إسحاق سمعت خزيمة بن نصر العبسي أيام المختار ، وهم يقولون ما يقولون من الكذب ، وكان من أصحاب عليَّ – قال: ما لهم؟ قاتلهم الله أيّ عصابة شاقوا وأي حديث أفسدوا ! وكان المختار يعطى الرجل الألف دينار والألفين على أن يروي له فى تقوية أمره حديثا[1].

وكان سفيان الثوري يقول: الإسناد سلاح المؤمن ، فإذا لم يكن معه سلاح فبأي شيءٍ يقاتل. وقال الشافعي: مثل الذي يطلب الحديث بلا إسناد كمثل حاطب ليل يحمل حزمة الحطب فيها أفعى تلدغه وهو لا يدري[2].

ذكر الإمام مسلم في مقدمة صحيحه بإسناده عن أبي إسحاق إبراهيم بن عيسى الطالقاني قال: قلتُ لعبدالله بن المبارك: يا أبا عبدالرحمن ، الحديث الذي جاء: "إنَّ من البر بعد البر أنْ تصلِّى لأبويك مع صلاتك وتصوم لهما مع صومك"، قال عبدالله: يا أبا إسحاق عمن هذا؟ قال: قلتُ له: هذا من حديث شهاب بن خِراش. فقال: ثقة، عمن؟ قال: قلت: عن الحجاج بن دينار. قال: ثقة ، عمن؟ قال: قلتُ: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال: يا أبا إسحاق إنَّ بين الحجاج بن دينار وبين النبي صلى الله عليه وسلم مفاوز تنقطع فيها أعناق المطىّ ، ولكن ليس في الصدقة اختلاف.

ومراده أن السند المذكور فيه انقطاع ؛ لأن الحجاج بن دينار هذا من أتباع التابعين فأقل ما يمكن أنْ يكون بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم اثنان: التابعي والصحابي ، فلهذا قال بينهما مفاوز أى انقطاع كثير[3].

والمقصود أنهم كانوا لا يقبلون الحديث إلا بإسناد صحيح ، وقد كان الواحد منهم "يرحل راجلا مُقْوِيًا فى طلب الخبر الواحد أو السُّنَّة الواحدة حتى يأخذها من الناقل لها مشافهة ، ثم لم يزالوا فى التنقير عن الأخبار والبحث لها حتى فهموا صحيحها من سقيمها ، وناسخها من منسوخها ، وعرفوا من خالفها من الفقهاء إلى الرأي ، فنبهوا على ذلك حتى نجم الحق بعد أنَّ كان عافيًا ، وبسق بعد أنْ كان دارسًا ، واجتمع بعد

---

[1] شرح علل الترمذي: ابن رجب الحنبلي ج1 ص52.

2 أدب الإملاء والاستملاء: السمعاني, تحقيق ماكس فايسفايلر , دار الكتب العلمية, بيروت , ط1 سنة 1401 ص8 ، فتح المغيث: السخاوي , دار الكتب العلمية, بيروت، ط1 سنة 1403هـ , ج3 ص4.

[3] مقدمة صحيح مسلم ص16 ، المنهاج للنووي ج1 ص89.

أنَّ كان متفرقًا ، وانقاد للسنن من كان عنها معرضا"[1].

مجالات النقد عند المحدثين:

تتجه أنظار نقاد الحديث – الذين يميزون بين الصحيح وغير الصحيح– إلى أمرين أساسين: نقد الأسانيد ؛ ويتعلق بظاهر الإسناد من حيث اتصاله وثقة رواته، وعلل الأحايث ؛ ويبحث عما خفي من الخلل في سند الحديث ومتنه ، فلا يخرج النقد عندهم عن هذين المجالين:

المجال الأول: وهو نقد الأسانيد ، وله فرعان:

الفرع الأول: النظر في حال الرواة –وهو موضوع علم الجرح والتعديل–؛ لأنّ الحكم على الحديث صحة وضعفًا مبني على أمور في مقدمتها معرفة حال الراوي ، قال ابن سيرين: "إنَّ هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم" ولا يتحقق ذلك إلا بأن يبرز كل راو إسناده، روى الحاكم بإسناده إلى عتبة بن أبي حكيم أنه كان عند إسحاق بن أبي فروة، وعنده الزهري ، قال: فجعل ابن أبي فروة يقول: قال رسول الله قال رسول الله، فقال له الزهري: قاتلك الله يا ابن أبي فروة ما أجرأك على الله، ألا تسند حديثك؛ تحدثنا بأحاديث ليس لها خُطْمٌ ولا أزمَّة[2].

وقد أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلا ضابطا لما يرويه ، وعدالة الراوي تعرف بأنْ يكون مسلمًا بالغًا عاقلا سالمًا من أسباب الفسق وخوارم المروءة. ويعرف ضبطه بكونه متيقظًا غير مغفل ، حافظًا إنْ حدث من حفظه ، ضابطًا لكتابه إنْ حدث من كتابه ، فإنْ كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالمًا بما يحيل المعاني[3].

ويشترط مع كون الراوي صاحب ديانة وصدق لهجة أنْ يكون ضابطا لمرويه، معتنيًا

---

1 تأويل مختلف الحديث: ابن قتيبة , تحقيق محمد زهري النجار, دار الجيل, بيروت، سنة 1393هـ ص72. والمُقْوِي الذي لا زاد معه يقال أَقْوَى الرجل إذا نَفِد زاده، ويقال أيضا مقويا أى نازلا بالقفر من الأرض. انظر لسان العرب ج15 ص206 مادة (قوا).

2 مقدمة صحيح مسلم ص14 ، معرفة علوم الحديث لأبي عبدالله الحاكم ص40.

3 مقدمة ابن الصلاح فى علوم الحديث ص62، وانظر كذلك التقييد والإيضاح: الحافظ العراقي ص 137، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح: البرهان الأبناسي, تحقيق صلاح فتحي هلل, مكتبة الرشد , الرياض, ط1، 1418هـ ، ج1 ص 235.

بهذا الأمر مشغولا به، قال أبوالزناد: "أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون، ما يؤخذ عنهم الحديث ؛ يقال: ليس من أهله"[1]، وبوب الخطيب في كتابه (الكفاية) بابًا فى ترك الاحتجاج بمن لم يكن من أهل الضبط والدراية وإنْ عرف بالصلاح والعبادة[2].

وكذلك وضع أئمة النقد القواعد الدقيقة لمعرفة اختلال الضبط عند الرواة، وبينوا لنا متى يُردُّ حديث الراوي بالكلية ، ومتى يستشهد به، فقالوا مثلا: إنَّ من غلب على حديثه النكارة أو الغلط فحديثه مردود ؛ قال الإمام مسلم: "علامة المنكر فى حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم ، أو لم تكد توافقها ، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك ، كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله"[3].

الفرع الثاني: البحث في اتصال الأسانيد: فلم يقنع نقاد الحديث بالبحث عن حال راوة كل حديث عدالةً وضبطا، حتى اشترطوا شرطا آخر هو اتصال السند بأن يبرز لهم كل راوٍ كيف تحمل مروياته، هل تحملها بطريقة معتبرة أم لا، ويبحثون الصيغة التى أدى بها ومدى دلالتها على الاتصال بينه وبين شيخه، ويؤكدون ذلك أو ينفونه بالنظر في تاريخ الرجل وشيوخه وتلاميذه.

ذكر الخطيب ما أكرم الله به هذه الأمة واختصها به ، وأنه ليس لأحد من الأمم كلها قديمهم وحديثهم إسناد ، وإنما هي صحف فى أيديهم ، وليس عندهم تمييز، ثم قال: "وهذه الأمة إنما تنص الحديث من الثقة المعروف فى زمانه ، المشهور بالصدق والأمانة عن مثله حتى تتناهى أخبارهم، ثم يبحثون أشد البحث حتى يعرفوا الأحفظ فالأحفظ ، والأضبط فالأضبط ، والأطول مجالسة لمن فوقه ممن كان أقل مجالسة ، ثم يكتبون الحديث من عشرين وجهًا وأكثر حتى يهذبوه من الغلط والزلل ويضبطوا حروفه ويعدوه عَدًّا"[4].

---

[1] مقدمة صحيح مسلم ص15.
[2] الكفاية فى علم الرواية ص158.
[3] خطبة صحيح مسلم ص7.
[4] شرف أصحاب الحديث: الخطيب البغدادي، تحقيق محمد سعيد خطيب أوغلي , دار إحياء السنة النبوية ، ص42.

أما المجال الثاني من مجالات النقد عند المحدثين فهو البحث عن علل الحديث، وهو علم قائم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل[1]، فلا يكفي عند المحدثين أن يكون راوي الحديث ثقة حافظا متصل الإسناد من حيث الظاهر ليحكموا على حديثه بالصحة ، بل لابد من الاطمئنان إلى سلامة روايته من الوهم أو الغلط الذي لا يسلم منه أحد ، ولهذا ترى أمثال أبي حاتم وأبي زرعة وأحمد والبخاري وغيرهم يوهمون جبال الحفظ كمالك وشعبة والأوزاعي ووكيع وابن المبارك[2].

والحديث المُعَلّ هو الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها ، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر، ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له ، مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول ، أو وقف في المرفوع ، أو دخول حديث في حديث ، أو وهم واهم بحيث يغلب على ظنه ذلك فيحكم به أو يتردد فيتوقف فيه ، وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه[3].

قال الخطيب البغدادي: السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط. قال علي ابن المديني: الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطأه[4].

ثم إن العلة قد تقع في إسناد الحديث وهو الأكثر ، وقد تكون في متنه ، ثم ما يقع في الإسناد قد يقدح في صحة الإسناد والمتن جميعا كما في التعليل بالإرسال والوقف، وقد يقدح في صحة الإسناد خاصة من غير قدح في صحة المتن[5].

يقول ابن الصلاح: "يعرف كون الراوي ضابطا بأن تعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والاتقان ، فإذا وجدنا رواياته موافقة، ولو من حيث المعنى لرواياتهم

---

1 معرفة علوم الحديث للحاكم ص112.

2 العلة وأجناسها عند المحدثين: أبوسفيان مصطفى باحو ، دار الضياء ، طنطا، ط1 سنة1426هـ , ص101.

3 مقدمة ابن الصلاح ص53.

4 الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: الخطيب البغدادي , تحقيق محمود الطحان , مكتبة المعارف , الرياض ، 1403هـ ج2 ص 295 ،212.

5 مقدمة ابن الصلاح ص53. وقد يطلق اسم العلة على باقي الأسباب الظاهرة غير الخفية التي تقدح في الحديث وتخرجه من حال الصحة إلى حال الضعف ؛ ولذلك تجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب والغفلة وسوء الحفظ ونحو ذلك من أنواع الجرح التي يأباها كون العلة خفية ؛ ولذا صرح الحاكم بامتناع الإعلال بالجرح ونحوه ؛ لأن حديث المجروح ساقط واهٍ ولا يعل الحديث إلا بما ليس للجرح فيه مدخل. انظر مقدمة ابن الصلاح ص54، فتح المغيث للسخاوي ج1 ص234.

أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة ؛ عرفنا حينئذٍ كونه ضابطا ثبتا ، وإنْ وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ، ولم نحتج بحديثه"[1].

وذكر مسلم في كتاب التمييز خبرا وصفه بأنه غير محفوظ الإسناد عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلا قال: يا رسول الله ما الطهور بالخفين؟ قال: "للمقيم يوم وليلة، وللمسافر ثلاثة أيام ولياليهن". قال مسلم: وذلك أن أباهريرة لم يحفظ المسح عن النبي صلى الله عليه وسلم لثبوت الرواية عنه بإنكاره المسح على الخفين ، فقد صح برواية أبي زرعة وأبي رزين عن أبي هريرة إنكاره المسح على الخفين، ولو كان قد حفظ المسح عن النبي صلى الله عليه وسلم كان أجدر الناس وأولاهم للزومه والتدين به، فلما أنكره الذي في الخبر من قوله: ما أمرنا الله أن نمسح على جلود البقر والغنم. وقوله أيضا: ما أبالي على ظهر حمار مسحت أو على خفي ، بان بذلك أنه غير حافظ المسح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأن من أسند ذلك عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم واهي الرواية ، أخطأ فيه إما سهوا أو تعمدا.

قال مسلم: "فبجمع هذه الروايات ومقابلة بعضها ببعض ، يتميز صحيحها من سقيمها ، وتتبين رواة ضعاف الأخبار من أضدادهم من الحفاظ، ولذلك أضعف أهل المعرفة بالحديث عمر بن عبدالله بن أبي خثعم وأشباههم من نقلة الأخبار، لروايتهم الأحاديث المستنكرة التي تخالف روايات الثقات المعروفين من الحفاظ"[2].

فتبين أن سبب الحكم على هذا الحديث بأنه غير محفوظ الإسناد هو نكارة متنه، ووجه ذلك أنه خلاف ما ثبت عن أبي هريرة من إنكاره المسح على الخفين، وذكر ابن رجب قاعدة في تضعيف حديث الراوي إذا روى ما يخالف رأيه قال: قد ضعف الإمام أحمد وأكثر الحفاظ أحاديث كثيرة بمثل هذا؛ فمنها أحاديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في المسح على الخفين ضعفها أحمد ومسلم وغير واحد، وقالوا: أبوهريرة ينكر المسح على الخفين فلا يصح له فيه رواية[3].

---

[1] مقدمة ابن الصلاح ص63. وهو معنى كلام مسلم الذي سبق ذكره آنفا في علامة المنكر في حديث المحدث.

[2] التمييز ص209.

[3] شرح علل الترمذي ج2 ص796-797, والمقصود من ذكر هذا المثال بيان اهتمام العلماء بنقد المتون وأن ذلك يستلزم عندهم غالبا وجود علة في الإسناد، وإلا فقد صح المسح

وفيما ذكرت في هذا التمهيد دفعٌ للشبهة التي يوردها المغرضون ومن سار في ركابهم من الجهلة حيث يقولون: إن الأحاديث النبوية لم تجمع إلا في القرن الثاني ولم يكتمل جمعها إلا في القرن الثالث الهجري، يشيرون بالتهمة إلى السنة وأنه قد تأخر جمعها وتباعد الزمان حتى تم تدوينها؛ فهي غير موثوق فيها ولا يركن إلى شيء منها لهذا السبب.

وهذا لعمري كذب وتدليس، وحق يراد به باطل، فقد وعى الصحابة رضوان الله عليهم سنة نبيهم وبلغوها كما سمعوا ، ونقلها عنهم التابعون وتابعوهم ثقة عن ثقة عن ثقة ، ولم يزل العلماء يتوارثونها ويتعاهدونها بالحفظ والرعاية حتى اكتمل تدوينها، ولم يغفلوا لحظة عن الأدعياء وغير الثقات ؛ بل علموا أحوالهم وحفظوا رواياتهم وبينوا للأمة أمرهم حتى لا يختلط عليها الصحيح بالزيوف.

فهناك فرق شاسع بين توثيق السنة فهذا بدأ مبكرا منذ عهد الصحابة، وبين تدوين السنة وتبني مشروع لجمعها حيث بدأ بعد انقراض جيل الصحابة في عهد التابعين بأمر الخليفة أمير المؤمنين عمر بن العزيز واكتمل في القرن الثالث وهو العصر الذهبي لتدوين السنة.

فأصحاب هذه الشبهة يخلطون –عمدا أو جهلا– بين التوثيق والتدوين، فيجعلون جمع الأحاديث وتدوينها في الكتب هو البداية لتوثيقها؛ وهذه مغالطة بَيّنَةٌ.

على الخفين عن غير أبي هريرة من الصحابة قَالَ ابْنُ عبدالْبَرِّ فِي الِاسْتِذْكَارِ تحقيق سالم محمد عطا، محمد علي معوض, دار الكتب العلمية, بيروت ط1، 1421, ج1 ص215, رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ نَحْوٌ مِنْ أَرْبَعِينَ مِنْ الصَّحَابَةِ ، وَنَقَلَ عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي سَبْعُونَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّهُ كَانَ يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ. وقال عبدالله بن المبارك كما نقل الحافظ في الفتح: ليس في المسح على الخفين بين الصحابة اختلاف ، لأن كل من روي عنه إنكاره فقد روي عنه إثباته. فتح الباري شرح صحيح البخاري: ابن حجر, دار المعرفة , بيروت ، 1379هـ ج1 ص305.

المبحث الأول

تعريف علم الجرح والتعديل ومشروعيته

ونبدأ بالتعريف اللغوي لمادتي الجرح والتعديل ثم نتبعهما بالتعريف الاصطلاحي المعروف عند علماء الحديث:

فالجَرْح: بفتح الجيم مصدر جَرَحَ، قال ابن فارس: الْجِيمُ وَالرَّاءُ وَالْحَاءُ أَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا الْكَسْبُ، وَالثَّانِي شَقُّ الْجِلْدِ.

فَالْأَوَّلُ قَوْلُهُمْ (اجْتَرَحَ) إِذَا عَمِلَ وَكَسَبَ. قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: {أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ} [الجاثية: 21]. وَإِنَّمَا سُمِّيَ ذَلِكَ اجْتِرَاحًا لِأَنَّهُ عَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ، وَهِيَ الْأَعْضَاءُ الْكَوَاسِبُ. وَالْجَوَارِحُ مِنَ الطَّيْرِ وَالسِّبَاعِ: ذَوَاتُ الصَّيْدِ.

وَأَمَّا الْآخَرُ [فَقَوْلُهُمْ] جَرَحَهُ بِحَدِيدَةٍ جَرْحًا، وَالِاسْمُ الْجُرْحُ. وَيُقَالُ جَرَحَ الشَّاهِدَ إِذَا رَدَّ قَوْلَهُ بِشَيْنٍ غَيْرِ جَمِيلٍ. وَاسْتَجْرَحَ فُلَانٌ إِذَا عَمِلَ مَا يُجْرَحُ مِنْ أَجْلِهِ [1].

قال الزمخشري: ومن المجاز جرحه بلسانه: سبه، وجرحوه بأنياب وأضراس إذا شتموه وعابوه. وبئس ما جرحت يداك، واجترحت يداك أي عملتا وأثَّرتَا، وهو مستعارٌ من تأثير الجارح، ومنه جوارح الإنسان وهي عوامله من يديه ورجليه، وجوارح الصيد. وجرح القاضي الشاهد، ويقال للمشهود عليه: هل معك جَرْحَةٌ وهي ما تُجرح به الشهادة[2].

وَمِنْهُ حَدِيثُ بَعْضِ التَّابِعِينَ «كثُرت هَذِهِ الْأَحَادِيثُ واسْتَجْرَحَتْ» أَيْ فسَدتْ وقَلَّ صِحَاحُها، وَهُوَ اسْتَفْعَلَ، مِنْ جَرَحَ الشّاهدَ إِذَا طَعَنَ فِيهِ وَرَدَّ قَوْلَهُ. أَرَادَ أَنَّ الْأَحَادِيثَ كَثُرتْ حَتَّى أَحْوَجَت أهلَ الْعِلْمِ بِهَا إِلَى جَرْحِ بعض رُواتها ورَدّ روَايته. وجَرّحَ بتشديد الراء تجريحا أكثر ذلك فيه[3].

وأما التعديل فهو مصدر من عدَّل فلانا أي وصفه بالعدالة، والعدل مَا قَامَ فِي

---

[1] مقاييس اللغة (1/ 451)، تاج العروس 336/6 مادة (جرح).
[2] أساس البلاغة (1/ 130).
[3] النهاية في غريب الحديث والأثر (1/ 255).

النُّفُوسِ أَنه مُسْتقيم، وَهُوَ ضِدُّ الجَوْر. عَدَل الحاكِمُ فِي الْحُكْمِ يَعْدِلُ عَدْلًا وَهُوَ عادِلٌ مِنْ قَوْمٍ عُدُولٍ، وبَسَطَ الْوَالِي عَدْلَه ومَعْدِلَته. وَفِي أَسماء الله سبحانه: العَدْل، هو الَّذِي لَا يَمِيلُ بِهِ الْهَوَى فيَجورَ فِي الْحُكْمِ، وَهُوَ فِي الأَصل مَصْدَرٌ سُمِّي بِهِ فوُضِعَ مَوْضِعَ العادِلِ، وَهُوَ أَبلغ مِنْهُ لأَنه جعلَ المُسَمَّى نفسه عَدْلًا، وَفُلَانٌ مِنْ أَهل المَعْدِلة أَي مِنْ أَهل العَدْلِ. والعَدْلُ: الحُكْم بِالْحَقِّ، يُقَالُ: هُوَ يَقْضي بِالْحَقِّ ويَعْدِلُ. وَهُوَ حَكَمٌ عَادِلٌ: ذُو مَعْدَلة فِي حُكْمِهِ.

والعَدْلُ مِنَ النَّاسِ: المَرْضِيُّ قولُه وحُكْمُه. وَقَالَ الْبَاهِلِيُّ: رَجُلٌ عَدْلٌ وعادِلٌ جَائِزُ الشَّهَادَةِ. ورَجُلٌ عَدْلٌ: رِضاً ومَقْنَعٌ فِي الشَّهَادَةِ؛ ورَجُلٌ عَدْلٌ بيِّنَ العَدْلِ، والعَدَالة: وُصِف بِالْمَصْدَرِ، مَعْنَاهُ ذُو عَدْلٍ. قَالَ فِي مَوْضِعَيْنِ: {وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ}، وَقَالَ: {يَحْكُمُ بِهِ ذَوا عَدْلٍ مِنْكُمْ}.

وَيُقَالُ: رَجُلٌ عَدْلٌ، ورَجُلانِ عَدْلٌ، ورِجالٌ عَدْلٌ، وامرأَة عَدْلٌ، ونِسْوةٌ عَدْلٌ، كلُّ ذَلِكَ عَلَى مَعْنَى رجالٌ ذَوُو عَدْلٍ ونِسوةٌ ذَوَاتُ عَدْلٍ، فَهُوَ لَا يُثَنَّى وَلَا يُجْمَعُ وَلَا يُؤَنَّث، فإِن رأَيته مَجْمُوعًا أَو مُثَنًّى أَو مؤَنثًا فَعَلَى أَنه قَدْ أُجْرِي مُجْرى الْوَصْفِ الَّذِي لَيْسَ بِمَصْدَرٍ[1].

والتعديل عند المحدّثين: هو وصف المسلم المكلَّف الضابط بملازمة التقوى والمروءة، بحيث يُنسب إليه الخير والعِفَّة، والحرص على فعل الواجبات، وترك المحرَّمات والشبهات، وتحري الصدق وتجنب الكذب، مما يجعلنا نظن غالباً بأن قوله صدق.

والتجريح هو ضد التعديل، وهو: أن لا يوصف المسلم، بما سبق، فلا نصفه بالعدالة، مما يجعلنا نظن ظناً غالباً بأن هذا الشخص لا يتحرى الصدق.

أما في الاصطلاح، فالتعديل هو وصف الراوي بصفة أو صفات تزكيه وتظهر أو تثبت عدالته، ويسمى أيضًا التوثيق، والتزكية.

[1] لسان العرب: مادة (عدل) (11/ 430)، مقاييس اللغة كتاب العين باب العين والدال وما يثلثهما مادة (عدل).

والعدالة هي ملكة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى واجتناب الكبائر والابتعاد عن الصغائر أو هي حالة أو هيئة نفسانية تحمل صاحبها وتدفعه إلى ملازمة التقوى.

والعدْلُ هو الراوي الذي وُصف بما يزكيه ويثبت عدالته. وهو أيضا كل من لم يَظْهر في أمر دينه ومروءته ما يُخل بهما.

والمُعدِّلُ هو الناقد الذي يشتغل بنقد الرواة وتتبع أحوالهم، فَيُعَدّلُ رواةً ويجرح آخرين.

وبناء على ذلك فعلم الجرح والتعديل هو علمٌ يُبحث فيه عن أحوال الرواة من حيث قبول روايتهم أو ردها بألفاظ أو عبارات مخصوصة.

وينصب هذا العلم بالأساس على رواة الأحاديث النبوية وآثار الصحابة، ويقوم على ذكر أحوالهم مما له مدخل في قبول أخبارهم أو ردها؛ فيقتصر في بعض الأحيان على لفظة أو لفظتين تفيدان التعديل أو التجريح، وذلك بمثابة تلخيص الكلام على الراوي أي بيان حاله بخصوص الرواية بعبارة قصيرة جامعة محررة بعد تمحيص ودراسة وتتبع. وذلك أمر جَلَل، فهو نصف علم الحديث لأن الحديث سند ومتن، والسند عبارة عن الرواة ومعرفة أحوالهم[1]. قال ابن الصلاح: معرفة الثقات والضعفاء من رواة الحديث من أجلِّ نوعٍ وأفخمه؛ فإنه المرقاة إلى معرفة صحة الحديث وسقمه[2].

مشروعية الجرح والتعديل

علم الجرح والتعديل ميزان رجال الرواية، يثقل بكفته الراوي فيُقبل، أو تخفُّ موازينه فيرفض، وبه نعرف الراوي الذي يقبل حديثه ونميزه عمن لا يقبل حديثه.

ومن هنا اعتنى به علماء الحديث كل العناية، وبذلوا فيه أقصى جهد، وانعقد إجماع العلماء على مشروعيته، بل على وجوبه للحاجة الملجئة إليه[3].

قال الخطيب البغدادي رحمه الله: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ إِلَّا خَبَرُ الْعَدْلِ

---

[1] عناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتعديل - عبد العزيز فارح (ص 7)، منهج النقد في علوم الحديث: د/نور الدين عتر ص92.

[2] مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح (ص 654).

[3] منهج النقد في علوم الحديث: د/نور الدين عتر ص92.

, كَمَا أَنَّهُ لَا تُقْبَلُ إِلَّا شَهَادَةُ الْعَدْلِ , وَلَمَّا ثَبَتَ ذَلِكَ وَجَبَ مَتَى لَمْ تُعْرَفْ عَدَالَةُ الْمُخْبِرِ وَالشَّاهِدِ أَنْ يُسْأَلَ عَنْهُمَا وَيُسْتَخْبَرُ عَنْ أَحْوَالِهِمَا أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ بِهِمَا, إِذْ لَا سَبِيلَ إِلَى الْعِلْمِ بِمَا هُمَا عَلَيْهِ إِلَّا بِالرُّجُوعِ إِلَى قَوْلِ مَنْ كَانَ بِهِمَا عَارِفًا فِي تَزْكِيَتِهِمَا , فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهُ[1].

ومما يدل على ذلك أَنَّ مَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ , أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: إِنَّهُ زَنَى , فَأَعْرَضَ عَنْهُ فَأَعَادَ عَلَيْهِ مِرَارًا فَأَعْرَضَ عَنْهُ , فَسَأَلَ قَوْمَهُ: «أَمَجْنُونٌ هُوَ؟» قَالُوا: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ , قَالَ: أَفَعَلْتَ بِهَا؟ قَالَ: نَعَمْ , فَأَمَرَ بِهِ أَنْ يُرْجَمَ , فَانْطُلِقَ بِهِ فَرُجِمَ وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ.

قال الخطيب: وَقَدْ أَخْبَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَنَّ فِي أُمَّتِهِ مِمَّنْ يَجِيءُ بَعْدَهُ كَذَّابِينَ, فَحَذَّرَ مِنْهُمْ , وَنَهَى عَنْ قَبُولِ رِوَايَاتِهِمْ , وَأَعْلَمَنَا أَنَّ الْكَذِبَ عَلَيْهِ لَيْسَ كَالْكَذِبِ عَلَى غَيْرِهِ , فَوَجَبَ بِذَلِكَ النَّظَرُ فِي أَحْوَالِ الْمُحَدِّثِينَ , وَالتَّفْتِيشُ عَنْ أُمُورِ النَّاقِلِينَ, احْتِيَاطًا لِلدِّينِ, وَحِفْظًا لِلشَّرِيعَةِ مِنْ تَلْبِيسِ الْمَلْحِدِينَ[2].

واستدل الخطيب على وُجُوبِ تَعْرِيفِ الْمُزَكِّي مَا عِنْدَهُ مِنْ حَالِ الْمَسْئُولِ عَنْهُ بحديث أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه, قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ يَعْلَمُهُ فَكَتَمَهُ أُلْجِمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ»[3].

قال الخطيب: وَقَدْ أَنْكَرَ قَوْمٌ لَمْ يَتَبَحَّرُوا فِي الْعِلْمِ قَوْلَ الْحُفَّاظِ مِنْ أَئِمَّتِنَا وَأُولِي الْمَعْرِفَةِ مِنْ أَسْلَافِنَا: إِنَّ فُلَانًا الرَّاوِيَ ضَعِيفٌ , وَفُلَانٌ غَيْرُ ثِقَةٍ , وَمَا أَشْبَهَ هَذَا مِنَ الْكَلَامِ , وَرَأَوْا ذَلِكَ غِيبَةً لِمَنْ قِيلَ فِيهِ إِنْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْقَائِلُ , وَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى خِلَافِهِ فَهُوَ بُهْتَانٌ. وَاحْتَجُّوا بِالْحَدِيثِ الَّذِي رواه الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِالرَّحْمَنِ , عَنْ أَبِيهِ , عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ , أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ: مَا الْغِيبَةُ؟ قَالَ: «ذِكْرُكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ» قَالَ: أَفَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ فِي أَخِي مَا أَقُولُ؟ قَالَ: «إِنْ كَانَ فِي

([1]) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص34.
([2]) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص34.
([3]) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص37.

أَخِيكَ مَا تَقُولُ فَقَدِ اغْتَبْتَهُ , وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَا تَقُولُ فَقَدْ بَهَتَّهُ»[1].

وَأَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ رِضْوَانُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الدِّينَوَرِيُّ, قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ النَّيْسَابُورِيَّ , يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَلِيَّ بْنَ مُحَمَّدٍ الْبُخَارِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْفَضْلِ الْعَبَّاسِيَّ , يَقُولُ:

كُنَّا عِنْدَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حَاتِمٍ , وَهُوَ إِذَنْ يَقْرَأُ عَلَيْنَا كِتَابَ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ, فَدَخَلَ عَلَيْهِ يُوسُفُ بْنُ الْحُسَيْنِ الرَّازِيُّ فَقَالَ لَهُ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ , مَا هَذَا الَّذِي تَقْرَؤُهُ عَلَى النَّاسِ؟ فَقَالَ: كِتَابٌ صَنَّفْتُهُ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ. فَقَالَ: وَمَا الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ؟ فَقَالَ: أُظْهِرُ أَحْوَالَ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ ثِقَةً أَوْ غَيْرَ ثِقَةٍ , فَقَالَ لَهُ يُوسُفُ بْنُ الْحُسَيْنِ: اسْتَحْيَيْتُ لَكَ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ , كَمْ مِنْ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ قَدْ حَطُّوا رَوَاحِلَهُمْ فِي الْجَنَّةِ مُنْذُ مِائَةِ سَنَةٍ وَمِائَتَيْ سَنَةٍ , وَأَنْتَ تَذْكُرُهُمْ وَتَغْتَابُهُمْ عَلَى أَدِيمِ الْأَرْضِ, فَبَكَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَقَالَ: يَا أَبَا يَعْقُوبَ, لَوْ سَمِعْتُ هَذِهِ الْكَلِمَةَ قَبْلَ تَصْنِيفِي هَذَا الْكِتَابَ لَمَا صَنَّفْتُهُ".

قَالَ الْخَطِيبُ: وَلَيْسَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ لَا يَجِبُ قَبُولُهُ إِلَّا مِنَ الْعَاقِلِ الصَّدُوقِ الْمَأْمُونِ عَلَى مَا يُخْبِرُ بِهِ , وَفِي ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْجَرْحِ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ صَدُوقًا فِي رِوَايَتِهِ, مَعَ أَنَّ سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ وَرَدَتْ مُصَرِّحَةً بِتَصْدِيقِ مَا ذَكَرْنَا وَبِضِدِّ قَوْلِ مَنْ خَالَفَنَا.

أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ رِزْقٍ الْبَزَّازُ وَأَبُو الْحُسَيْنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بِشْرَانَ السُّكَّرِيُّ, قَالَا: أنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّفَّارُ, ثنا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى الْمَرْوَزِيُّ, ثنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ, عَنِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ, سَمِعَ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ , يَقُولُ:

حَدَّثَتْنَا عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ رَجُلًا اسْتَأْذَنَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «ائْذَنُوا لَهُ , فَبِئْسَ رَجُلُ الْعَشِيرِ , أَوْ بِئْسَ رَجُلُ الْعَشِيرَةِ» فَلَمَّا دَخَلَ أَلَانَ لَهُ الْقَوْلَ, قَالَتْ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ , قُلْتَ لَهُ الَّذِي قُلْتَ فَلَمَّا دَخَلَ أَلَنْتَ لَهُ الْقَوْلَ!

([1]) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص37.

قَالَ: «يَا عَائِشَةُ, إِنَّ شَرَّ النَّاسِ مَنْزِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ وَدَعَهُ أَوْ تَرَكَهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ فُحْشِهِ».

فَفِي قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلرَّجُلِ: «بِئْسَ رَجُلُ الْعَشِيرَةِ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ إِخْبَارَ الْمُخْبِرِ بِمَا يَكُونُ فِي الرَّجُلِ مِنَ الْعَيْبِ عَلَى مَا يُوجِبُهُ الْعِلْمُ وَالدِّينُ مِنَ النَّصِيحَةِ لِلسَّائِلِ لَيْسَ بِغِيبَةٍ , إِذْ لَوْ كَانَ ذَلِكَ غِيبَةً لَمَا أَطْلَقَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ , وَإِنَّمَا أَرَادَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِمَا ذَكَرَ فِيهِ –وَاللَّهُ أَعْلَمُ– أَنَّ يُبَيِّنَ لِلنَّاسِ الْحَالَةَ الْمَذْمُومَةَ مِنْهُ وَهِيَ الْفُحْشُ فَيَجْتَنِبُوهَا, لَا أَنَّهُ أَرَادَ الطَّعْنَ عَلَيْهِ وَالثَّلْبَ لَهُ.

وَكَذَلِكَ أَئِمَّتُنَا فِي الْعِلْمِ بِهَذِهِ الصِّنَاعَةِ , إِنَّمَا أَطْلَقُوا الْجَرْحَ فِيمَنْ لَيْسَ بِعَدْلٍ لِئَلَّا يَتَغَطَّى أَمْرُهُ عَلَى مَنْ لَا يَخْبُرُهُ , فَيَظُنُّهُ مِنْ أَهْلِ الْعَدَالَةِ فَيَحْتَجُّ بِخَبَرِهِ , وَالْإِخْبَارُ عَنْ حَقِيقَةِ الْأَمْرِ إِذَا كَانَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ لَا يَكُونُ غِيبَةً[1].

وَمِمَّا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ حَدِيثُ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّ أَبَا عَمْرِو بْنِ حَفْصٍ , طَلَّقَهَا أَلْبَتَّةَ وَهُوَ غَائِبٌ بِالشَّامِ, فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا وَكِيلُهُ بِشَعِيرٍ فَتَسَخَّطَتْهُ, فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا لَكِ عَلَيْنَا مِنْ شَيْءٍ, فَجَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ, فَقَالَ: «لَيْسَ لَكِ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ» وَأَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَّ فِي بَيْتِ أُمِّ شَرِيكٍ , ثُمَّ قَالَ: «تلك امْرَأَةٌ يَغْشَاهَا أَصْحَابِي اعْتَدِّي عِنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى تَضَعِينَ ثِيَابَكِ, فَإِذَا حَلَلْتِ فَآذِنِينِي» قَالَتْ: فَلَمَّا حَلَلْتُ ذَكَرْتُ لَهُ أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ وَأَبَا جَهْمٍ خَطَبَانِي, فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

«أَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ , وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصُعْلُوكٌ لَا مَالَ لَهُ, انْكِحِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ» قَالَتْ: فَكَرِهْتُهُ, ثُمَّ قَالَ: «انْكِحِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ» فَنَكَحْتُهُ, فَجَعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا وَاغْتَبَطْتُ بِهِ.

قال الخطيب: فِي هَذَا الْخَبَرِ دِلَالَةٌ عَلَى أَنَّ إِجَازَةَ الْجَرْحِ لِلضُّعَفَاءِ مِنْ جِهَةِ النَّصِيحَةِ؛ لِتُجْتَنَبَ الرِّوَايَةُ عَنْهُمْ , وَلِيُعْدَلَ عَنِ الِاحْتِجَاجِ بِأَخْبَارِهِمْ , لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

([1]) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص38.

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا ذَكَرَ فِي أَبِي جَهْمٍ أَنَّهُ لَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ وَأَخْبَرَ عَنْ مُعَاوِيَةَ أَنَّهُ صُعْلُوكٌ لَا مَالَ لَهُ عِنْدَ مَشُورَةٍ اسْتُشِيرَ فِيهَا لَا تَتَعَدَّى الْمُسْتَشِيرَ –كَانَ ذِكْرُ الْعُيُوبِ الْكَامِنَةِ فِي بَعْضِ نَقَلَةِ السُّنَنِ الَّتِي يُؤَدِّي السُّكُوتُ عَنْ إِظْهَارِهَا عَنْهُمْ وَكَشْفِهَا عَلَيْهِمْ إِلَى تَحْرِيمِ الْحَلَالِ وَتَحْلِيلِ الْحَرَامِ, وَإِلَى الْفَسَادِ فِي شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ , أَوْلَى بِالْجَوَازِ وَأَحَقَّ بِالْإِظْهَارِ.

وَأَمَّا الْغِيبَةُ الَّتِي نَهَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا بِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: {وَلَا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا}[الحجرات12] وَزَجَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْهَا بِقَوْلِهِ: «يَا مَعْشَرَ مَنْ آمَنَ بِلِسَانِهِ وَلَمْ يَدْخُلِ الْإِيمَانُ قَلْبَهُ, لَا تَغْتَابُوا الْمُسْلِمِينَ وَلَا تَتَّبِعُوا عَوْرَاتِهِمْ» – فَهِيَ ذِكْرُ الرَّجُلِ عُيُوبَ أَخِيهِ يَقْصِدُ بِهَا الْوَضْعَ مِنْهُ وَالتَّنْقِيصَ لَهُ وَالْإِزْرَاءَ بِهِ فِيمَا لَا يَعُودُ إِلَى حُكْمِ النَّصِيحَةِ , وَإِيجَابِ الدِّيَانَةِ مِنَ التَّحْذِيرِ عَنِ ائْتِمَانِ الْخَائِنِ وَقَبُولِ خَبَرِ الْفَاسِقِ وَاسْتِمَاعِ شَهَادَةِ الْكَاذِبِ [1].

قال الخطيب: وَقَدْ تَكُونُ الْكَلِمَةُ الْوَاحِدَةُ لَهَا مَعْنَيَانِ مُخْتَلِفَانِ عَلَى حَسَبِ اخْتِلَافِ حَالِ قَائِلِهَا فَفِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ , يَأْثَمُ قَائِلُهَا وَفِي حَالَةٍ أُخْرَى لَا يَأْثَمُ, مِثَالُ ذَلِكَ مَا أَخْبَرَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُعَدِّلُ, أنا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ الْجَوْزِيُّ, ثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي الدُّنْيَا, ثنا أَبُو خَيْثَمَةَ, ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ, عَنْ سُفْيَانَ, عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْأَقْمَرِ, عَنْ أَبِي حُذَيْفَةَ, عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّهَا ذَكَرَتِ امْرَأَةً فَقَالَتْ: إِنَّهَا قَصِيرَةٌ , فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اغْتَبْتِيهَا».

أَخْبَرَنَا أَبُو نُعَيْمٍ الْحَافِظُ, ثنا سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَيُّوبَ الطَّبَرَانِيُّ, ثنا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّبَرِيُّ, عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ, عَنْ مَعْمَرٍ, عَنِ الزُّهْرِيِّ, قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ وَعَلْقَمَةُ بْنُ وَقَّاصٍ وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ , عَنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الْإِفْكِ مَا قَالُوا, فَبَرَّأَهَا اللَّهُ, وَكُلُّهُمْ حَدَّثَنِي بِطَائِفَةٍ مِنْ حَدِيثِهَا, وَبَعْضُهُمْ كَانَ أَوْعَى لِحَدِيثِهَا مِنْ بَعْضٍ وَأَثْبَتَ لَهُ اقْتِصَاصًا, وَقَدْ وَعَيْتُ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمُ الْحَدِيثَ الَّذِي حَدَّثَنِي, وَبَعْضُ

([1]) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص39.

حَدِيثِهِمْ يُصَدِّقُ بَعْضًا, وَذَكَرُوا أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ:

كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى سَفَرٍ أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ, فَأَيَّتُهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَهُ, وَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطُولِهِ وَقَالَ فِيهِ:

وَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَأُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ حِينَ اسْتَلْبَثَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ يَسْتَشِيرُهُمَا فِي فِرَاقِ أَهْلِهِ, قَالَتْ: فَأَمَّا أُسَامَةُ فَأَشَارَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالَّذِي يَعْلَمُ مِنْ بَرَاءَةِ أَهْلِهِ, وَبِالَّذِي يَعْلَمُ فِي نَفْسِهِ لَهُمْ مِنَ الْوُدِّ, فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ, هُمْ أَهْلُكَ, وَلَا نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا, وَأَمَّا عَلِيٌّ فَقَالَ: لَمْ يُضَيِّقِ اللَّهُ عَلَيْكَ وَالنِّسَاءُ سِوَاهَا كَثِيرٌ, وَإِنْ تَسْأَلِ الْجَارِيَةَ تُعَرِّفْكَ, قَالَتْ فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَرِيرَةَ فَقَالَ: «أَيْ بَرِيرَةُ هَلْ رَأَيْتِ مِنْ شَيْءٍ يَرِيبُكِ مِنْ أَمْرِ عَائِشَةَ؟» فَقَالَتْ لَهُ بَرِيرَةُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ, إِنْ رَأَيْتُ عَلَيْهَا أَمْرًا قَطُّ أَغْمِصُهُ عَلَيْهَا, أَكْثَرَ مِنْ أَنَّهَا جَارِيَةٌ حَدِيثَةُ السِّنِّ, تَنَامُ عَنْ عَجِينِ أَهْلِهَا, فَتَأْتِي الدَّاجِنُ فَتَأْكُلُهُ".

قَالَ أَبُو بَكْرٍ الخطيب: وَفِي اسْتِشَارَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلِيًّا وَأُسَامَةَ، وَسُؤَالِهِ بَرِيرَةَ عَمَّا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ بِأَهْلِهِ – بَيَانٌ وَاضِحٌ أَنَّهُ لَمْ يَسْأَلْهُمْ إِلَّا وَوَاجِبٌ عَلَيْهِمْ إِخْبَارُهُ بِمَا يَعْلَمُونَ مِنْ ذَلِكَ ؛ فَكَذَلِكَ يَجِبُ عَلَى جَمِيعِ مَنْ عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنْ نَاقِلِ خَبَرٍ أَوْ حَامِلِ أَثَرٍ – مِمَّنْ لَا يَبْلُغُ مَحِلُّهُ فِي الدِّينِ محلَّ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ , وَلَا مَنْزِلَتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْزِلَتَهَا مِنْهُ– بِخَصْلَةٍ تَكُونُ مِنْهُ يُضَعَّفُ خَبَرُهُ عِنْدَ إِظْهَارِهَا عَلَيْهِ , أَوْ بِجَرْحَةٍ تَثْبُتُ فِيهِ يَسْقُطُ حَدِيثُهُ عِنْدَ ذِكْرِهَا عَنْهُ؛ أَنْ يُبْدِيَهَا لِمَنْ لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ؛ لِيَكُونَ بِتَحْذِيرِ النَّاسِ إِيَّاهُ مِنَ النَّاصِرِينَ لِدِينِ اللَّهِ, الذَّابِّينَ لِلْكَذِبِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ , فَيَالَهَا مَنْزِلَةً مَا أَعْظَمَهَا, أَوْ مَرْتَبَةً مَا أَشْرَفَهَا , وَإِنْ جَهِلَهَا جَاهِلٌ وَأَنْكَرَهَا مُنْكِرٌ[1].

قال الخطيب: أَخْبَرَنِي أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ دَاوُدَ الرَّزَّازُ, ثنا

([1]) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص40-42.

أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ النَّجَّادُ, ثنا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّائِغُ , ثنا عَفَّانُ, ثنا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ, قَالَ: سَأَلْتُ شُعْبَةَ وَسُفْيَانَ وَمَالِكَ بْنَ أَنَسٍ وَسُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ , عَنِ الرَّجُلِ يُتَّهَمُ فِي الْحَدِيثِ أَوْ لَا يَحْفَظُ , قَالُوا: «بَيِّنْ أَمْرَهُ لِلنَّاسِ».

أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ السُّوذَرْجَانِيُّ , بِأَصْبَهَانَ أنا أَبُو بَكْرِ بْنُ الْمُقْرِئِ, ثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ بَحْرٍ, ثنا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ ح وَأَخْبَرَنَا أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأُرْمَوِيُّ بِنَيْسَابُورَ، أنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَكَرِيَّا الْجَوْزَقِيُّ , أنا مَكِّيُّ بْنُ عَبْدَانَ , ثنا مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ , ثنا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ , ثنا عَفَّانُ , قَالَ:

كُنَّا عِنْدَ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ عُلَيَّةَ جُلُوسًا، فَحَدَّثَ رَجُلٌ عَنْ رَجُلٍ , فَقُلْتُ: إِنَّ هَذَا لَيْسَ بِثَبَتٍ , فَقَالَ الرَّجُلُ: اغْتَبْتَهُ, قَالَ إِسْمَاعِيلُ: «مَا اغْتَابَهُ وَلَكِنَّهُ حَكَمَ أَنَّهُ لَيْسَ بِثَبَتٍ» – لَفْظُ حَدِيثِ مُسْلِمٍ.

أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ طَلْحَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُقْرِئُ , أنا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ الْغَازِي, أنا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ دَاوُدَ الْكَرْخِيُّ, ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يُوسُفَ بْنِ خِرَاشٍ, قَالَ: رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي خَلَفٍ, قَالَ: كُنَّا عِنْدَ ابْنِ عُلَيَّةَ فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَسَأَلَهُ عَنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ , فَقَالَ بَعْضُ مَنْ حَضَرَ: وَمَا تَصْنَعُ بِلَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ, وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ؟ لِمَ لَا تَسْأَلُهُ عَنْ حَدِيثٍ لِأَيُّوبَ؟ قَالَ: فَقَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ أَتَغْتَابُ رَجُلًا مِنَ الْعُلَمَاءِ؟ قَالَ: فَقَالَ ابْنُ عُلَيَّةَ: «يَا جَاهِلُ نَصَحَكَ إِنَّ هَذَا أَمَانَةٌ لَيْسَ بِغِيبَةٍ».

أَخْبَرَنَا أَبُو نُعَيْمٍ الْحَافِظُ , ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُعَدِّلُ , ثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الثَّقَفِيُّ, قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا قُدَامَةَ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ , يَقُولُ: مَرَرْتُ مَعَ شُعْبَةَ بِرَجُلٍ – يَعْنِي يُحَدِّثُ – فَقَالَ: كَذَبَ وَاللَّهِ , لَوْلَا أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِي أَنْ أَسْكُتَ عَنْهُ لَسَكَتُّ – أَوْ كَلِمَةً مَعْنَاهَا.

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ عَلَّانَ الْوَرَّاقُ, أنا أَبُو الْفَتْحِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْأَزْدِيُّ, ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زِيَادٍ, ثنا صَالِحُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ, ثنا عَلِيُّ الْمَدِينِيُّ , قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ يَقُولُ: ثنا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ , قَالَ: كَلَّمَنَا شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ –أَنَا وَعَبَّادُ بْنُ عَبَّادٍ , وَجَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ– فِي رَجُلٍ قُلْنَا: لَوْ كَفَفْتَ عَنْ ذِكْرِهِ! فَكَأَنَّهُ لَانَ

وَأَجَابَنَا, ثُمَّ مَضَيْتُ يَوْمًا أُرِيدُ الْجُمُعَةَ فَإِذَا شُعْبَةُ يُنَادِينِي مِنْ خَلْفِي فَقَالَ: «ذَاكَ الَّذِي قُلْتُ لَكُمْ فِيهِ لَا أَرَاهُ يَسعُنِي».

أَخْبَرَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرْبَنْدِيُّ , أنا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ سُلَيْمَانَ الْحَافِظُ بِبُخَارَى، أنا خَلَفُ بْنُ مُحَمَّدٍ, ثنا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ ابْنِ رُفَيْلٍ, ثنا الْمُسَيَّبُ بْنُ إِسْحَاقَ, قَالَ: سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ حُمَيْدٍ الدَّبُّوسِيَّ, يَقُولُ: قِيلَ لِشُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ: يَا أَبَا بِسْطَامٍ, كَيْفَ تَرَكْتَ عِلْمَ رِجَالٍ وَفَضَحْتَهُمْ, فَلَوْ كَفَفْتَ, فَقَالَ: «أَجِّلُونِي حَتَّى أَنْظُرَ اللَّيْلَةَ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَ خَالِقِي, هَلْ يَسعُنِي ذَلِكَ؟» قَالَ: فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدِ خَرَجَ عَلَيْنَا عَلَى حُمِيرٍ لَهُ فَقَالَ: «قَدْ نَظَرْتُ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَ خَالِقِي, فَلَا يَسعُنِي دُونَ أَنْ أُبَيِّنَ أُمُورَهُمْ لِلنَّاسِ وَالسَّلَامُ».

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْقَطَّانُ، أنا أَحْمَدُ بْنُ كَامِلٍ الْقَاضِي، حَدَّثَنِي أَبُو سَعْدٍ الْهَرَوِيُّ, عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ خَلَّادٍ, قَالَ: قُلْتُ لِيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ:

أَمَا تَخْشَى أَنْ يَكُونَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ تَرَكْتَ حَدِيثَهُمْ خُصَمَاءَكَ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى؟ قَالَ: قَالَ: "لَأَنْ يَكُونَ هَؤُلَاءِ خُصَمَائِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ خَصْمِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ , يَقُولُ: لِمَ حَدَّثْتَ عَنِّي حَدِيثًا تَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ[1].

قال الخطيب: كَتَبَ إِلَيَّ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُثْمَانَ الدِّمَشْقِيُّ يَذْكُرُ أَنَّ أَبَا الْمَيْمُونِ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيَّ أَخْبَرَهُمْ, قَالَ: أنا أَبُو زُرْعَةَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ عَمْرٍو, قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مُسْهِرٍ, يُسْأَلُ عَنِ الرَّجُلِ يَغْلَطُ وَيَهِمُ وَيُصَحِّفُ, فَقَالَ: «يَبِّيْنُ أَمْرَهُ» , فَقُلْتُ: لِأَبِي مُسْهِرٍ أَتَرَى ذَلِكَ مِنَ الْغِيبَةِ؟ قَالَ: لَا.

أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عُثْمَانَ الصَّيْرَفِيُّ , أنا أَبُو بَكْرِ بْنُ شَاذَانَ, ثنا أَحْمَدُ ابْنُ مَرْوَانَ الْمَالِكِيُّ, ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ , قَالَ: جَاءَ أَبُو تُرَابٍ النَّخْشَبِيُّ إِلَى أَبِي فَجَعَلَ أَبِي يَقُولُ: فُلَانٌ ضَعِيفٌ , فُلَانٌ ثِقَةٌ , فَقَالَ أَبُو تُرَابٍ: يَا شَيْخُ لَا تَغْتَبِ الْعُلَمَاءَ، فَالْتَفَتَ أَبِي إِلَيْهِ فَقَالَ لَهُ: «وَيْحَكَ هَذَا نَصِيحَةٌ , لَيْسَ هَذَا غِيبَةً».

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ الدَّاوُدِيُّ, أنا عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَحْمَدَ الْحَافِظُ, ثنا مُحَمَّدُ بْنُ

([1]) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص42-44.

دَاوُدَ بْنِ سُلَيْمَانَ النَّيْسَابُورِيُّ, ثنا أَبُوالْفَضْلِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِاللَّهِ بْنِ سَلَمَةَ النَّيْسَابُورِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ بُنْدَارٍ السَّبَّاكَ الْجُرْجَانِيَّ, يَقُولُ:

قُلْتُ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ إِنَّهُ لَيَشْتَدُّ عَلَيَّ أَنْ أَقُولَ: فُلَانٌ ضَعِيفٌ, فُلَانٌ كَذَّابٌ, فَقَالَ أَحْمَدُ: «إِذَا سَكَتَّ أَنْتَ وَسَكَتُّ أَنَا, فَمَتَى يَعْرِفُ الْجَاهِلُ الصَّحِيحَ مِنَ السَّقِيمِ؟».

أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ الْمُقْرِئُ, أنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ الْخُطَبِيُّ, ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ ابْنِ حَنْبَلٍ, قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي: مَا تَقُولُ فِي أَصْحَابِ الْحَدِيثِ يَأْتُونَ الشَّيْخَ لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ مُرْجِئًا أَوْ شِيعِيًّا , أَوْ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ خِلَافِ السُّنَّةِ , أَيَسَعُنِي أَنْ أَسْكُتَ عَنْهُ أَمْ أُحَذِّرُ عَنْهُ؟ فَقَالَ أَبِي: إِنْ كَانَ يَدْعُو إِلَى بِدْعَةٍ وَهُوَ إِمَامٌ فِيهَا وَيَدْعُو إِلَيْهَا , قَالَ: نَعَمْ تُحَذِّرُ عَنْهُ[1].

وقال الشافعي: إذا علم الرجلُ من مُحَدِّثٍ الكذبَ لم يَسَعْهُ السكوتُ عليه، ولا يكون ذلك غيبة، فإنَّ مَثَلَ العلماء كالنَّقَّاد ، فلا يسع الناقد في دينه أن لا يبين الزيوف من غيرها[2].

فالفارق بين الغيبة المحرمة والكلام في الرجال– لطيف جدا، قال ابن دقيق العيد رحمه الله:"أعراض المسلمين حفرة من النار، وقف على شفيرها طائفتان من الناس: المحدثون والحكام"[3]. والذي يعصمهم من الوقوع في هذه الحفرة هو صدق النية وصلاح الطوية إذ الغرض من بيانهم لحال الرواة هو التأكد من صدقهم فيما رووا من سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم وأنهم رووها على الوجه الصحيح.

والأصل هو صيانة الأعراض والمنع من التعرض لمساوئها إلا لحاجة مُقَدَّرةٍ؛ قال الزركشي رحمه الله: "إنما يجوز القدح في الرجل إذا احتيج إلى الرواية عنه"[4].

وفسر لنا الإمام مسلم رحمه الله هذه الحاجة بقوله: "وإنما ألزموا أنفسهم الكشف عن

---

(1) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص45-46.

(2) الكفاية في علم الرواية: ص44 ، تذكرة الحفاظ ج1 ص273.

(3) تدريب الراوي شرح تقريب النواوي: جلال الدين السيوطي ج2 ص892، تحقيق أبي قتيبة محمد نظر الفاريابي، دار طيبة، الرياض.

(4) النكت على مقدمة ابن الصلاح: بدر الدين الزركشي ج3 ص457، تحقيق زين العابدين بن محمد, أضواء السلف، الرياض, ط1 سنة1419هـ.

معايب رواة الحديث، وناقلي الأخبار، وأفتوا بذلك حين سئلوا – لما فيه من عظيم الخطر؛ إذ الأخبار في أمر الدين إنما تأتي بتحليل، أو تحريم، أو أمر، أو نهي، أو ترغيب، أو ترهيب، فإذا كان الراوي لها ليس بمَعْدِنٍ للصدق والأمانة، ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه، ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته كان آثما بفعله ذلك، غاشًّا لعوام المسلمين، إذ لا يُؤمَن على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها، أو يستعمل بعضها ولعلها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها، مع أن الأخبار الصحاح من رواية الثقات وأهل القناعة أكثر من أن يضطر إلى نقل من ليس بثقة ولا مقنع"[1].

وقد أخذ الزركشي رحمه الله على المصنفين في تراجم الرجال من المتأخرين توسعهم في ذكر معايب الشخص وإن لم يكن من أهل الرواية، قال: "وقد وجدت بخط الإمام أبي الفتح القشيري وقد ذكر عن ابن السمعاني ترجمة شاعر قدح فيه فقال الشيخ: قلت إذا لم يضطر إلى القدح فيه الروايةُ لم يجز"[2].

بدايات علم الجرح والتعديل:

وكان ابن سيرين أول من انتقد الرجال وميز الثقات من غيرهم في زمن التابعين، وعرف بذلك أيضا جماعة من التابعين منهم طاوس بن كيسان، وسعد بن إبراهيم ابن عبدالرحمن بن عوف وأيوب بن أبي تميمة السَّخْتَيانيّ وغيرهم؛ قال سليمان بن موسى: لقيت طاوسًا فقلتُ: حدثني فلان كيت وكيت ، قال: إنْ كان صاحبك مَلِيًّا فخذ عنه، يعنى إن كان ضابطا متقنا يوثق بدينه ومعرفته فخذ عنه وإلا فلا. وقال سعد بن إبراهيم: لا يُحَدِّث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا الثقات. يعنى لا يقبل إلا من الثقات[3].

وسار على هذا النهج أتباع التابعين كمالك بن أنس وسفيان بن عينية وسفيان الثوري وشعبة بن الحجاج وحماد بن زيد ووكيع بن الجراح ويحيى بن سعيد القطان وعبدالرحمن بن مهدي وأبوإسحاق إبراهيم بن محمد الفزاري وعبدالله بن المبارك[4].

---

[1] صحيح مسلم: ج1 ص28.
[2] النكت على مقدمة ابن الصلاح: ج3 ص457.
[3] شرح علل الترمذي ج1 ص52 ، مقدمة صحيح مسلم ص15 ، المنهاج: النووي ج1 ص87
[4] المجروحين: ابن حبان , تحقيق محمود إبراهيم زايد , دار الوعي , حلب ج1 ص52.

قال صالح بن محمد الحافظ الملقب بـ:جزرة: أول من تكلم في الرجال: شعبة بن الحجاج، ثم تبعه يحيى بن سعيد القطان، ثم بعده أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين.

قال ابن الصلاح: قلت: وهؤلاء يعني أنه أول من تصدى لذلك وعني به. وإلا فالكلام فيهم جرحا وتعديلا، متقدم ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم عن كثير من الصحابة والتابعين فيمن بعدهم، وجُوّز ذلك صونا للشريعة ونفيا للخطأ والكذب عنها[1].

وقد أصبحت أقوال هؤلاء الأئمة بمنزلة الشروط والتقعيدات العامة للجرح والتعديل، كمثل قول مالك رحمه الله: لا تأخذ العلم عن أربعة ، وخذ ممن سوى ذلك: لا تأخذ من سفيه معلن بالسفه وإنْ كان أروى الناس، ولا تأخذ من كذّاب يكذب في أحاديث الناس إذا جُرِّبَ ذلك عليه ، وإنْ كان لا يُتهم أنْ يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه ، ولا من شيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يَعرف ما يُحدّث[2].

وقال عبدالرحمن بن مهدي: قيل لشعبة متى يترك حديثُ الرجل؟ قال: إذا روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون فأكْثَرَ ، وإذا كثر منه الغلط ، وإذا اتهم بالكذب، وإذا روى حديثَ غلطٍ مجتمعٍ عليه فلم يتهم نفسه فيتركه؛ طُرِحَ حديثه، ومن كان غير ذلك فارِ عنه[3].

وقال عبدالرحمن بن مهدي أيضا: المحدثون ثلاثة ؛ رجلُ حافظ متقن فهذا لا يختلف فيه، وآخر يَوْهَم ، والغالب على حديثه الصحة ، فهذا لا يترك حديثه ، والآخر يوهم ، والغالب على حديثه الوهم ، فهذا متروك الحديث[4].

وقد أمعن هؤلاء الأئمة في البحث عن الثقات وترك الضعفاء؛ ولم يَدَعُوا فرصةً لمُتَقَوِّلٍ على رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ جِيء إلى الرشيد بزنديق فأمر بقتله، فقال: يا أمير المؤمنين أين أنت عن ألف حديث وضعتها؟ فقال له الرشيد: أين أنت يا

---

1 مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح تحقيق بنت الشاطئ (ص: 654).

2 الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: القاضي عياض, دار التراث، المكتبة العتيقة, القاهرة، تونس ط1، 1379هـ , ص60، وانظر اهتمام المحدثين بنقد الحديث: محمد لقمان السلفي ص67.

3 المحدث الفاصل: الرامهرمزي، تحقيق محمد عجاج الخطيب, دار الفكر, بيروت ط3، 1404هـ, ص410.

4 المحدث الفاصل ص 406.

عدو الله من أبي إسحاق الفزاري وعبدالله ابن المبارك ينخلانها حرفا حرفا.

وقال الأوزاعي: كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا كما يعرض الدرهم الزائف فما عرفوا منه أجزناه، وما أنكروا تركناه[1].

ثم جاء دور المحدثين الأعلام الذين جمعوا جهود من سبقهم ، وزادوا عليها، أمثال يحيى بن معين وعلي ابن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري ومسلم والنسائي وأبي حاتم الرازي والترمذي وأبي حاتم ابن حبان والدارقطني وغيرهم من أئمة النقاد[2].

وسنقف في ثنايا الكتاب عند شيء من جهودهم في مجال علم الجرح والتعديل

شروط الجارح والمُعَدِّل:

ولما كان الكلام في الرجال بحكم الطبيعة البشرية ربما خالطه الهوى؛ فيبالغ المتكلم في تزكية من يحب، أويتعدى في القدح فيمن يبغض– اشترط أهل العلم بالحديث فيمن يتصدى للكلام في الرجال شروطا؛ فقالوا:

- لا يجوز إلا لتامِّ المعرفة، تامّ الورع، قال الإمام الذهبي: "الكلام في الرواة يحتاج إلى ورع تام، وبراءة من الهوى والميل، وخبرة كاملة بالحديث وعلله ورجاله"[3].

قال الشيخ عبدالرحمن المعلمي اليماني: "والحكم في العلماء والرواة يحتاج إلى نظر وتدبر وتثبت أشد مما يحتاج إليه الحكم في كثير من الخصومات، فقد تكون الخصومة في عشرة دراهم فلا يخشى من الحكم فيها عند الغضب إلا تفويت عشرة دراهم، فأما الحكم على العالم والراوي فيخشى منه تفويت

---

[1] تهذيب التهذيب: ابن حجر, دار الفكر, بيروت ط1 سنة1404هـ ج1 ص99، المحدث الفاصل ص318.

[2] ولمزيد من التفصيل راجع: اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندا ومتنًا لمحمد لقمان السلفي ص 95 - 115.

[3] الموقظة في علم مصطلح الحديث: شمس الدين الذهبي ص82 , اعتنى به عبد الفتاح أبو غُدّة, مكتبة المطبوعات الإسلامية ,حلب, ط2 سنة 1412هـ. ميزان الاعتدال في نقد الرجال: الذهبي ج3 ص46، تحقيق علي محمد البجاوي ,الناشر دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت , لبنان ط1 سنة 1382ه 1963م.

علم كثير وأحاديث كثيرة، ولو لم يكن إلا حديثا واحدا لكان عظيمًا"[1].

- واشترطوا على من يتكلم في الرجال لحاجة الرواية ألا يتعدى في التجريح؛ فقالوا: لا يجوز التجريح بشيئين إذا حصل بواحد، واستشهد الحافظ السخاوي بقول العز بن عبد السلام في قواعده بأنه لا يجوز للشاهد أن يجرح بذنبين مهما أمكن الاكتفاء بأحدهما؛ فإن القدح إنما يجوز للضرورة فليقدر بقدرها[2]، قال السخاوي: ووافقه عليه القرافي، وهو ظاهر[3].
- قالوا أيضا: إذا أمكنه الجرح بالإشارة المفهمة، أو بأدنى تصريح، فلا تجوز له الزيادة على ذلك، فالأمور المرخص فيها للحاجة لا يُرتقى فيها إلى زائد على ما يَحصُل به الغرض[4].

قال الحافظ السخاوي: وقد روينا عن المزني قال: سمعني الشافعي يومًا وأنا أقول: فلان كذاب، فقال لي: يا إبراهيم! أُكْسُ ألفاظك أحسنَها لا تقل كذاب! ولكن قُلْ: حديثه ليس بشيء"[5].

ومن أروع الأمثلة على الورع والتحري في جرح الرواة صنيع الإمام محمد بن إسماعيل البخاري صاحب الصحيح، قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: وللبخاري في كلامه على الرجال توقٍ زائدٌ وتحرٍ بليغٌ يظهر لمن تأمل كلامه في الجرح والتعديل؛ فإن أكثر ما يقول: سكتوا عنه، فيه نظر، تركوه، ونحو هذا، وقَلَّ أن يقول:

---

[1] التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ج1 ص240، تخريج وتعليق: محمد ناصر الدين الألباني وزهير الشاويش وعبد الرزاق حمزة, المكتب الإسلامي, ط2، سنة1406هـ 1986م.

[2] قواعد الأحكام في مصالح الأنام: عز الدين عبدالعزيز بن عبدالسلام ج1 ص114، راجعه وعلق عليه طه عبدالرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

[3] فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ج4 ص447، دراسة وتحقيق عبدالكريم بن عبدالله الخضير ومحمد بن عبدالله الفهيد، دار المنهاج، الرياض، ط1 سنة1426هـ، أنوار البروق في أنواء الفروق: شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبدالرحمن المالكي الشهير بالقرافي ج4 ص205- 207، عالم الكتب، بدون تاريخ.

[4] الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التأريخ: شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي ص116-117، تحقيق فرانز روزنثال، ترجمة صالح أحمد العلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1 سنة1407هـ 1986م.

[5] الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التأريخ ص117.

كذاب أو وضاع، وإنما يقول: كذبه فلان، رماه فلان يعني بالكذب[1]. قال بكر بن منير: سمعت أبا عبدالله البخاري يقول: إني أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبت أحدا[2].

قال الذهبي: "قلت: صدق رحمه الله، ومن نظر فى كلامه في الجرح والتعديل علم ورعه في الكلام في الناس، وإنصافه فيمن يضعفه، فإنه أكثر ما يقول: منكر الحديث، سكتوا عنه، فيه نظر، ونحو هذا. وقلَّ أن يقول: فلان كذاب، أو كان يضع الحديث، حتى إنه قال: إذا قلت: فلان في حديثه نظر، فهو متهم واه. وهذا معنى قوله: لا يحاسبني الله أني اغتبت أحدا، وهذا هو والله غاية الورع"[3].

قال تاج الدين السبكي: وأبلغ تضعيفه قوله فى المجروح: منكر الحديث، قال ابن القطان: قال البخارى:كل من قلت فيه منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه[4].

وقال محمد بن أبي حاتم الوراق: سمعته –يعني البخاري– يقول: لا يكون لي خصم في الآخرة، فقلت: إن بعض الناس ينقمون عليك في كتاب (التاريخ) ويقولون: فيه اغتياب الناس، فقال: إنما روينا ذلك رواية لم نقله من عند أنفسنا، قال النبي صلى الله عليه وسلم: "بئس مولى العشيرة" يعني حديث عائشة[5]. وسمعته يقول: ما اغتبت

---

[1] فتح الباري شرح صيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ج1 ص480، بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، وتصحيح محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، سنة 1379هـ.

[2] تاريخ بغداد ج2 ص322, تحقيق د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي, بيروت ,ط1 سنة 1422هـ 2002م.

[3] سير أعلام النبلاء ج12 ص439، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط, مؤسسة الرسالة, بيروت، ط3، سنة 1405هـ - 1985م.

[4] طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي ج2 ص224، تحقيق محمود محمد الطناحي وعبدالفتاح محمد الحلو، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2 سنة1413هـ.

[5] يعني حديث السيدة عائشة رضي الله عنها: أن رجلا استأذن على النبي صلى الله عليه وسلم، فلما رآه قال: "بئس أخو العشيرة، وبئس ابن العشيرة" فلما جلس تطلق النبي صلى الله عليه وسلم في وجهه وانبسط إليه، فلما انطلق الرجل قالت له عائشة: يا رسول الله، حين رأيت الرجل قلت له كذا وكذا، ثم تطلقت في وجهه وانبسطت إليه؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "يا عائشة، متى عهدتني فحاشا، إن شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة من تركه الناس اتقاء شره" رواه البخاري بهذا اللفظ في صحيحه في كتاب الأدب باب لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم فاحشا ولا متفحشا ح6032، ونحوه في صحيح مسلم كتاب البر والصلة والآداب باب مداراة من يتقى فحشه ح73-2591. قال النووي: قال القاضي: هذا الرجل هو عيينة بن حصن ولم يكن أسلم حينئذ وإن كان قد أظهر الإسلام، فأراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يبين حاله ليعرفه الناس ولا يغتر به من لم يعرف حاله، قال: وكان منه في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وبعده مادل على ضعف ايمانه وارتد مع المرتدين وجئ به أسيرا إلى أبي بكر رضي الله عنه، ووصف النبي صلى الله عليه وسلم له بأنه بئس أخو العشيرة من أعلام النبوة لأنه ظهر كما وصف، وإنما ألان له القول تألفا له ولأمثاله على الإسلام، وفي هذا الحديث مداراة من يتقى فحشه وجواز غيبة الفاسق المعلن فسقه ومن يحتاج الناس إلى التحذير منه، ولم يمدحه النبي صلى الله عليه وسلم ولا ذكر أنه أثنى عليه في وجهه ولا في قفاه إنما

أحدا قط منذ علمت أن الغيبة تضر أهلها[1].

وما ذكرناه هنا شيء يسير ولكن يعطينا دلالة كافية على وسطية منهج المحدثين في الجرح والتعديل عموما، هذا المنهج الذي اتبعوه مع الموافق والمخالف، قال الخطيب البغدادي رحمه الله: "فليس أحدٌ من أهل الحديث يحابي في الحديث أباه، ولا أخاه، ولا ولده؛ وهذا علي بن عبدالله المديني، وهو إمام الحديث في عصره، لا يُروى عنه حرف في تقوية أبيه، بل يروى عنه ضد ذلك، فالحمد لله على ما وفقنا"[2].

قال الحافظ ابن حبان: "سئل علي ابن المديني عن أبيه؟ فقال: "اسألوا غيري" فقالوا: سألناك، فأطرق ثم رفع رأسه وقال: "هذا الدين، أبي ضعيف"[3].

وهذا الحافظ الحجة محدث الري جرير بن عبد الحميد يقول عن أخيه أنس: "لا يكتب عنه؛ فإنه يكذب في كلام الناس"[4].

وقال أمير المؤمنين في الحديث شعبة بن الحجاج: "لو حابيت أحدًا لحابيت هشام بن حسان، كان خَتَني ولم يكن يحفظ"[5].

وذكر الخطيب البغدادي في ترجمة محمد بن سليم القاضي كلام الإمام يحيى بن معين فيه وقوله: "وأما ابن سليم، فهو والله صاحبنا، وهو لنا محب، ولكن ليس فيه حيلة ألبتة، وما رأيت أحدا قط يشير بالكتاب عنه، ولا يرشد إليه"[6].

ولا يشفع للرجل عند المحدثين كونه من الصالحين إذا لم يكن من طلاب العلم الحفاظ المتقنين المعروفين بطلب الحديث، فعن أبي الزناد قال: "أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون، ما يؤخذ عنهم الحديث، يقال: ليس من أهله"[7].

تألفه بشئ من الدنيا مع لين الكلام. شرح النووي على صحيح مسلم ج16 ص144، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2 سنة1392هـ.

[1] سير أعلام النبلاء ج12 ص441.

[2] شرف أصحاب الحديث ص41.

[3] المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: أبوحاتم محمد بن حبان الدارمي البُستي ج2 ص15، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط1 سنة1396هـ.

[4] الجرح والتعديل: أبومحمد عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ابن أبي حاتم ج2 ص289، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1 سنة 1952م، وانظر ترجمة جرير بن عبدالحميد في تذكرة الحفاظ للذهبي ج1 ص199، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 سنة1419هـ.

[5] ميزان الاعتدال في نقد الرجال: شمس الدين الذهبي ج4 ص296، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت،ط1 سنة1382هـ، وخَتَنُ الرجل: صهره، راجع مقاييس اللغة: ابن فارس، كتاب الخاء باب الخاء والتاء وما يثلثهما، دار الحديث، القاهرة، ط سنة1429هـ، ص280.

[6] تاريخ بغداد ج3 ص274.

[7] صحيح مسلم: المقدمة 15.

وقال الإمام مالك بن أنس: "إن هذا العلم دينٌ فانظروا عمّن تأخذون دينكم، لقد أدركتُ سبعين عند هذه الأساطين –وأشار إلى مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم– يقولون: قال رسول الله، فما أخذتُ عنهم شيئًا، وإن أحدهم لو ائتمن على بيت مال لكان به أمينًا، إلا أنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن، ويقوم علينا محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب –وهو شابٌ– فنزدحم على بابه"[1].

وكذلك كان موقف أهل الحديث من المخالف أعني من خالفهم في المنهج والأصول كالخوارج والشيعة والقدرية والمعتزلة وغيرهم ممن عرف بالانحراف في فهم الدين

كان موقفهم هو العدل والإنصاف، فتجدهم يصفون الرجل بما تلبس به من بدعة، ومع ذلك يوثقونه في رواية الحديث، ولولا الإنصاف لتركوه بالكلية، فلسان حالهم كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "والله قد أمرنا ألا نقول عليه إلا الحق، وألا نقول عليه إلا بعلم , وأمرنا بالعدل والقسط فلا يجوز لنا إذا قال يهودي أو نصراني فضــلا عن الرافضي– قولا فيه حقٌّ أن نتركه أو نرده كله، بل لا نرد إلا ما فيه من الباطل دون ما فيه من الحق"[2].

فقد وثق المحدثون معبد الجهني، وهو أول من دعا إلى القدر؛ قال يحيى بن معين: ثقة، وقال الدارقطني: حديثه صالح ومذهبه رديء، وقال العجلي: تابعي ثقة كان لا يتهم بالكذب.

ووثقوا أيضا عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد؛ قال أبوداود: ثقة داعية إلى الإرجاء[3].

وسئل يحيى بن معين عن سعيد بن خثيم الكوفي فقال: كوفي ليس به بأس ثقة، فقيل ليحيى: شيعي؟ فقال: وشيعي ثقة، وقدري ثقة[4].

يقول الإمام الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال: "ما كلُّ أحدٍ فيه بدعةٌ أو له هفوة أو

---

(1) الكفاية في علم الرواية: الخطيب البغدادي، تحقيق أبي عبدالله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة ص 159.

(2) منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية: ابن تيمية، ج2 ص342، تحقيق محمد رشاد سالم، نشرته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1 سنة1406هـ 1986م.

(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبوالحجاج جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي ج28 ص244، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1 سنة 1400هـ، ميزان الاعتدال ج2 ص501.

(4) تهذيب الكمال: ج10 ص414.

ذنوب يُقدحُ فيه بما يُوهن حديثه، ولا من شرط الثقة أن يكون معصوما من الخطايا والخطأ، ولكن فائدة ذكرنا كثيرا من الثقات الذين فيهم أدنى بدعة، أو لهم أوهام يسيرة في سعة علمهم أن يعرف أن غيرهم أرجح منهم، وأوثق إذا عارضهم أو خالفهم"[1].

وقال الإمام محمد بن جرير الطبري: لو كان كل من ادُّعِيَ عليه مذهب من المذاهب الرديئة ثبت عليه ما ادُّعِي به وسقطت عدالته وبطلت شهادته بذلك للزم ترك أكثر محدثي الأمصار؛ لأنه ما منهم إلا وقد نسبه قومٌ إلى ما يُرْغَبُ به عنه[2].والمخالفون عند أهل السنة والحديث ليسوا سواء، بل هم متفاوتون، قال ابن تيمية رحمه الله: "والرافضة فيهم من هو متعبد متورع زاهد، لكن ليسوا في ذلك مثل غيرهم من أهل الأهواء، فالمعتزلة أعقل منهم وأعلم وأَدْين، والكذب والفجور فيهم أقلُّ منه في الرافضة، والزيدية من الشيعة خيرٌ منهم؛ أقرب إلى الصدق والعدل والعلم، وليس في أهل الأهواء أصدق ولا أعبد من الخوارج"[3].

وتجدر الإشارة هنا والإشادة بمنهج المحدثين من أهل السنة فهم الذين رسموا حدود هذا العلم والتزموا به وساروا عليه، بينما غيرهم من أهل البدع كبر عليهم تطبيق هذا المنهج لأنه سيردهم إلى الحق، لذا رأيناهم يردون روايات من خالفهم وإن كان أعدل الناس وأحفظهم، ولا يقبلون إلا ما كان من طريق أئمتهم ومن هم على عقيدتهم ومذهبهم، بل يكفرون من خالفهم؛ فـ"الخوارج تكفر أهل الجماعة، وكذلك أكثر المعتزلة يكفرون من خالفهم، وكذلك أكثر الرافضة، ومن لم يُكَفِّرْ فَسَّقَ، وكذلك أكثر أهل الأهواء يبتدعون رأيا، ويكفرون من خالفهم فيه، وأهل السنة يتبعون الحق من ربهم الذي جاء به الرسول، ولا يكفرون من خالفهم فيه، بل هم أعلم بالحق وأرحم بالخلق"[4].

ولولا ما بذله الأئمة النُّقَّاد في هذا الشأن من الجهود في البحث عن عدالة الرواة

---

(1) ميزان الاعتدال ج3 ص137.

(2) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، ج1 ص428.

(3) منهاج السنة النبوية ج5 ص157.

(4) منهاج السنة النبوية ج5 ص158.

واختبار حفظهم وتيقظهم حتى رحلوا في سبيل ذلك، وتكبدوا المشاق، ثم قاموا في الناس بالتحذير من الكذابين والضعفاء المخلطين، لاشتبه أمر الإسلام، واستولت الزنادقة، ولخرج الدجالون[1].

[1] منهج النقد في علوم الحديث ص93.

المبحث الثاني

قواعد في الجرح والتعديل

ذكر الحافظ أبوعمرو ابن الصلاح في مقدمته في علوم الحديث مجموعة من القواعد المهمة التي ينبغي على الدارس لعلم الجرح والتعديل العناية بها، قال[1]:

"أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على: أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلا، ضابطا لما يرويه.

وتفصيله: أن يكون مسلما، بالغا، عاقلا، سالما من أسباب الفسق وخوارم المروءة، متيقظا غير مغفل، حافظا إن حدث من حفظه، ضابطا لكتابه إن حدث من كتابه. وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالما بما يحيل المعاني، والله أعلم".

هذه هي القاعدة الكلية الأولى، وهي متفق عليها كما قال ابن الصلاح ؛ لكن يحصل الخلاف في تطبيقها، وهو السبب في اختلافهم في توثيق بعض الرواة، ولذلك قال رحمه الله:

ونوضح هذه الجملة بمسائل:

إحداها: عدالة الراوي ؛ تارة تثبت بتنصيص المعدلين على عدالته، وتارة تثبت بالاستفاضة؛ فمن اشتهرت عدالته بين أهل النقل أو نحوهم من أهل العلم، وشاع الثناء عليه بالثقة والأمانة، استغني فيه بذلك عن بينة شاهدة بعدالته تنصيصا، وهذا هو الصحيح في مذهب الشافعي رضي الله عنه، وعليه الاعتماد في فن أصول الفقه.

وممن ذكر ذلك من أهل الحديث أبو بكر الخطيب الحافظ، ومَثَّلَ لذلك بمالك، وشعبة، والسفيانين، والأوزاعي، والليث، وابن المبارك، ووكيع، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي ابن المديني، ومن جرى مجراهم في نباهة الذكر واستقامة الأمر، فلا يسأل عن عدالة هؤلاء وأمثالهم، وإنما يسأل عن عدالة من خفي أمره على

---

[1] انظر مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث ص62 في النوع الثالث والعشرين: معرفة صفة من تقبل روايته ومن ترد روايته، وما يتعلق بذلك من قدح وجرح وتوثيق وتعديل.

الطالبين.

وتوسع ابن عبد البر الحافظ في هذا فقال: " كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل، محمول في أمره أبدا على العدالة حتى يتبين جرحه؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: " يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله"، وفيما قاله اتساع غير مرضي، والله أعلم.

الثانية: يعرف كون الراوي ضابطا بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة – ولو من حيث المعنى – لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذ كونه ضابطا ثبتا، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم، عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتج بحديثه، والله أعلم.

الثالثة: التعديل مقبول من غير ذكر سببه على المذهب الصحيح المشهور؛ لأن أسبابه كثيرة يصعب ذكرها، فإن ذلك يحوج الْمُعَدِّلَ إلى أن يقول: " لم يفعل كذا، لم يرتكب كذا، فعل كذا وكذا" فيعدد جميع ما يفسق بفعله أو بتركه، وذلك شاق جدا.

وأما الجرح فإنه لا يقبل إلا مفسرا مُبَيَّنَ السبب؛ لأن الناس يختلفون فيما يَجْرَحُ وما لا يجرح، فيُطلق أحدُهم الجرحَ بناءً على أمر اعتقده جرحا وليس بجرح في نفس الأمر، فلا بد من بيان سببه، لينظر فيه أهو جرح أم لا، وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله.

وذكر الخطيب الحافظ أنه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده مثل البخاري، ومسلم، وغيرهما.

ولذلك احتج البخاري بجماعةٍ سبق من غيره الجرح لهم، كعكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهما، وكإسماعيل ابن أبي أويس، وعاصم بن علي، وعمرو بن مرزوق، وغيرهم.

واحتج مسلم بسويد بن سعيد، وجماعةٍ اشتهر الطعن فيهم، وهكذا فعل أبوداود السجستاني، وذلك دال على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا فسر سببه، ومذاهب النقاد للرجال غامضة مختلفة.

وعقد الخطيب بابًا في بعض أخبار من استفسر في جرحه، فذكر ما لا يصلح

جارحا:

منها عن شعبة أنه قيل له: لم تركتَ حديث فلان؟ فقال: رأيته يركض على برذون، فتركت حديثه.

ومنها عن مسلم بن إبراهيم أنه سئل عن حديث لصالح المري، فقال: ما تصنع بصالح؟ ذكروه يوما عند حماد بن سلمة فامتخط حماد، والله أعلم.

قلت: ولقائل أن يقول: إنما يعتمد الناس في جرح الرواة ورد حديثهم على الكتب التي صنفها أئمة الحديث في الجرح أو في الجرح والتعديل، وقلَّ ما يتعرضون فيها لبيان السبب، بل يقتصرون على مجرد قولهم: فلان ضعيف، وفلان ليس بشيء، ونحو ذلك، أو هذا حديث ضعيف، وهذا حديث غير ثابت، ونحو ذلك، فاشتراط بيان السبب يفضي إلى تعطيل ذلك ، وسد باب الجرح في الأغلب الأكثر.

وجوابه: أن ذلك وإن لم نعتمده في إثبات الجرح والحكم به، فقد اعتمدناه في أن توقفنا عن قبول حديث من قالوا فيه مثل ذلك، بناء على أن ذلك أوقع عندنا فيهم ريبةً قوية يوجب مثلُها التوقف.

ثم من انزاحت عنه الريبة منهم ببحثٍ عن حاله أوجب الثقةَ بعدالته قبلنا حديثه ولم نتوقف، كالذين احتج بهم صاحبا الصحيحين وغيرهما ممن مسهم مثل هذا الجرح من غيرهم، فافهم ذلك، فإنه مخلص حسن، والله أعلم.

المسألة الرابعة: اختلفوا في أنه هل يثبت الجرح والتعديل بقول واحدٍ، أو لا بد من اثنين؟

فمنهم من قال: لا يثبت ذلك إلا باثنين، كما في الجرح والتعديل في الشهادات.

ومنهم من قال – وهو الصحيح الذي اختاره الحافظ أبو بكر الخطيب وغيره – أنه يثبت بواحد، لأن العدد لم يشترط في قبول الخبر، فلم يشترط في جرح راويه وتعديله، بخلاف الشهادات، والله أعلم.

الخامسة: إذا اجتمع في شخص جرحٌ وتعديلٌ، فالجرح مُقَدَّمٌ؛ لأن الْمُعَدِّلَ يخبر عما ظهر من حاله، والجارحَ يخبر عن باطنٍ خَفِيَ على المعدل، فإن كان عدد

المعدلين أكثر فقد قيل التعديل أولى.

والصحيح – والذي عليه الجمهور – أن الجرح أولى لما ذكرناه، والله أعلم.

السادسة: لا يجزئ التعديل على الإبهام من غير تسمية المعدل، فإذا قال: "حدثني الثقة" أو نحو ذلك مقتصرا عليه لم يكتف به –فيما ذكره الخطيب الحافظ والصيرفي الفقيه وغيرهما، خلافا لمن اكتفى بذلك– وذلك لأنه قد يكون ثقة عنده، وغيره قد اطلع على جرحه بما هو جارح عنده أو بالإجماع، فيحتاج إلى أن يسميه حتى يُعرف، بل إضرابه عن تسميته مريبٌ يوقع في القلوبِ فيه ترددا، فإن كان القائلُ لذلك عالما أجزأ ذلك في حق من يوافقه في مذهبه، على ما اختاره بعض المحققين.

وذكر الخطيب الحافظ أن العالم إذا قال: "كل من رويت عنه فهو ثقة وإن لم أُسمه" ثم روى عمن لم يسمه فإنه يكون مزكيا له، غير أنا لا نعمل بتزكيته هذه، وهذا على ما قدمناه، والله أعلم.

السابعة: إذا روى العَدْلُ عن رجلٍ وسماه لم تُجعل روايته عنه تعديلا منه له، عند أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم.

وقال بعض أهل الحديث وبعض أصحاب الشافعي: يجعل ذلك تعديلا منه له؛ لأن ذلك يتضمن التعديل. والصحيح هو الأول؛ لأنه يجوز أن يروي عن غير عدلٍ، فلم تتضمن روايته عنه تعديله.

وهكذا نقول: إن عمل العالم أو فتياه على وفق حديثٍ ليس حكما منه بصحة ذلك الحديث، وكذلك مخالفته للحديث ليست قدحا منه في صحته ولا في راويه، والله أعلم.

الثامنة: في رواية المجهول، وهو في غرضنا هاهنا أقسام:

(أحدها): المجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن جميعا، وروايته غير مقبولة عند الجماهير على ما نبهنا عليه أولا.

(الثاني): المجهول الذي جهلت عدالته الباطنة، وهو عَدْلٌ في الظاهر، وهو المستور، فقد قال بعض أئمتنا: "المستور من يكون عدلا في الظاهر، ولا تعرف عدالة

باطنه". فهذا المجهول يحتج بروايته بعض من رد رواية الأول، وهو قول بعض الشافعيين، وبه قطع منهم الإمام سليم بن أيوب الرازي، قال: " لأن أمر الأخبار مبني على حسن الظن بالراوي؛ ولأن رواية الأخبار تكون عند من يتعذر عليه معرفة العدالة في الباطن، فاقتصر فيها على معرفة ذلك في الظاهر، وتفارق الشهادة فإنها تكون عند الحكام، ولا يتعذر عليهم ذلك، فاعتبر فيها العدالة في الظاهر والباطن".

قلت: ويشبه أن يكون العمل على هذا الرأي في كثير من كتب الحديث المشهورة في غير واحد من الرواة الذين تقادم العهد بهم، وتعذرت الخبرة الباطنة بهم، والله أعلم.

(الثالث): المجهول العين، وقد يَقبل روايةَ المجهولِ العدالةَ مَنْ لا يقبل روايةَ المجهول العين، ومن روى عنه عدلان وعَيَّنَاه فقد ارتفعتْ عنه هذه الجهالة.

ذكر أبو بكر الخطيب البغدادي في أجوبة مسائل سئل عنها أن المجهول عند أصحاب الحديث هو كل من لم تعرفه العلماء، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد ، مثل عمرو ذي مر، وجبار الطائي، وسعيد بن ذي حُدَّان، لم يرو عنهم غير أبي إسحاق السبيعي، ومثل الهزهاز بن ميزن، لا راوي عنه غيرُ الشعبي، ومثل جُري بن كليب لم يرو عنه إلا قتادة.

قلت: قد روى عن الهزهاز الثوري أيضا.

قال الخطيب: "وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان من المشهورين بالعلم، إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه ". وهذا مما قدمنا بيانه، والله أعلم".

قال ابن الصلاح: "قلت: قد خرج البخاري في صحيحه حديثَ جماعةٍ ليس لهم غيرُ راوٍ واحدٍ، منهم مرداس الأسلمي لم يرو عنه غيرُ قيس بن أبي حازم، وكذلك خرج مسلم حديث قوم لا راوي لهم غيرُ واحدٍ منهم ربيعة بن كعب الأسلمي لم يرو عنه غيرُ أبي سلمة بن عبد الرحمن، وذلك منهما مصير إلى أن الراوي قد يخرج عن كونه مجهولا مردودا برواية واحد عنه.

والخلاف في ذلك متجه نحو اتجاه الخلاف المعروف في الاكتفاء بواحد في التعديل على ما قدمناه، والله أعلم".

أقول: مرداس الأسلمي وربيعة بن كعب صحابيان، والجهالة بالصحابي لا تضر؛ إذ الصحابة كلهم عدول، فحالهم معلوم، لكن جهالة العين تضر من جُهل حاله من غير الصحابة.

التاسعة: اختلفوا في قبول رواية المبتدع الذي لا يكفر في بدعته. فمنهم مَنْ رَدَّ روايتَهُ مطلقا؛ لأنه فاسق ببدعته، وكما استوى في الكفر الْمُتَأَوِّلُ وغيرُ الْمُتَأَوِّلُ يستوي في الفسقِ المتأولُ وغيرُ المتأولِ.

ومنهم من قبل رواية المبتدع إذا لم يكن ممن يستحلُّ الكذبَ في نصرة مذهبه أو لأهل مذهبه، سواء كان داعية إلى بدعته أو لم يكن، وعزا بعضهم هذا إلى الشافعي، لقوله: "أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية من الرافضة؛ لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم".

وقال قوم: تقبل روايته إذا لم يكن داعية، ولا تقبل إذا كان داعية. وهذا مذهب الكثير أو الأكثر من العلماء.

وحكى بعض أصحاب الشافعي رضي الله عنه خلافا بين أصحابه في قبول رواية المبتدع إذا لم يدع إلى بدعته، وقال: أما إذا كان داعية فلا خلاف بينهم في عدم قبول روايته.

وقال أبوحاتم ابن حبان البستي أحد المصنفين من أئمة الحديث: "الداعية إلى البدع لا يجوز الاحتجاج به عند أئمتنا قاطبة، لا أعلم بينهم فيه خلافا".

وهذا المذهب الثالث أعدلها وأولاها، والأول بعيد مباعد للشائع عن أئمة الحديث، فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة. وفي الصحيحين كثير من أحاديثهم في الشواهد والأصول، والله أعلم.

العاشرة: التائب من الكذب في حديث الناس وغيره من أسباب الفسق تقبل روايته، إلا التائب من الكذب متعمدا في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإنه لا تقبل

روايته أبدا، وإن حسنت توبته، على ما ذكر عن غير واحد من أهل العلم، منهم أحمد بن حنبل وأبو بكر الحميدي شيخ البخاري.

وأطلق الإمام أبو بكر الصيرفي الشافعي فيما وجدت له في شرحه لرسالة الشافعي، فقال: " كل من أسقطنا خبره من أهل النقل بكذب وجدناه عليه لم نَعُدْ لقبوله بتوبةٍ تظهر، ومن ضعفنا نقله لم نجعله قويا بعد ذلك".

وذكر أن ذلك مما افترقت فيه الرواية والشهادة، وذكر الإمام أبوالمظفر السمعاني المروزي أن من كذب في خبر واحد وجب إسقاط ما تقدم من حديثه، وهذا يضاهي من حيث المعنى ما ذكره الصيرفي، والله أعلم.

الحادية عشرة: إذا روى ثقةٌ عن ثقةٍ حديثا ، وروجع المرويُّ عنه فنفاه؛ فالمختار أنه إن كان جازما بنفيه بأن قال: ما رويته، أو كذب عليَّ أو نحو ذلك، فقد تعارض الجزمان، والجاحدُ هو الأصلُ، فوجب ردُّ حديثِ فرعِهِ ذلك، ثم لا يكون ذلك جرحا له يوجب ردَّ باقي حديثه؛ لأنه مكذِّبٌ لشيخه أيضا في ذلك، وليس قبولُ جرحِ شيخِهِ له بأولى من قبولِ جَرْحِهِ لشيخه، فتساقطا.

أما إذا قال المروي عنه: لا أعرفه، أو لا أذكره أو نحو ذلك، فذلك لا يوجب ردَّ رواية الراوي عنه.

ومن روى حديثا ثم نسيه لم يكن ذلك مسقطا للعمل به عند جمهور أهل الحديث، وجمهور الفقهاء والمتكلمين، خلافا لقوم من أصحاب أبي حنيفة صاروا إلى إسقاطه بذلك، وبنوا عليه ردهم حديث سليمان بن موسى عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إذا نكحت المرأة بغير إذن وليها، فنكاحها باطل" الحديث، من أجل أن ابن جريج قال: لقيت الزهري فسألته عن هذا الحديث فلم يعرفه.

وكذا حديث ربيعة الرأي عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة: "أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين". فإن عبد العزيز بن محمد الدراوَرْدي قال: لقيت سهيلا فسألته عنه، فلم يعرفه.

والصحيح ما عليه الجمهور؛ لأن المروي عنه بصدد السهو والنسيان، والراوي عنه ثقةٌ جازمٌ، فلا يُرَدُّ بالاحتمالِ روايتُهُ، ولهذا كان سهيل بعد ذلك يقول: "حدثني ربيعة عني عن أبي" ويسوق الحديث.

وقد روى كثير من الأكابر أحاديث نسوها بعد ما حدثوا بها عمن سمعها منهم، فكان أحدهم يقول: حدثني فلان عني، عن فلان، بكذا وكذا. وجمع الحافظ الخطيب ذلك في كتاب (أخبار من حَدَّثَ ونَسِيَ).

ولأجل أن الإنسان مُعَرَّضٌ للنسيان كَرِهَ مَنْ كَرِهَ من العلماء الرواية عن الأحياء، منهم الشافعي قال لابن عبد الحكم: " إياك والرواية عن الأحياء "، والله أعلم.

المسألة الثانية عشرة: من أخذ على التحديث أجرًا ؛ مَنَعَ ذلك من قبول روايته عند قوم من أئمة الحديث، روينا عن إسحاق بن إبراهيم أنه سئل عن المحدث يحدث بالأجر، فقال: "لا يكتب عنه"، وعن أحمد بن حنبل، وأبي حاتم الرازي نحو ذلك.

وترخص أبو نعيم الفضل بن دكين، وعلي بن عبد العزيز المكي وآخرون في أخذ العِوَضِ على التحديث، وذلك شبيه بأخذ الأجرة على تعليم القرآن ونحوه، غير أن في هذا من حيث العرف خَرْمًا للمروءة، والظنُ يُسَاءُ بفاعله إلا أن يقترن ذلك بعذرٍ ينفي ذلك عنه، كمثل ما حدثنيه الشيخ أبو المظفر، عن أبيه الحافظ أبي سعد السمعاني أن أبا الفضل محمد بن ناصر السلامي ذكر أن أبا الحسين بن النقور فعل ذلك، لأن الشيخ أبا إسحاق الشيرازي أفتاه بجواز أخذ الأجرة على التحديث؛ لأن أصحاب الحديث كانوا يمنعونه عن الكسب لعياله، والله أعلم.

الثالثة عشرة: لا تقبل رواية من عُرِفَ بالتساهل في سماعِ الحديث أو إسماعِهِ، كمن لا يبالي بالنوم في مجلس السماع، وكمن يُحدّث لا من أصلٍ مقابلٍ صحيحٍ، ومن هذا القبيل من عُرف بقبولِ التلقينِ في الحديث.

ولا تقبلُ رواية من كثرت الشواذُّ والمناكير في حديثه. جاء عن شعبة أنه قال: "لا يجيئك الحديثُ الشاذُّ إلا من الرجلِ الشاذِّ".

ولا تقبلُ روايةُ من عُرف بكثرة السهو في رواياته إذا لم يُحدّث من أصلٍ صحيحٍ.

وكل هذا يخرم الثقة بالراوي وبضبطه.

وورد عن ابن المبارك وأحمد بن حنبل، والحميدي وغيرهم أن من غلط في حديث وبُيِّنَ له غلطُهُ، ولم يرجع عنه وأصرَّ على رواية ذلك الحديث سقطت روايتُهُ ولم يُكتب عنه. وفي هذا نظر، وهو غير مُسْتَنْكَرٍ إذا ظهر أن ذلك منه على جهة العناد أو نحو ذلك، والله أعلم.

الرابعة عشرة: أعرض الناس في هذه الأعصار المتأخرة عن اعتبار مجموع ما بينا من الشروط في رواة الحديث ومشايخه، فلم يتقيدوا بها في رواياتهم، لتعذر الوفاء بذلك على نحو ما تقدم، وكان عليه من تقدم.

ووجه ذلك ما قدمنا في أول كتابنا هذا من كون المقصود آلَ آخِرًا إلى المحافظة على خصيصة هذه الأمة في الأسانيد، والمحاذرة من انقطاعِ سلسلتها، فليعتبر من الشروط المذكورة ما يليق بهذا الغرض على تجرده، وليكتف في أهلية الشيخ بكونه مسلما، بالغا، عاقلا، غير متظاهر بالفسق والسُّخْفِ، وفي ضبطه بوجود سماعه مثبتا بخطِّ غيرِ مُتَّهَمٍ، وبروايته من أصلٍ موافقٍ لأصلِ شيخِهِ.

وقد سبق إلى نحو ما ذكرناه الحافظ الفقيه أبو بكر البيهقي رحمه الله، فإنه ذكر فيما رويناه عنه توسُّعَ من تَوسَّعَ في السماع من بعضِ مُحَدِّثِي زمانِهِ الذين لا يحفظون حديثَهم ولا يُحسنون قراءتَه من كتبهم، ولا يَعرفون ما يُقرأ عليهم بعد أن تكون القراءةُ عليهم من أصلِ سماعهم.

ووَجَّهَ ذلك بأن الأحاديث التي قد صحتْ، أو وقفت بين الصحة والسقم قد دُوّنت وكُتبت في الجوامع التي جمعها أئمة الحديث، ولا يجوز أن يذهب شيءٌ منها على جميعهم، وإن جاز أن يذهب على بعضهم، لضمانِ صاحبِ الشريعة حفظَهَا.

قال: فمن جاء اليوم بحديثٍ لا يوجدُ عند جميعهم لم يُقبل منه، ومن جاء بحديثٍ معروفٍ عندهم فالذي يرويه لا ينفرد بروايته، والحجة قائمةٌ بحديثه بروايةِ غيرِهِ، والقصدُ من روايته والسماعِ منه أن يصير الحديثُ مسلسلا بـ: حدثنا وأخبرنا. وتبقى هذه الكرامةُ التي خُصتْ بها هذه الأمةُ شرفًا لنبينا المصطفى صلى الله عليه وعلى آله

وسلم؛ والله أعلم.

قاعدة في الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم:

قال الذهبي رحمه الله[1]: "فَأَما الصَّحَابَةُ رَضِي الله عَنْهُم فبساطهم مطوي وَإِن جرى مَا جرى، وَإِن غلطوا كَمَا غلط غَيرهم من الثِّقَات؛ فَمَا يكاد يسلم أحدٌ من الغلط؛ لكنه غلط نَادِر لَا يضر أبدا، إِذْ على عدالتهم وَقبُول مَا نقلوه الْعَمَلُ، وَبِه ندين الله تَعَالَى.

وَأما التابعون فيكاد يَعْدم فيهم من يكذب عمدا، وَلَكِن لَهُم غلط وأوهام؛ فَمن ندر غلطه فِي جنبِ مَا قد حمل احْتمل، وَمن تعدد غلطه وَكَانَ من أوعية الْعلم اغتفر لَهُ أَيْضا، وَنُقل حَدِيثُه وَعمل بِهِ، على تردد بَين الْأَئِمَّة الاثبات فِي الِاحْتِجَاج عَمَّن هَذَا نَعته كالحارث الْأَعْوَر وَعَاصِم بن ضَمرَة وَصَالح مولى التَّوْأَمَة وَعَطَاء بن السَّائِب وَنَحْوهم، وَمن فحش خطأه وَكثر تفرده لم يحْتَج بحَديثه؛ وَلَا يكَاد يَقع ذَلِك فِي التَّابِعين الْأَوَّلين، وإن وُجد ذَلِك فِي صغَار التَّابِعين فَمن بعدهمْ.

وَأما أصحاب التَّابِعين كمالك وَالْأَوْزَاعِيّ وَهَذَا الضَّرْب فعلى الْمَرَاتِب الْمَذْكُورَة وَوُجد فِي عصرهم من يتَعَمَّد الْكَذِب أَوْ من كثُرَ غلطُه وَغلظ تخبيطه فَتُرك حَدِيثه.

هَذَا مَالك هُوَ النَّجْم الْهَادِي بَين الْأمة، وَمَا سلم من الْكَلَام فِيهِ، وَلَو قَالَ قَائِل عِنْد الِاحْتِجَاج بِمَالك: فقد تُكلم فِيهِ –لعُذِّرَ وأُهين.

وَكَذَلِكَ الْأَوْزَاعِيّ ثِقَة حجَّة وَرُبمَا انْفَرد ووهم، وَحَدِيثه عَن الزُّهْرِيّ فِيهِ شَيْءٌ مَا، وَقد قَالَ فِيهِ أَحْمَد بن حَنْبَل: رَأْي ضَعِيف وَحَدِيث ضَعِيف.

وَقد تكلّف لِمَعْنى هَذِه اللَّفْظَة، وَكَذَا تكلم من لَا يفهم فِي الزُّهْرِيّ لكَونه خضب بِالسَّوَادِ، وَلبس زِيّ الْجند، وخدم هِشَام بن عبد الْملك.

وَهَذَا بَاب وَاسعٌ، وَالْمَاء إِذا بلغ قُلَّتَيْنِ لم يحمل الْخبث، وَالْمُؤمن إِذا رجحت حَسَنَاته وَقلت سيئاته فَهُوَ من المفلحين، هَذَا أَن لَو كَانَ مَا قيل فِي الثِّقَة الرضي مؤثرًا، فَكيف وَهُوَ لَا تَأْثِير لَهُ!".

---

[1] الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم: للذهبي ص 24.

بحث في تعارض الجرح والتعديل[1]:

"إذا اجتمع في الراوي جرحٌ مفسر وتعديلٌ، فالجمهور على أن الجرح مقدم، ولو كان عدد الجارح أقلّ من المعدل. قالوا: لأن مع الجارح زيادة علم؛ وقيل: إن زاد المعدلون في العدد على المجرحين قُدّم التعديل". انتهى ما في التقريب وشرحه.

قال القاسمي: وهذا القول وإن ضُعّف فهو الذي يتجه، وما أحسن مذهب النسائي في هذا الباب: وهو أن لا يترك حديثُ الرجل حتى يجتمع الجميع على تركه، ولذا أرى من الواجب على المحقق أن لا يكتفي في حال الراوي على المختصرات في أسماء الرجال؛ بل يرجع إلى مطولاته التي تحكي أقوال الأئمة، فعسى أن لا يرى إجماعًا على تركه، بل يرى كثرة فيمن عدّله فليتق الله الجارح، وليستبرئ لدينه، والله الموفق.

ثم رأيت التاج السبكي قال في طبقاته: "الحذرَ كلَّ الحذر أن تفهم أن قاعدتهم: "الجرح مُقدم على التعديل" على إطلاقها، بل الصواب أن من ثبتت إمامته وعدالته، وكثر مادحوه، وندر جارحوه، وكانت هناك قرينةٌ دالة على سبب جرحه من تعصب مذهبي أو غيره لم يلتفت إلى جرحه".

وقال أيضًا: "قد عَرَّفناك أن الجارح لا يُقبل منه الجرح، وإن فسره في حق من غلبت طاعته على معاصيه ومادحوه على ذاميه ومزكوه على جارحيه إذا كانت هناك قرينة يشهد العقل بأن مثله من تعصب مذهبي أو منافسة دنيوية، كما يكون بين النظراء وغير ذلك، وحينئذ فلا يلتفت لكلام الثوري وغيره في أبي حنيفة، وابن أبي ذئب وغيره في مالك، وابن معين في الشافعي، والنسائي في أحمد بن صالح ونحوه، ولو أطلقنا تقديم الجرح لما سلم لنا أحد من الأئمة إذ ما من إمام إلا وقد طعن فيه طاعنون وهلك فيه هالكون". ا. هـ.

وقال الحافظ الذهبي في ميزانه في ترجمة الحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني ما نصه: "كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبأ به، لا سيما إذا لاح لك

---

[1] قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث: محمد جمال الدين القاسمي ص188.

أنه لعداوةٍ أو لمذهب أو لحسد، وما ينجو منه إلا من عصمه الله، وما علمت أن عصرًا من الأعصار سلم أهله من ذلك سوى الأنبياء والصديقين ولو شئت لسردت من ذلك كراريس". ا. هـ.

وقال الشعراني رحمه الله في مقدمة الميزان: "ما مِنْ راوٍ من الرواة المحدثين والمجتهدين كلهم إلا وهو يَقبل الجرح كما يَقبل التعديل لو أضيف إليه ما عدا الصحابة، وكذا التابعون عند بعضهم لعدم العصمة، أو الحفظ في بعضهم، ولكن لما كان العلماء –رضي الله عنهم– أمناء على الشريعة، وقدموا الجرح أو التعديل عمل به مع قبول كل الرواة لما وصف به الآخر احتمالًا، وإنما قدم جمهورهم التعديل على الجرح، وقالوا الأصل العدالة والجرح طارئ لئلا يذهب غالب أحاديث الشريعة، كما قالوا أيضًا إن إحسان الظن بجميع الرواة المستورين أولى، وكما قالوا إن مجرد الكلام في شخص لا يسقط مَرْوِيَّهُ ؛ فلا بد من الفحص عن حاله". ا. هـ.

المبحث الثالث

مراتب الجرح والتعديل

وقد بذل أئمة الحديث ونقاده وسعهم في بيان حال الراوة، ونَزَّلوا كلَّ راوٍ فى منزلته التى يستحقها، وبينوا ذلك بيانًا دقيقا، ويكفي أن تنظر في خطبة الإمام مسلم التي ابتدأ بها صحيحه لترى كيف أنه يرتب الرواة في منازل وفق ميزان دقيق التزمه عند جمعه لهذا الصحيح؛ فذكر أنه قسم رواة الحديث على طبقات، وضرب أمثلة ، ثم قال:

"ألا ترى أنك إذا وازنت هؤلاء الثلاثة الذين سميناهم عطاءً ويزيد وليثًا، بمنصور ابن المعتمر وسليمان الأعمش وإسماعيل بن أبي خالد في إتقان الحديث والاستقامة فيه وجدتهم مباينين لهم لا يدانونهم لا شك عند أهل العلم بالحديث فى ذلك؛ للذي استفاض عندهم من صحة حفظ منصور والأعمش وإسماعيل وإتقانهم لحديثهم، وأنهم لم يَعرفوا مثلَ ذلك من عطاء ويزيد وليث".

ثم ذكر أن هذه هي طريقة أهل العلم قال: "وإنما مثلنا هؤلاء في التسمية ليكون تمثيلهم سمة يصدر عن فهمها من غبي عليه طريق أهل العلم فى ترتيب أهله فيه، فلا يُقَصَّرُ بالرجل العالي القدر عن درجته ، ولا يرفع متضع القدر في العلم فوق منزلته ، ويُعطى كل ذي حق فيه حقه ويُنزل منزلته"[1].

قال الذهبي: "وبُيِّنَ حالُ مَنْ هو في الثقة والتثبُّتِ كالأسطوانة، ومَنْ هو في الضعف واللّين كالريحانة.

فمنهم مَنْ هو العدل الحُجة كالشَّابّ القوي المعافى.

ومنهم من هو ثقة صدوق كالشاب الصحيح المتوسط في القوة.

ومنهم من هو صدوق، أو: لا بأس به كالكَهْل المعافى.

ومنهم الصدوق الذي فيه لين كَمَنْ هو في عافية؛ لكن يوجعه رأسه أو به دُمَّل.

---

[1] خطبة صحيح مسلم ص6.

ومنهم الضعيف كالذي تَحَامَلَ ويشهد الجماعةَ مَحْمُومًا ولا يَرمِي جنبه.

ومنهم الضعيف الواهي كالرجل المريض في الفراش، وبالتطبيب ترجى عافيته.

ومنهم الساقط المتروك كصاحب المرض الحادّ الخطر.

وآخر حاله كحال من سقطت قوته وأشرف على التلف.

وآخر من الهالكين كالمحتضر الذي ينازع.

واخر من الكذابين الدَّجَّالين[1].

بيان الألفاظ المستعملة بين أهل هذا الشأن في الجرح والتعديل

قال ابن الصلاح: وقد رتبها أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي في كتابه في الجرح والتعديل فأجاد وأحسن، ونحن نرتبها كذلك، ونورد ما ذكره، ونضيف إليه ما بلغنا في ذلك عن غيره إن شاء الله تعالى.

أما ألفاظ التعديل فعلى مراتب:

- المرتبة الأولى: قال ابن أبي حاتم: إذا قيل للواحد إنه ثقة أو متقن؛ فهو ممن يحتج بحديثه.

قلت: وكذا إذا قيل: ثَبْتٌ أو حُجة، وكذا إذا قيل في العدل: إنه حافظٌ أو ضابط، والله أعلم.

- المرتبة الثانية: قال ابن أبي حاتم: إذا قيل: إنه صدوق أو مَحِلَّهُ الصدق، أو: لا بأس به؛ فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية.

قلت: هذا كما قال؛ لأن هذه العبارات لا تُشْعِرُ بشريطة الضبط، فَيُنْظَرُ في حديثه ويُختبر حتى يعرفَ ضبطُهُ، وقد تقدم بيان طريقه في أول هذا النوع.

وإن لم نستوف النظرَ المُعَرّفَ لكون ذلك المُحَدّثِ في نفسه ضابطا مطلقا،

(1) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص175.

واحتجنا إلى حديثٍ من حديثه اعتبرنا ذلك الحديث ونظرنا هل له أصل من رواية غيره؟

ومشهورٌ عن عبد الرحمن بن مهدي القدوة في هذا الشأن أنه حَدَّثَ، فقال: حدثنا أبو خلدة، فقيل له: أكان ثقة؟ فقال: كان صدوقا، وكان مأمونا، وكان خَيِّرًا –وفي رواية: وكان خيارا – الثقة شعبة وسفيان.

ثم إن ذلك مخالفٌ لما ورد عن ابن أبي خيثمة، قال: قلت ليحيى بن معين: إنك تقول: فلان ليس به بأس، وفلان ضعيف؟ قال: إذا قلت لك: ليس به بأس فهو ثقة، وإذا قلت لك: هو ضعيف فليس هو بثقة، لا تكتب حديثه.

قال ابن الصلاح: ليس في هذا حكاية ذلك عن غيره من أهل الحديث، فإنه نسبه إلى نفسه خاصةً، بخلاف ما ذكره ابن أبي حاتم، والله أعلم.

- المرتبة الثالثة: قال ابن أبي حاتم: " إذا قيل: "شيخ" فهو بالمنزلة الثالثة، يكتب حديثه وينظر فيه، إلا أنه دون الثانية.
- المرتبة الرابعة: قال: إذا قيل: "صالح الحديث" فإنه يكتب حديثه للاعتبار.

قلت: وجاء عن أبي جعفر أحمد بن سنان قال: كان عبد الرحمن بن مهدي ربما جرى ذكر حديث الرجل فيه ضعفٌ، وهو رجل صدوق، فيقول: رجلٌ صالح الحديث، والله أعلم.

وأما ألفاظهم في الجرح فهي أيضا على مراتب:

- أولاها: قولهم: "لَيّن الحديث"، قال ابن أبي حاتم: إذا أجابوا في الرجل بـ: لين الحديث فهو ممن يكتب حديثه، وينظر فيه اعتبارا.

قلت: وسأل حمزة بن يوسف السهمي أبا الحسن الدارقطني الإمام، فقال له: إذا قلتَ: فلان لين إيش تريد به؟ قال: لا يكون ساقطًا متروك الحديث، ولكن

مجروحًا بشيء لا يسقط عن العدالة.

- المرتبة الثانية: قال ابن أبي حاتم: إذا قالوا: "ليس بقوي" فهو بمنزلة الأول في كَتْبِ حديثه، إلا أنه دونه.
- الثالثة: قال: إذا قالوا: "ضعيف الحديث" فهو دون الثاني، لا يُطرح حديثه، بل يُعتبر به.
- الرابعة: قال: إذا قالوا "متروك الحديث"، أو "ذاهب الحديث"، أو "كذاب" فهو ساقط الحديث، لا يكتب حديثه، وهي المنزلة الرابعة.

قال الخطيب أبو بكر: أرفع العبارات في أحوال الرواة أن يقال: حجة أو ثقة وأدونها أن يقال: كذاب، ساقط.

قال ابن الصلاح رحمه الله: أخبرنا أبو بكر بن عبد المنعم الصاعدي الفراوي قراءة عليه بنيسابور أنا محمد بن إسماعيل الفارسي، أنا أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي الحافظ، أنا الحسين بن الفضل، أنا عبد الله بن جعفر، ثنا يعقوب بن سفيان، قال: سمعت أحمد بن صالح قال:

"لا يُترك حديثُ رجلٍ حتى يجتمعَ الجميعُ على ترك حديثه. قد يقال: فلان ضعيف، فأما أن يقال: فلان متروك؛ فلا، إلا أن يُجمع الجميعُ على ترك حديثه".

ومما لم يشرحه ابن أبي حاتم وغيره من الألفاظ المستعملة في هذا الباب قولهم:

- فلانٌ قد روى الناس عنه.
- فلان وسط.
- فلان مُقَارِبُ الحديث.
- فلان مضطرب الحديث.
- فلان لا يحتج به.
- فلان مجهول.

- فلان لا شيء.
- فلان ليس بذاك. وربما قيل: ليس بذاك القوي.
- فلان فيه أو في حديثه ضعف، وهو في الجرح أقلُّ من قولهم: فلان ضعيف الحديث.
- فلان ما أعلم به بأسا، وهو في التعبير دون قولهم: لا بأس به.

قال ابن الصلاح: وما من لفظة منها ومن أشباهها إلا ولها نظير شرحناه، أو أصلٌ أَصَّلْنَاه، يُتنبه إن شاء الله تعالى به عليها، والله أعلم.

انتهى ما نقلناه عن ابن الصلاح في مقدمته ، ونضيف هنا ما قيده الحافظ العراقي على هذه الجملة الأخيرة من كلام ابن الصلاح حيث قال:

"قوله" ومما لم يشرحه ابن أبى حاتم وغيره من الألفاظ المستعملة في هذا الباب فقولهم فلان قد روى الناس عنه فلان وسط فلان مقارب الحديث... إلى آخر كلامه فيه أمور:

أحدها: أن المصنف ذكر هنا ألفاظا للتوثيق وألفاظا للتجريح لم يميز بينها وقال: إن ابن أبى حاتم وغيره لم يشرحوها ، وأراد بكونهم لم يشرحوها أنهم لم يبينوا ألفاظ التوثيق من أي رتبة هي: من الثانية أو الثالثة مثلا، وكذلك ألفاظ التجريح لم يبينوا من أي منزلة هي، وليس المراد أنهم لم يبينوا هل هي من ألفاظ التوثيق أو التجريح؛ فإن هذا أمر لا يخفي على أهل الحديث، وإذا كان كذلك فقد رأيت أن أذكر كل لفظ منها من أي رتبة هو لتعرف منزلة الراوي به فأقول:

- الألفاظ التي هي للتوثيق من هذه الألفاظ التي جمع بينها المصنف أربعة ألفاظ وهى قولهم:

فلان روى عنه الناس.

وفلان وسط.

وفلان مقارب الحديث.

وفلان ما أعلم به بأسا.

وهذه الألفاظ الأربعة من الرتبة الرابعة، وهى الأخيرة من ألفاظ التوثيق

- وأما بقية الألفاظ التي ذكرها هنا فإنها من ألفاظ الجرح وهى سبعة ألفاظ: فمن الرتبة الأولى وهى ألين ألفاظ الجرح قولهم:

فلان ليس بذاك.

وفلان ليس بذاك القوى.

وفلان فيه ضعف.

وفلان في حديثه ضعف.

- ومن الدرجة الثانية وهى أشد في الجرح من التي قبلها قولهم:

فلان لا يحتج به.

فلان مضطرب الحديث.

- ومن الدرجة الثالثة وهى أشد من اللتين قبلها قولهم:

فلان لا شيء.

قال الحافظ العراقي: فهذا ما ذكره المصنف هنا مهملا من مراتبه، وذكر فيها أيضا: فلان مجهول ، وقد تقدم ذكر المجهول في الموضع الذي ذكره المصنف، وأنه على ثلاثة أقسام فأغنى ذلك عن ذكره هنا.

الأمر الثاني أن قوله: مقارب الحديث ضبط في الأصول الصحيحة المسموعة على المصنف بكسر الراء كذا ضبطه الشيخ محيى الدين النووي في مختصره، وقد اعترض بعض المتأخرين بأن ابن السِّيد حكى فيه الوجهين الكسر والفتح، وأن اللفظين حينئذ لا يستويان لأن كسر الراء من ألفاظ التعديل، وفتحها من ألفاظ التجريح انتهى.

وهذا الاعتراض والدعوى ليسا صحيحين؛ بل الوجهان فتح الراء وكسرها

معروفان، وقد حكاهما ابنُ العربي في كتاب الأحوذي، وهما على كل حال من ألفاظ التوثيق، وقد ضُبط أيضا في النسخ الصحيحة عن البخاري بالوجهين، وممن ذكره من ألفاظ التوثيق الحافظ أبوعبد الله الذهبي في مقدمة الميزان، وكأن المعترض فَهِمَ من فتح الراء أن الشيء المقارب هو الرديء ، وهذا فهمٌ عجيب فإن هذا ليس معروفًا في اللغة، وإنما هو في ألفاظ العوام، وإنما هو على الوجهين من قوله صلى الله عليه وسلم: "سددوا وقاربوا" فمن كسر قال: إن معناه أن حديثه مقارِبٌ لحديث غيره، ومن فتح قال: إن معناه أن حديثه يُقارِبه حديثُ غيره، ومادة فَاعَلَ تقتضى المشاركة إلا في مواضع قليلة والله أعلم.

واعلم أن ابن سِيْدَهْ حكى في الرجل المقارب الكسر فقط، فقال: ورجل –بالكسر– مقارب، ومتاع مقارب –بالفتح– ليس بنفيس، وقال بعضهم: دين مقارب بالكسر، ومتاع مقارب بالفتح.

هذه عبارته في المحكم فلم يحك الفتح إلا في المتاع فقط، وأما الجوهري فجعل الكلَّ بالكسر، وقال: ولا تقل مقارب أي بالفتح.

الأمر الثالث: أن المصنف أهمل من ألفاظ التوثيق والجرح أكثر مما زاده على ابن أبى حاتم فرأيت أن أذكر منها ما يحضرني لتعرف وتضبط:

فأما ألفاظ التوثيق فمن المرتبة الثانية على مقتضى عمل المصنف قولهم:

فلان مأمون

فلان خيار

وهاتان من الرتبة الثالثة على مقتضى عمل الذهبي في جعله أعلى الدرجات تكرار التوثيق كما تقدم.

ومن الرتبة الرابعة أو الثالثة قولهم:

فلان إلى الصدق ما هو.

فلان جيد الحديث.

فلان حسن الحديث.

وفلان صويلح.

وفلان صدوق إن شاء الله.

وفلان أرجو أنه لا بأس به.

وأما ألفاظ التجريح فمن الرتبة الأولى، وهى ألين ألفاظ التجريح قولهم:

فلان فيه مقال.

وفلان ضعف.

وفلان تعرف وتنكر.

فلان ليس بالمتين.

أو ليس بحجة.

أو ليس بعمدة.

أو ليس بالمرضي.

وفلان للضعف ما هو.

وسيئ الحفظ.

وفيه خُلْفٌ.

وطعنوا فيه.

وتكلموا فيه.

ومن الرتبة الثانية، وهى أشد من الأولى:

فلان واه.

فلان ضعفوه.

فلان منكر الحديث.

ومن الرتبة الثالثة، وهى أشد منهما؛ قولهم:

فلان ضعيف جدا.

فلان واهٍ بمرة.

فلان لا يساوى شيئا.

فلان مُطَّرَحٌ.

وطرحوا حديثه.

وارم به.

ورُدَّ حديثُه.

ومن الرتبة الرابعة:

فلان متهم بالكذب.

وهالك.

وليس بثقة.

ولا يعتبر به.

وفيه نظر. وسكتوا عنه. وهاتان العبارتان يقولهما البخاري فيمن تركوا حديثه.

ومن الرتبة الخامسة ولم يذكرها المصنف: فلان وضاع. فلان دجال. ولهم ألفاظ أخر يستدل بهذه عليها، والله أعلم[1].

[1] التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص160:162.

المبحث الرابع

علماء الجرح والتعديل

للجرح والتعديل علماؤه الذين برعوا فيه ، وعرفوا به ، يعتمد على أقوالهم ويؤخذ بآرائهم، وغيرهم عالة عليهم ، من كلامهم يصدرون، ومن كتبهم يأخذون، أوائلهم هم الذين عاصروا رجال الحديث وحكموا لهم بالثقة أو عليهم بالضعف، ومتأخروهم كان لهم فضل الجمع لكلام المتقدمين والترجيح عند اختلافهم.

وقد ألف الحافظ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ) رسالةً نافعةً لطالب العلم في: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل[1].

قال رحمه الله:

اعلم هداك الله أن الذين قَبِلَ الناسُ قولَهم في الجرح والتعديل على ثلاث أقسام:

- قسم تكلموا في أكثر الرواة كابن معين وأبي حاتم الرازي.
- وقسم تكلموا في كثير من الرواة كمالك وشعبة.
- وقسم تكلموا في الرجل بعد الرجل ؛ كابن عيينة والشافعي.

والكلّ أيضا على ثلاثة أقسام:

- قسم منهم مُتَعَنِّتٌ في الجرح ، مُتَثَبِّتٌ في التعديل، يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث، ويُلَيّن بذلك حديثه.

فهذا إذا وَثَّقَ شخصًا فَعَضَّ على قوله بناجذيك وتمسك بتوثيقه، وإذا ضَعَّفَ رجلا فانظر هل وافقه غيرُه على تضعيفه؟ إنْ وافقه ولم يوثق ذلك أحدٌ من الحذاق فهو ضعيف، وإنْ وَثَّقَهُ أحدٌ فهذا الذي قالوا فيه: لا يقبل تَجريحُه إلا

---

[1] حققها عبد الفتاح أبو غدة، ونشرتها دار البشائر – بيروت، ط4 سنة 1410هـ، 1990م.

مُفَسَّرًا؛ يعني لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلا هو ضعيف، ولم يوضح سبب ضعفه، وغيره قد وثقه، فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه، وهو إلى الحسن أقرب، وابن معين وأبوحاتم والجوزجاني متعنتون.

- وقسم في مقابلة هؤلاء كأبي عيسى الترمذي وأبي عبد الله الحاكم وأبي بكر البيهقي متساهلون.
- وقسم كالبخاري وأحمد بن حنبل وأبي زرعة وابن عدي معتدلون ومنصفون.

قال الحافظ الذهبي:

فأول من زكّى وجرّح عند انقراض عصر الصحابة: الشَّعبي وابن سيرين ونحوهما، حُفظ عنهم توثيقُ أناسٍ وتضعيفُ آخرينَ، وسببُ قلةِ الضعفاء في ذلك الزمان قلةُ متبوعيهم من الضعفاء، إذ أكثر المتبوعين صحابةٌ عدول، وأكثرهم من غير الصحابة بل عامتهم ثقاتٌ صادقون يَعُون ما يروون، وهم كبار التابعين، فيوجد فيهم الواحد بعد الواحد فيه مقالٌ، كالحارث الأعور وعاصم بن ضَمْرة ونحوهما.

نعم فيهم عدةٌ من رؤوس أهل البدع من الخوارج والشيعة والقدرية –نسال الله العافية– كعبد الرحمن بن مُلْجَم، والمختار بن أبي عُبيد الكذاب، ومَعْبَد الجُهَنِي.

ثم كان في المئة الثانية في أوائلها جماعةٌ من الضعفاء من أوساط التابعين وصغارهم ممن تُكُلّمَ فيهم من قِبَلِ حفظهم أو لبدعةٍ فيهم كعطية العَوْفي، وفَرْقَدٍ السَّبَخِي، وجابر الجُعفي، وأبي هارون العَبْدي.

فلما كان عند انقراض عامة التابعين في حدود الخمسين ومئة تكلم طائفة من الجهابذة في التوثيق والتضعيف:

فقال أبو حنيفة: ما رأيت أكذب من جابر الجُعفي، وضعّف الأعمش جماعةً ووثق آخرين، وانتقد الرجالَ شُعْبَةُ ومالك.

قال الذهبي: فنشرع الآن بتسمية من كان إذا تكلم في الرجال قُبِلَ قولُهُ وَرُجِعَ إلى

نقده، ونسوق من يَسَّرَ الله تعالى منهم على الطبقات والأزمنة والله الموفق للسداد بمنه[1]:

الطبقة الأولى، وذكر منها:

- شعبة بن الحجاج العتكي.
- وأبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي.
- ومعمر بن راشد.
- وهشام الدستوائي.
- وأبو الحارث محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب.
- وسعيد بن أبي عروبة– مهران – اليشكري.
- وسفيان بن سعيد الثوري.
- وعبد العزيز بن أبي سلمة المَاجِشُون.
- ومالك بن أنس الأصبَحي.
- والليث بن سعد الفَهْمي.
- وزائدة بن قُدامة الثقفي.
- وحَمَّاد بن سَلَمَة.
- وحماد بن زيد بن درهم الجهضمي.

الطبقة الثانية، وذكر منها:

- عبد الله بن المبارك أبو عبد الرحمن المروزي.
- وجَرير بن عبد الحميد الضبي.
- وهُشيم بن بَشير.
- وأبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن الفزاري.

(1) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص175وما بعدها، علم الرجال نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع: محمد بن مطر الزهراني، دار الهجرة، الرياض، ط1 سنة 1417هـ، ص 126وما بعدها.

- ومُعْتَمِر بن سُليمان التَّيمِي.
- وسُفيان بن عُيينة.
- وإسماعيل ابن عُلَيَّة.
- وعبد الله بن وهب المصري.
- ووكيع بن الجَرَّاح.
- وفُضيل بن عِياض.
- ومحمد بن جعفر غُنْدَر.
- والفضل بن موسى السِّيناني
- وعمر بن علي المُقَدَّمِي.
- ومحمد بن فُضيل.
- ومحمد بن سَلَمة الحرَّاني.
- ومروان بن معاوية الفزاري.
- ومعاذ بن معاذ العنبري.
- والهِقْل بن زياد الدمشقي.
- ويحيى بن حمزة الحَضرمي.
- ويحيى بن سعيد الأموي.
- ويحيى بن سعيد القَطَّان.
- وأبو أسامة حماد بن أسامة.
- ومحمد بن حرب الأبرش.
- ومحمد بن أبي عدي.
- ويزيد بن هارون.

وخلائق من أئمة هذا الشأن.

الطبقة الثالثة:

- عبد الرحمن بن مهدي، وكان هو ويحيى القطان المذكور قد انتدبا لنقد

الرجال وناهيك بهما جلالة ونبلا وعلما وفضلا؛ فمن جرحاه لا يكاد – والله– يندمل جرحه، ومن وثقاه هو الحجة المقبول، ومن اختلفا فيه اجْتُهِدَ في أمره، ونَزَلَ عن درجة الصحيح الى الحسن، وقد وثقا خلقًا كثيرا، وضَعَّفَا آخرين.

ومن هذه الطبقة من حفاظ الحديث:

- أبو داود سليمان بن داود الطيالسي.
- ويحيى بن آدم.
- ومكي بن إبراهيم.
- وعبد الرَّزاق بن هَمَّام.
- ومحمد بن إدريس الشافعي.
- ومحمد بن يوسف الفِرْيابي.
- وأبو نُعيم الفَضْل بن دُكَيْن.
- وأبو عاصم النبيل.
- وعَفَّان بن مسلم.
- وسعيد بن منصور صاحب السنن.
- والقَعْنَبِي عبد الله بن مَسْلَمة.
- وسليمان بن حَرْب.
- وأبو الوليد سليمان بن داود الطيالسي.
- وأبو بكر الحُميدي.
- وأبو سلمة موسى بن إسماعيل التَّبُوذَكِي.
- ويحيى بن حسان التِّنِّيسِي.
- ويحيى بن يحيى النيسابوري.
- ويحيى بن عبد الله بن بكير.
- وعلي بن الجَعْد.

- وإسماعيل بن أبي أُويَس.

وخلق يتعذر استقصاؤهم ويُتعبُ إحصاؤهم.

قال: وفي هذا الوقت وقبله صُنِّفَتْ المسانيد والجوامع والسنن، وجُمعتْ كُتب الجرح والتعديل والتاريخ وغير ذلك.

الطبقة الرابعة:

فمن ائمة الجرح والتعديل بعد من قدمنا:

- يحيى بن معين، وقد سأله عن الرجال عباس الدوري، وعثمان الدرامي، وأبوحاتم، وطائفةٌ، وأجابَ كلَّ واحدٍ منهم بحسب اجتهاده، ومن ثَمَّ اختلفتْ عباراتُهُ وآراؤه في بعض الرجال؛ كما اختلفتْ اجتهاداتُ الفقهاء المجتهدين، وصارت لهم في المسألة أقوال.
- وكذلك أحمد بن حنبل سأله جماعةٌ من تلامذته عن الرجالِ، وجوابُهُ بإنصافٍ واعتدالٍ وورعٍ في المقال.
- وكذا تكلم محمد بن سعد الحافظ في كتاب ((الطبقات)) له بكلامٍ جيدٍ مقبول.
- وأبو خثيمة زهير بن حرب له كلامٌ كثيرٌ يَأْثِرُهُ عنه ولدُه أحمد في تاريخه.
- وأبو جعفر عبد الله بن محمد النُّفَيلي الذي قال فيه أبو داود: لم أر أحفظ منه.
- وعلي ابن المديني صاحب التصانيف الفائقة الذي يقول فيه البخاري: ما استصغرت نفسي بين يدي أحد إلا بين يدي علي ابن المديني.
- وأبو عبد الرحمن محمد بن عبد الله بن نمير الحافظ أحد الاعلام الذي قال فيه أحمد بن حنبل: هو دُرَّةُ العراق. وقال فيه أحمد بن صالح المصري الحافظ: ما رأيت ببغداد مثلَ أحمد بن حنبل، ولا بالكوفة مثل ابن نمير جامعين لم أر مثلهما بالعراق.

- وأبو بكر بن أبي شيبة العَبْسي الحافظ صاحب ((المصنف)) و((المسند))، وكان آية في الحفظ، شُبِّهَ بأحمد بن حنبل في المعرفة.
- وأخوه عثمان ، وهو دونه في الجلالة، وقد صنف المسند أيضا.
- وعُبيد الله بن عمر القَواريري، الذي قال فيه صالح جَزَرَة: هو أعلم من رأيت بحديث أهل البصرة.
- وإسحاق بن راهُوْيه الحنظلي الإمام.
- وأبو جعفر محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي، حافظ المَوصل، وله كلامٌ جيد في الجرح والتعديل، وتصانيف.
- وأحمد بن صالح المِصري حافظ ديار مصر، وكان قليل المِثْل، قد آذى النسائيُ نفسَه بكلامِهِ فيه.
- وأبو عُبيد القاسم بن سَلّام صاحب التصانيف.
- وعمرو بن علي أبو حفص الفَلَّاس، وكان يُنَظَّرُ بابن المديني.

ثم قال الذهبي بعدما سرد قرابة المئة غير المذكورين هنا: "وخلقٌ سواهم".

وممن ذكرهم في الطبقة الخامسة:

- محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري.
- محمد بن يحيى الذُّهْلِي.
- وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي السَّمَرْقَنْدِي.
- وإسحاق بن منصور الكَوْسَج.
- ويعقوب بن شيبة السَّدُوسي.
- وأبو زُرْعة عُبيد الله بن عبد الكريم الرازي.
- وابنُ خاله أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي.
- ومحمد بن مُسْلم بن وَارَة.
- وأبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب السَّعْدي الجُوْزَجَاني، وهو ممن يُبَالغ في الجَرْح.

- وعَبَّاس بن محمد الدُّوْرِي.
- ومحمد بن إسحاق الصَّاغَاني.
- وأحمد بن سَيَّار المَرْوزي، وكان يُشَبّه في عصره بابن المبارك علما وعملا.
- وأبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العِجْلي الحافظ نزيل المغرب.
- وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني حافظ البصرة.
- وأبو الحسين مسلم بن الحجاج القُشيري حافظ نيسابور.
- وأبو زُرْعة عبد الرحمن بن عمرو النَّصْرِي حافظ دمشق.
- وعثمان بن سعيد الدارمي حافظ هَرَاة.
- ومحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم ابن البَرْقي حافظ مصر، وله مصنف في الرجال.
- وأبو بكر أحمد بن أبي خَيْثمة صاحب ((التاريخ)).
- وإبراهيم بن إسحاق الحَربي، الإمام، صاحب التصانيف.
- وإسماعيل بن إسحاق القاضي، أحد الأعلام.
- وأحمد بن الأزهر النيسابوري.
- وأبو بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأَثْرَم.
- وحُميد بن زَنْجُويه الحافظ.
- والربيع بن سليمان المُرادي.
- والعباس بن عبد العظيم العَنْبَري.
- وأبو بكر عبد الله بن أبي الدنيا القرشي.
- وعبد الرحمن بن عمر، رُسْتَهْ. [لقب له ومعناه بالفارسية: النبات من القمح وغيره في ابتدائه].
- وأحمد بن منصور الرَّمَادي.
- ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم المصري أحد الأعلام.
- ومحمد بن يحيى بن كثير، الحَرَّاني، الحافظ لؤلؤ.

- وحنبل بن إسحاق الشيباني صاحب التاريخ.
- ويوسف بن سعيد ين مسلم المِصِّيْصي أحد الجهابذة.
- والحارث بن أبي أسامة التميمي صاحب ((المسند)).

ثم قال الذهبي رحمه الله: "وخلق كثير يحضرني ذكرهم ربما كان يجتمع في الرحلة منهم المئتان والثلاث مئة بالبلد الواحد، فأقلهم معرفةً كأحفظ مَنْ في عصرنا".

وممن ذكرهم من أصحاب الطبقة السادسة:

- محمد بن نصر المَرْوَزِي الإمام.
- وعبد الله بن أحمد بن حنبل الشيباني الحافظ.
- ومحمد بن إبراهيم البُوْشَنْجِي.
- ومحمد بن يزيد بن ماجَهْ القَزْويني.
- وأبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي.
- وأبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي.
- ومحمد بن وَضَّاح الأندلسي، حافظ قرطبة.
- وبَقِيُّ بن مَخْلَد. وقاسم بن محمد بن قاسم الأندلسيان.
- وأبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم، قاضي أصبهان.
- وأبو علي صالح بن محمد البغدادي، جَزَرَة، نزيل بخارى.
- وإبراهيم بن أبي طالب.
- وأحمد بن سَلَمَة، رفيقُ الإمام مُسْلِمٍ.
- وموسى بن هارون بن عبد الله البغدادي الحَمَّال.
- وأبو بكر أحمد بن عمرو البزَّار.
- وأبو جعفر محمد بن عبد الله بن سُليمان الحضرمي، مُطَيَّن.
- وأبو جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة، وهو مع ضعفه من أئمة هذا الشأن.
- وجعفر بن محمد الفِريابي القاضي.

- وأبو يَعلي المَوصلي.
- والحسن بن سفيان الشيباني.
- وأبو عثمان سعيد بن عمرو البَرْذَعِي.
- وأبو عمرو أحمد بن نصر النيسابوري، الخَفّاف، الحافظ، وكان يفي بمذاكرة مئة ألف حديث، ويصوم الدهر، حتى قال فيه السَّرَّاج: ما رأيتُ أحفظ منه.
- وأبو مسلم إبراهيم بن عبد الله، الكَجِّي، الحافظ، وهو من الطبقة الماضية لكنه تأخر جدا.
- وإبراهيم بن مَعْقِل الحافظ، قاضي نَسَفَ وعالمُها، صنّف ((المسند)) و((التفسير)) ولقي قتيبة ونحوه.
- والحافظ أَسلم بن سهل الواسطي، بَحْشَل.
- وأبو بكر محمد بن النضر بن سلمة الجَارُودِي النيسابوري الحافظ.
- ويوسف بن يعقوب القاضي صاحب ((السنن الكبير)).

قال الذهبي بعدما ذكر من ذكر من أصحاب هذه الطبقة: "وأمثال هؤلاء من أولى الحفظ والمعرفة وعلو الرواية".

ثم سرد الكثير من أصحاب الطبقة السابعة وممن ذكرهم فيها:

- أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة إمام الأئمة.
- وأبو العباس محمد بن إسحاق الثقفي السَّرَّاج.
- وأبو القاسم عبد الله بن محمد البغوي.
- وأبو بكر أحمد بن هارون البَرْدِيجِي.
- وعبد الله بن مُظَاهر الأصبهاني، توفي شابا طريًا، وكان قد حفظ ((المسند)) كله.
- وعبد الله بن محمد بن شِيْرُوْيَهْ النيسابوري الحافظ.
- وعبد الله بن سليمان، أبو بكر بن أبي داود السجستاني.

- وأبو الحسن علي بن سعيد العسكري.
- وزكريا بن يحيى السَّاجي.
- وأبو بكر محمد بن هارون الرُّوياني.
- وعبد الله بن محمد بن وهب الدِّيْنَوَرِي الحافظ، وكان ضعيفا.
- وأبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري الإمام.
- وأبو جعفر محمد بن جرير الطبري الإمام.
- وأبو محمد يحيى بن محمد بن صاعد.
- وأبو بِشر محمد بن بن حمّاد الدُّولَابي، الحافظ، وقد ضُعِّفَ، قال أبو الحسن الدرقطني: ما تَبيّنَ من أمره إلا خيرٌ.
- والوليد بن أبَان الأصبهاني، صاحب ((التفسير)) و((المسند)).
- وأبو جعفر أحمد بن حَمْدان الحِيري، الحافظ، المجاب الدعوة.
- وأبو جعفر أحمد بن عمرو الإلْبِيري الأندلسي.
- وأبو بكر أحمد بن هارون الخَلَّال الفقيه، صاحب التصانيف.
- وأبو بكر محمد بن سليمان البَاغَنْدي.
- وأبو عَوَانة يعقوب بن إسحاق الإسفرايني.
- وأبو عَرُوبة الحسين بن محمد بن أبي مَعْشر الحراني.
- وأبو بكر عبد الله بن محمد بن مسلم الإسفرايني.

قال الذهبي: "وخلق سواهم مثلهم أو دونهم في الحفظ بالحرمين والشام والعراق وخرسان والجبال وما وراء النهرين والمغرب والأندلس وأذربيجان والجزيرة".

وممن ذكرهم من أصحاب الطبقة الثامنة

- أبو حامد أحمد بن محمد بن الحسن بن الشرقي النيسابوري أحد الأعلام.
- وأبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، مُحدّث الحنفية

وعالمهم.

- وأبو جعفر محمد بن بن عمرو العقيلي، مؤلف كتاب: ((الضعفاء)).
- والحافظ أبو الفضل محمد بن أبي الحسين الهروي الشهيد.
- وأبو نُعيم عبد الملك بن محمد بن عَدي الأُسْتَراباذي.
- وأبو بكر عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري، صاحب ((الزيادات)).
- وأبو العباس محمد بن عبد الرحمن الدَّغُولي.
- والحافظ أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي، صاحب التصانيف.
- وأبو بكر محمد بن جعفر السامِري الخرائطي.
- والقاضي أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل المَحَاملي.
- وأبو علي محمد بن أحمد بن عمرو اللُّؤْلؤي، وكان قد قرأ ((السنن)) على أبي داود للناس عشرين سنة.
- وأبو علي محمد بن سعيد الحَرَّاني، الحافظ نزيل الرَّقَّة ومؤرخها.
- والحافظ أبو الحسين أحمد بن جعفر بن المنادي.
- والحافظ حفص بن عمر الأَرْدَبِيلي صاحب أبي حاتم.
- وأبو عبدالله محمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني الصفار، وكان راوية زمانه.
- والحافظ أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد الأعرابي الصوفي.
- وحافظ الأندلس قاسم بن أصبغ بن محمد القرطبي.
- وخَيْثَمَةُ بن سليمان بن حَيْدَرة الأطرابلسي، وكان ذا رحلة ومعرفة.

وطائفة سوى من سميت رحمهم الله ورضي عنهم.

وممن ذكرهم الذهبي من أصحاب:

الطبقة التاسعة:

- أبو بكر محمد بن عمر بن محمد بن سَلْم التميمي الجِعَابي الحافظ.
- وأبو الحسين عبد الباقي بن قانع القاضي.
- وأبو عبدالله محمد بن يعقوب بن الأخرم الشيباني.
- وأبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس بن عبد الأعلى، مؤرخ مصر.
- وأبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن حمزة، الذي قال ابنُ مَنْدَهْ: ما رأيتُ أحفظَ منه.
- وأبو حاتم محمد بن حبان البستي.
- وأبو القاسم سليمان بن أحمد اللخمي الطبراني.
- وحمزة بن محمد الكِنَاني، حافظ مصر.
- وأبو أحمد عبد الله بن عدي الجُرْجَاني، مصنف ((الكامل)).
- وأبو بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي الجرجاني.
- ووَهْب بن مَسَرَّة الأندلسي.
- وأبو علي سعيد بن عثمان بن السَّكَن الحافظ.
- وأبو الشيخ عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيَّان الأصبهاني.
- وأبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الماسَرْجِسي النيسابوري، الإمام الذي ((مسنده)) في ألف وثلاث مئة جزء.
- وأبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي الموصلي، وله مصنف في ((الضعفاء)) كبير جدا.

قال الذهبي: "ومن هذا الوقت تناقص الحفظُ، وقَلَّ الاعتناءُ بالآثار، ورَكَنَ العلماءُ إلى التقليد، وكان التَّشَيّعُ والاعتزالُ والبدعُ ظاهرةً بالعراق؛ لاستيلاء آل بُوَيْه ثَمَّ، وبمصر والشام والمغرب لاستيلاء بني عُبيد الباطنية، نسأل الله العافية".

وممن ذكرهم الذهبي من أصحاب الجرح والتعديل في:

الطبقة العاشرة:

- أبو الحسن علي بن عمر الدَّارَقُطْنِي، وحيد عصره، وبه خُتم معرفة العلل.
- وأبو زُرْعة أحمد بن الحسين الرازي الصغير.
- وأبو حفص عمر بن أحمد بن شاهين.
- وأبو عمر أحمد بن سعيد بن حزم.
- وأبو عبد الله محمد بن إسحاق بن مَنْدَهْ العَبْدي.
- وأبو عبد الله محمد بن عبد الله الضَّبِّي الحاكم.
- وأبو عبد الله محمد بن أحمد بن مُفَرِّج.
- وأبو أحمد بن عبد الله بن محمد بن الباجي الأندلسيان.

قال الذهبي: "وكانت السُّنَّةُ قائمةَ الدولةِ بالأندلس وبخراسان، وقَلَّ أمرُها وضَعُفَ بمصر والشام والمغرب وبالعراق، وما ذاك الا لظهور دولة الشيعة والعبيدية، فلله الأمر جميعا".

وممن ذكرهم الذهبي في:

الطبقة الحادية عشر:

- أبو محمد عبد الغني بن سعيد الأزدي المصري.
- وأبو نصر أحمد بن محمد بن الحسين الكَلاباذي.
- وأبو الفضل أحمد بن علي السليماني البخاري، صاحب التصانيف، وعُمِّرَ ثلاثا وتسعين سنة.
- وتَمَّام بن محمد بن عبد الله الرازي، محدث دمشق.
- وأبو بكر أحمد بن موسى بن مَرْدُوْيَه الأصبهاني.
- وأبو بكر أحمد بن محمد الخُوَارزمي البَرْقاني.
- وأبو محمد عبد الله بن إبراهيم الأَصِيلي.
- وأبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف بن الفَرَضِي، مؤرخ الأندلس.
- وأبو حازم عمر بن أحمد بن إبراهيم العَبْدَوي النيسابوري، وقد كتب عن

عشرةٍ من شيوخه عشرةَ آلاف جزءٍ.

- وأبو مسعود إبراهيم بن محمد الدمشقي.
- وأبو الفضل علي بن الحسين الفلكي الهَمَذاني، مؤلف ((الطبقات)) في ألف جزء.
- والحافظ خلف بن محمد الواسطي.
- وأبو نُعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، مصنف ((الحِلية)).
- وأبو بكر أحمد بن علي بن مَنْجُوْيَه الأصبهاني.
- وأبو الفضل محمد بن أحمد الجارُودي الهَرَوي.
- وأبو ذرّ عَبْدُ بن أحمد الهروي المجاور.
- وأبو القاسم هبة الله بن الحسن الطبري اللالِكائي.
- وأبو الوليد يونس بن عبد الله بن مُغيث، قاضي قرطبة، صاحب التصانيف.
- وأبو العباس جعفر بن محمد بن المعتز المستغفِري النَّسَفِي، وله مصنفات جمة.
- وأبو القاسم عبيد الله بن أحمد الأزهري الصَّيْرَفي.

وطائفة سواهم لهم حفظٌ وفهم.

وممن ذكرهم الذهبي في الطبقة الثانية عشرة:

- أبو عبد الله محمد بن علي الصُّوري، أحد الاعلام.
- وأبو نصر عبيد الله بن سعيد بن حاتم السِّجْزِي الحافظ.
- وأبو محمد الحسن بن محمد الخلَّال الحافظ.
- وأبو يَعْلَى الخليل بن عبد الله الخليلي القَزْويني.
- وأبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، المقرئ الرازي الحافظ.
- وأبو مسعود أحمد بن محمد بن عبد الله البَجَلي الرازي الحافظ.
- وشيخ الإسلام أبو عثمان الصابوني النيسابوري.

- وآخرون.

ومن الطبقة الثالثة عشرة:

- أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب، صاحب ((التاريخ)).
- والإمام أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي.
- وأبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النَّمَرِي.
- وأبو الوليد سليمان بن خَلَف الباجي، وله تأليف في الجرح والتعديل.
- وأبو القاسم سعد بن علي الزَّنْجَاني.
- وشيخ الاسلام أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري.
- وأبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق بن مَنْدَهْ.
- وأبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي الأصبهاني العطار، الحافظ مستملي أبي نُعيم، وكان يُملي من حفظه.

وآخرون.

ومن الطبقة الرابعة عشرة:

- الأمير أبو نصر علي بن هبة الله بن علي بن ماكُولا العِجْلي.
- وأبو الحسن طاهر بن مُفَوَّز الشاطبي، وكان من أئمة هذا الشأن.
- وأبو مسعود سليمان بن إبراهيم الأصبهاني، وقد خَرَّجَ على الصحيحين ورحل وأكثر.
- وأبو القاسم هبة الله بن عبد الوارث الشيرازي الرحّال الجَوَّال.
- وأبو عبد الله محمد بن أبي نصر الحُميدي الأندلسي، نزيل بغداد.
- وأبو علي الحسن بن محمد الغسّاني الجيّاني، صاحب التصانيف.

وممن ذكرهم الذهبي في الطبقة الخامسة عشر:

- أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي.
- والمُؤْتَمَنُ بن أحمد بن علي السَّاجي.
- ومحدث همذان: شِيْرُويَه بن شَهْرَدَار الدَّيْلَمِي.
- والقاضي أبو علي الحسين بن محمد بن سُكَّرة الصَدَفِي.
- ومحيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود البَغَوي ابن الفَرَّاء.
- وأبو زكريا يحيى بن عبد الوهاب بن مَنْدَهْ الأصبهاني.
- وأبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي، مصنف ((الترغيب)).
- وأبو البركات عبد الوهاب بن المبارك بن أحمد الأنماطي.

وممن ذكرهم في:

الطبقة السادسة عشر

- أبو الفضل محمد بن ناصر بن علي السَّلَامي، حافظ بغداد.
- والقاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن العربي الإشبيلي.
- وأبو بكر بن عطية، والد المفسر الأندلسي.
- وأبو بكر محمد بن منصور بن محمد بن السَّمْعاني المَرْوَزي.
- وابنه الحافظ أبو سعد الرَّحَّال الجَوَّال.
- وأبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد الأصبهاني السِّلَفِيّ.
- والقاضي عياض بن موسى الأندلسي.
- وأبو العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن الهَمَذاني العطار، شيخ القُرَّاء والمحدثين بهمذان.
- وأبو موسى محمد بن أبي بكر عمر بن أحمد بن عمر بن محمد المديني، الحافظ محدّث أصبهان.
- وأبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر حافظ الشام.

ومن الطبقة السابعة عشرة:

- أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود بن موسى بن بَشْكُوَال الأنصاري القرطبي، حافظ الأندلس بلا مُدافعة.
- وأبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن حسين الأزدي الإشبيلي، خطيب بِجَاية، مؤلّف ((الأحكام))، حافظ المغرب، مات هو وحافظ المشرق أبو موسى المديني في عامٍ، وله إحدى وسبعون سنة.
- وأبو زيد وأبو القاسم: عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخَثْعَمِي السُّهَيْلِي المَالِقِي النحْوي الحافظ أحد الأعلام.
- وأبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمذاني، أحد الأعلام، ومات شابًا طريًا عن خمس وثلاثين سنة.
- وأبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد البكري ابن الجَوزي، عالم بغداد.
- وأبو محمد القاسم بن علي بن الحسن بن عساكر، محدث دمشق، وما هو بحافظٍ؛ بل له مشاركةٌ قويةٌ.

ومن الطبقة الثامنة عشرة:

- الحافظ تقي الدين أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سُرور المقدسي الحنبلي.
- والحافظ أبو محمد عبد القادر بن عبد الله الرُّهاوي.
- والحافظ أبو بكر عبد الله بن الحسن بن أحمد القرطبي المالَقي النحوي.
- والحافظ شرف الدين أبو الحسن علي بن المفضَّل بن علي المقدسي، الفقيه المالكي.
- والحافظ أبو محمد عبد الله بن سليمان بن حوط الله الحارثي الأنصاري

الأندلسي.

- والحافظ عز الدين محمد ابن الحافظ عبد الغني المقدسي.
- والحافظ أبو الخَطّاب أحمد بن محمد بن عمر بن محمد بن واجب القيسي البَلَنْسِي، وقد لقي ابنَ قُزْمَان والكبارَ، وصنَّف.
- والحافظ أبو القاسم محمد بن عبد الواحد بن إبراهيم بن مُفَرِّج الغَافِقِي المِلَاحي الأندلسي، صاحب التصانيف، وله نيف وسبعون سنة.

ومن الطبقة التاسعة عشرة:

- أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الكُتَامي الفاسي ابن القطان، الحافظ قاضي سِجِلْمَاسَة.
- والحافظ أبو القاسم علي بن القاسم بن علي بن الحسن بن عساكر الدمشقي.
- والحافظ أبو الربيع سليمان بن موسى بن سالم الكَلَاعي الأندلسي البَلَنْسِي أحد الأعلام.
- والحافظ معين الدين أبو بكر محمد بن عبد الغني بن نُقْطَة الحنبلي.
- والحافظ عز الدين أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابنُ الأثير، صاحب ((التاريخ)) و((معرفة الصحابة)).
- والحافظ أبو الخطاب عمر بن حسن بن علي الكَلبي الداني ثم السَّبتي ابنُ دحية.
- والحافظ ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد المقدسي الحنبلي.
- والحافظ محب الدين أبو عبد الله محمد بن محمود بن النجَّار، صاحب ((التاريخ)).
- والحافظ أبو عبد الله محمد بن سعيد بن يحيى بن الدُّبَيْثِي ، المؤرخ المقرئ.

ومن الطبقة العشرين:

- الحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المُنْذري المصري.
- والحافظ زكي الدين محمد بن يوسف البِرْزَالي الإشبيلي.
- والحافظ أبو موسى عيسى بن سليمان الرُّعَيْني الأندلسي.
- والحافظ رشيد الدين أبو الحسين يحيى بن علي الأموي المصري العَطّار.
- والحافظ المفتي تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشَّهْرَزُورِي الشافعي ابنُ الصلاح.
- والحافظ صدر الدين حسن بن محمد بن محمد البَكْري الصوفي، على ضعفٍ فيه.
- والحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي ابن الأبَّار.
- والحافظ أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الله بن سيد الناس اليَعْمُري الإشبيلي، خطيب تونس عالم المغرب.
- والمحدث المفيد وجيه الدين أبو المظفر منصور بن سُلَيم الهَمْداني، مؤرخ الإسكندرية، وله ((الأربعون البلدانية))، وغير ذلك.

ومن الطبقة الحادية والعشرين:

- الإمام شيخ الاسلام محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شَرَف بن مُرِّي النواوي الشافعي الحافظ.
- والحافظ العلامة شرف الدين أبو محمد عبد المؤمن بن خلف الدمياطي.
- والحافظ المفيد رشيد الدين أبو بكر محمد بن الحافظ عبد العظيم المنذري ومات شابًّا.

- والإمام قطب الدين أبو بكر محمد بن أحمد بن علي بن القَسْطَلَّاني.
- والحافظ تقي الدين عُبَيد بن محمد بن عباس الإسْعِرْدِي.
- والمحدث محب الدين أحمد بن عبد الله محمد الطبري المكي، مصنف ((الأحكام)).
- والحافظ شهاب الدين أحمد بن فرح بن أحمد اللخمي الإشبيلي.
- والحافظ العلامة قاضي القضاة تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القُشَيري ابن دقيق العيد.

ومن الطبقة الثانية والعشرين:

- الحافظ الحجة جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن القُضَاعي الكَلْبي المِزِّي.
- والحافظ العلم شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني ابن تيمية.
- والمحدث العلامة أثير الدين أبوحيَّان محمد بن يوسف بن علي بن حيَّان الأندلسي، شيخ العربية بالقاهرة.
- والحافظ عَلَمُ الدين أبو محمد القاسم بن محمد بن يوسف البِرْزالي.
- والحافظ قطب الدين عبد الكريم بن عبد النور بن منير الحلبي.
- والحافظ فتح الدين أبو الفتح محمد بن محمد بن محمد بن سيد النّاس اليَعْمُري الاندلسي ثم المصري.

انتهى ما نقلناه عن الحافظ الذهبي، من تسميته لعلماء الجرح والتعديل الذين يعتمد على كلامهم، منذ إرهاصات هذا العلم وحتى عصره، وسنقف في الصفحات التالية عند أنواع كتب الجرح والتعديل وأشهر ما صنف في كل نوع، وبعدها نسوق جهود بعضهم ممن له مصنف في علم الجرح والتعديل؛ فنذكر شيئا من سيرتهم ونبين أهم ملامح منهجهم وبعض مصطلحاتهم وأمثلة من كتبهم

المبحث الخامس

كتب الجرح والتعديل

ولأهل المعرفة بالحديث فيه تصانيف كثيرة، منها ما أفرد في الضعفاء ، ومنها في الثقات فحسب، ومنها ما جمع فيه بين الثقات والضعفاء[1].

ومن أوائل أصحاب المصنفات في الجرح والتعديل:

يحيى بن معين وأحمد بن حنبل ومحمد بن سعد كاتب الواقدي وعلي بن المديني ثم تلاهم بعد ذلك البخاري، ومسلم، وأبو زرعة وأبوحاتم الرَّازِيَانِ، وأبو داود السجستاني.

وتتابع العلماء بعد ذلك حتى أواخر القرن التاسع الهجري، طبقة بعد طبقة، تؤلف وتبحث في الرجال، وتتحرى أمر الرُّوَاة حتى لا يعسر عليك أن تجد في مؤلفاتهم تاريخ أي رجل يمر بك اسمه في كتب الحديث[2].

ومن الكتب التي صنفت في الضعفاء والمجروحين[3]:

1- الضعفاء: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم بن سعيد بن البرقي الزهري مولاهم المصري الحافظ (ت249)، وقيل له: البرقي لأنهم كانوا يتجرون إلى برقة.

2- "الضعفاء" للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ). وقد طبع بالهند سنة 1325هـ، مع "التاريخ الصغير" للبخاري.

3- أحوال الرجال: لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب السعدي الجوزجاني، المُتَوَفَّى سنة 259هـ.

4- الضعفاء والمتروكون لأبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي (ت264هـ).

---

[1] مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح تحقيق بنت الشاطئ (ص: 654).
[2] السنة ومكانتها للسباعي ط المكتب الإسلامي (ص110).
[3] الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة (ص144).

5- كتاب "الضعفاء والمتروكين" للإمام الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن علي النسائي (ت303 هـ) وقد رتبه على حروف المعجم.

6- الضعفاء الكبير: لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي –بضم العين– الحافظ الكبير ذي التصانيف الثقة العالم بالحديث المتوفى سنة ثلاث أو اثنين وعشرين وثلاثمائة وهو كتاب كبير.

7- الضعفاء: لأبي نعيم عبد الملك بن محمد بن عدي بن زيد الجرجاني الأستراباذي –نسبة إلى أستراباذ بفتح الهمزة والتاء بينهما سين مهملة ساكنة وآخره ذال معجمة: بلدة كبيرة مشهورة من أعمال طبرستان بين سارية وجرجان– الحافظ أحد الأئمة المتوفى بأستراباذ في آخر سنة323هـ، وهو في عشرة أجزاء.

8- معرفة المجروحين من المحدثين: لأبي حاتم محمد بن أحمد بن حبان البستي (ت354هـ).

9- الكامل في ضعفاء الرجال: لأبي أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله ابن محمد بن المبارك الجرجاني ت365هـ.

10- الضعفاء: لأبي الفتح محمد بن الحسين بن أحمد بن الحسين بن عبدالله ابن يزيد بن النعمان الأزدي نسبة إلى أزدشنوئة الموصلي نزيل بغداد الحافظ المتوفى سنة 374هـ، قال الذهبي: له مصنف كبير في الضعفاء. وهو قوي النَفَس في الجرح وَهَّاه جماعةٌ بلا مستند طائل.

11- الضعفاء والمتروكون: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت385هـ).

12- تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين (ت385هـ).

13- الضعفاء لأبي نعيم الأصبهاني (ت430هـ).

14- "المدخل إلى الصحيح" للإمام الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري (ت405هـ) تكلم في قسمٍ منه عن المجروحين، وبسط

القول في هذا.

15- "الضعفاء والمتروكين" أو "أسماء الضعفاء الواضعين" لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (ت597هـ)، وقد ذكر فيه الضعفاء الواضعين، وذكر من جرحهم من الأئمة الكبار الحافظين، ورتبه على حروف المعجم.

16- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للحافظ شمس الدين الذهبي (ت748هـ).

17- وللذهبي "رسالة في الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم".

18- ولابن حجر أَيْضًا "طبقات المدلسين" طبع بمصر سنة (1322هـ).

19- "الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط" لبرهان الدين إبراهيم بن محمد الحلبي سبط ابن العجمي (المُتَوَفَّى سَنَةَ 841 هـ).

وله أَيْضًا: التبيين لأسماء المدلسين.

وله أَيْضًا: الكشف الحثيث على من رمي بوضع الحديث.

ومما أفرده العلماء للثقات فقط:

1- كتاب الثقات: لأبي حاتم بن حبان البستي (ت354هـ) إلا أنه ذكر فيه عددا كثيرا وخلقا عظيما من المجهولين الذين لا يعرف هؤلاء غيره أحوالهم وطريقته فيه أنه يذكر من لم يعرفه بجرح وإن كان مجهولا لم يعرف حاله فينبغي أن يتنبه لهذا ويعرف أن توثيقه للرجل بمجرد ذكره في هذا الكتاب من أدنى درجات التوثيق وقد قال هو في أثناء كلامه: والعدل من لم يعرف منه الجرح إذ الجرح ضد العدل فمن لم يعرف بجرح فهو عدل حتى يتبين ضده.

وهذه طريقته في التفرقة بين العدل وغيره ووافقه عليها بعضهم وخالفه الأكثرون على أنه قد ذكر في كتابه هذا خلقا كثيرا ثم أعاد ذكرهم في

كتاب الضعفاء والمجروحين وبين ضعفهم وذلك من تناقضه وغفلته أو من تغير اجتهاده.

2- مشاهير علماء الأمصار: لابن حبان أيضا.

3- الثقات: لأبي الحسن أحمد بن عبد الله العجلي (ت261هـ)، قال الذهبي: وهو كتاب مفيد يدل على سعة حفظه.

4- ولعبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي وهو كبير في ست مجلدات، اقتص فيه أثر البخاري وأجاد كل الإجادة.

5- ولأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجُوزجاني –نسبة إلى جوزجان بضم الجيم الأولى كورة واسعة من كور بلخ بخراسان– نزيل دمشق ومحدثها واحد الحفاظ المصنفين المخرجين الثقات إلا أنه رمي بالنصب المتوفى سنة 259هـ، وقال الذهبي: له كتاب في الضعفاء.

6- تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم" لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين (ت385هـ)، وقد رتبه على حروف المعجم.

7- الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة: للشيخ زين الدين قاسم بن قطلوبغا الحنفي(ت881هـ)، وهو كبير في أربع مجلدات.

ومنها ما جمع فيها بين الثقات والضعفاء وهي كثيرة جِدًّا من أشهرها:

1- الطبقات الكبرى: لمحمد بن سعد المعروف بـ(كاتب الواقدي) (ت230هـ).

2- التاريخ: ليحيى بن معين (ت233هـ).

3- التاريخ: لخليفة بن خياط العصفري المعروف بـ(شباب) ت240هـ.

4- العلل ومعرفة الرجال: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت241هـ).

5- تواريخ البخاري: "التاريخ الكبير"، قال ابن الصلاح: وما أغزر

فوائده"[1]، وهو مرتب على حروف المعجم، و"الأوسط"، و"الصغير" وهما مرتبان على السنين.

6- الجرح والتعديل: لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب السعدي الجوزجاني، المُتَوَفَّى سنة 259هـ.

7- المعرفة والتاريخ: ليعقوب بن سفيان الفسوي (ت277هـ).

8- التاريخ الكبير: للحافظ أبي بكر أحمد بن أبي خيثمة النسائي البغدادي (ت279هـ) في الثقات والضعفاء، قال فيه الخطيب البغدادي: «لاَ أَعْرِفُ أَغْزَرَ فَوَائِدَ مِنْهُ».

9- التاريخ: لأبي زرعة عبد الرحمن بن عمرو النصري الدمشقي (ت281هـ).

10- الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ت327هـ).

11- الجرح والتعديل: لابن حبان.

12- التعديل والتجريح لمن أخرج له البخاري في الجامع الصحيح: لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت474هـ).

13- الكمال في أسماء الرجال: للحافظ عبد الغني المقدسي (ت600هـ).

14- تهذيب الكمال: للحافظ جمال الدين المزي (ت742هـ).

15- تهذيب التهذيب: للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت852هـ).

16- تقريب التهذيب: لابن حجر أيضا.

17- التكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل: للحافظ ابن كثير، وهو من أجود الكتب في ذلك، جمع فيه بين "تهذيب" المِزِّي، و"ميزان الاعتدال" للذهبي مع زيادات وتحرير في العبارات وهو أنفع شيء لِلْمُحَدِّثِ وَالفَقِيهِ التالي لأثره[2].

---

[1] مقدمة ابن الصلاح ص654.

([2]) توجيه النظر في أصول أهل الأثر: طاهر الجزائري 285/1، السنة ومكانتها للسباعي ط المكتب الإسلامي ص111، السنة قبل التدوين ص281.

المبحث السادس

إطلالة على مناهج المصنفين في الجرح والتعديل

سنعرض في هذا المبحث مناهج بعض المصنفين في الجرح والتعدي، ونورد نماذج من هذه الكتب ، واخترنا ثمانية مصنفات مهمة وهي: تهذيب التهذيب لابن حجر، وتقريب التهذيب له أيضا. التاريخ الكبير للإمام البخاري، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، وكتاب الثقات لابن حبان، وكذلك كتاب معرفة المجروحين من المحدثين له، وكتاب الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، وميزان الاعتدال للذهبي.

1- تهذيب التهذيب

لابن حجر العسقلاني؛ شيخ الإسلام وإمام الحفاظ في زمانه وحافظ الديار المصرية بل حافظ الدنيا مطلقا قاضي القضاة شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد الكناني العسقلاني ثم المصري الشافعي.

ولد سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة، وعانى أولا الأدب والشعر فبلغ فيه الغاية، ثم طلب الحديث من سنة أربع وتسعين وسبعمائة فسمع الكثير، ورحل ولازم شيخه الحافظ أبا الفضل العراقي، وبرع في الحديث وتقدم في جميع فنونه.

حكى أنه شرب ماء زمزم ليصل إلى مرتبة الذهبي في الحفظ فبلغها وزاد عليها، ولما حضرت العراقي الوفاة قيل له: من تخلف بعدك؟ قال: ابن حجر ثم ابني أبوزرعة ثم الهيثمي.

وصنف التصانيف التي عم النفع بها كشرح البخاري الذي لم يصنف أحد في الأولين ولا في الآخرين مثله، وتعليق التعليق والتشويق إلى وصل التعليق والتوفيق فيه أيضا، وتهذيب التهذيب، وتقريب التهذيب، ولسان الميزان، والإصابة في الصحابة، ونكت ابن الصلاح، وأسباب النزول، وتعجيل المنفعة برجال الأربعة، والمدرج، والمقترب في

المضطرب، وأشياء كثيرة جدا تزيد على المائة.

وأملى أكثر من ألف مجلس، وولي القضاء بالديار المصرية والتدريس بعدة أماكن، وخرج أحاديث الرافعي والهداية والكشاف والفردوس، وعمل أطراف الكتب العشرة والمسند الحنبلي وزوائد المسانيد الثمانية، وله تعاليق وتخاريج ما الحفاظ والمحدثون لها إلا محاويج.

توفي في ذي الحجة سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة[1].

أصل الكتاب:

قال ابن حجر رحمه الله: إن كتاب "الكمال في أسماء الرجال" الذي ألفه الحافظ الكبير أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن سرور المقدسي, وهذبه الحافظ الشهير أبو الحجاج يوسف بن الزكي المِزِّي, من أجلّ المصنفات في معرفة حملة الآثار وضعا, وأعظم المؤلفات في بصائر ذوي الألباب وقعا. ولا سيما التهذيب, فهو الذي وفق بين اسم الكتاب ومسماه, وألف بين لفظه ومعناه.

الباعث على تهذيب (تهذيب الكمال):

قال ابن حجر عن سبب تهذيبه لكتاب (تهذيب الكمال) للمزي:

"بيد أنه أطال وأطاب, ووجد مكان القول ذا سعة فقال وأصاب, ولكن قصرت الهمم عن تحصيله لطوله, فاقتصر بعض الناس على الكشف من "الكاشف" الذي اختصره منه الحافظ أبو عبد الله الذهبي.

ولما نظرت في هذه الكتب وجدت تراجم "الكاشف" إنما هي كالعنوان تتشوق النفوس إلى الاطلاع على ما وراءه, ثم رأيت للذهبي كتابا سماه "تذهيب التهذيب" أطال فيه العبارة, ولم يَعْدُ ما في التهذيب غالبا, وإن زاد ففي بعض الأحايين, وفيات بالظن والتخمين, أو مناقب لبعض المترجمين, مع إهمال كثير من التوثيق والتجريح, اللذيْن عليهما مدار التضعيف والتصحيح.

([1]) طبقات الحفاظ للسيوطي ص552.

هذا وفي "تهذيب الكمال" عدد من الأسماء لم يُعرِّف الشيخُ بشيء من أحوالهم, بل لا يزيد على قوله: روى عن فلان, روى عنه فلان، أخرج له فلان. وهذا لا يروي الغلة ولا يشفي العلة.

منهج ابن حجر في التهذيب:

قال: فاستخرتُ الله تعالى في اختصار "التهذيب" على طريقةٍ أرجو الله أن تكون مستقيمة, وهو أنني:

- أقتصر على ما يفيد الجرح والتعديل خاصة.
- وأحذف منه ما أطال به الكتاب من الأحاديث التي يخرجها من مروياته العالية من الموافقات والابدال وغير ذلك من أنواع العلو, فإن ذلك بالمعاجم والمشيخات أشبه منه بموضوع الكتاب, وإن كان لا يلحق المؤلف من ذلك عاب، حاشا وكلا ، بل هو والله العديم النظير, المطلع النحرير, لكن العمر يسير, والزمان قصير, فحذفت هذا جملة، وهو نحو ثلث الكتاب.
- ثم إن الشيخ رحمه الله قصد استيعاب شيوخ صاحب الترجمة, واستيعاب الرواة عنه, ورتب ذلك على حروف المعجم في كل ترجمة, وحصل من ذلك على الأكثر، لكنه شيء لا سبيل إلى استيعابه ولاحصره, وسببه انتشار الروايات وكثرتها وتشعبها وسعتها, فوجد المتعنت بذلك سبيلا إلى الاستدراك على الشيخ بما لا فائدة فيه جليلة ولا طائلة, فإن أجل فائدة في ذلك هو في شيء واحد وهو: إذا اشتهر أن الرجل لم يرو عنه الا واحد, فإذا ظفر المفيد له براوٍ آخر أفاد رفع جهالة عين ذلك الرجل برواية راويين عنه, فتتبع مثل ذلك والتنقيب عليه مهم, وأما إذا جئنا إلى مثل سفيان الثوري وأبي داود الطيالسي ومحمد بن إسماعيل وأبي زرعة الرازي ويعقوب بن سفيان, وغير هؤلاء ممن زاد عدد شيوخهم على الألف, فأردنا استيعاب ذلك تعذّر علينا غاية التعذر,

فإن اقتصرنا على الأكثر والأشهر بطل ادّعاء الاستيعاب, ولا سيما إذا نظرنا إلى ما روى لنا عمن لا يدفع قوله: أنّ يحيى بن سعيد الأنصاري راوي حديث الأعمال, حدّث به عنه سبعمائة نفس, وهذه الحكاية ممكنة عقلا ونقلا, لكن لو أردنا أن نتبع من روى عن يحيى بن سعيد فضلا عمن روى هذا الحديث الخاص عنه, لما وجدنا هذا القدر ولا ما يقاربه.

- فاقتصرت من شيوخ الرجل ومن الرواة عنه إذا كان مكثرا على الأشهر والأحفظ والمعروف.
- فإن كانت الترجمة قصيرة لم أحذف منها شيئا في الغالب.
- وإن كانت متوسطة اقتصرت على ذكر الشيوخ والرواة الذين عليهم رقم في الغالب.
- وإن كانت طويلة اقتصرت على من عليه رقم الشيخين مع ذكر جماعة غيرهم.
- ولا أعدل عن ذلك الا لمصلحة, مثل أن يكون الرجل قد عرف من حاله أنه لا يروي إلا عن ثقة, فإنني أذكر جميع شيوخه أو أكثرهم, كشعبة ومالك وغيرهما.
- ولم التزم سياق الشيخ والرواة في الترجمة الواحدة على حروف المعجم؛ لأنه لزم من ذلك تقديم الصغير على الكبير, فأحرص على أن أذكر في أول الترجمة أكثر شيوخ الرجل وأسندهم وأحفظهم إن تيسر معرفة ذلك, إلا أن يكون للرجل ابن أو قريب, فانني أقدمه في الذكر غالبا. وأحرص على أن أختم الرواة عنه بمن وُصف بأنه آخر من روى عن صاحب الترجمة, وربما صرحت بذلك.
- وأحذف كثيرا من أثناء الترجمة إذا كان الكلام المحذوف لا يدل على توثيق ولا تجريح.
- ومهما ظفرت به بعد ذلك من تجريح وتوثيق ألحقته, وفائدة إيراد كل ما

قيل في الرجل من جرح وتوثيق يظهر عند المعارضة.

- وربما أوردت بعض كلام الأصل بالمعنى مع استيفاء المقاصد, وربما زدت ألفاظا يسيرة في أثناء كلامه لمصلحة في ذلك.
- وأحذف كثيرا من الخلاف في وفاة الرجل إلا لمصلحة تقتضي عدم الاختصار.
- ولا أحذف من رجال "التهذيب" أحدا بل ربما زدت فيهم من هو على شرطه, فما كان من ترجمة زائدة مستقلة فإنني أكتب اسم صاحبها واسم أبيه بأحمر, ومازدته في أثناء التراجم قلت في أوله: "قلت", فجميع ما بعد "قلت" فهو من زيادتي إلى آخر الترجمة.
- وقد ألحقتُ في هذا المختصر ما التقطتُه من "تذهيب التهذيب" للحافظ الذهبي, فإنه زاد قليلا فرأيت أن أضم زياداته لتكمل الفائدة.
- ثم وجدتُ صاحب "التهذيب" حذف عدة تراجم من أصل (الكمال) ممن ترجم لهم بناءً على أن بعض الستة أخرج لهم, فمن لم يقف المزي على روايته في شيء من هذه الكتب حذفه, فرأيت أن أثبتهم وأنبه على ما في تراجمهم من عوز, وذِكْرُهم على الاحتمال أفيدُ من حذفهم, وقد نبهت على من وقفت على روايته منهم في شيء من الكتب المذكورة.
- وزدت تراجم كثيرة أيضا التقطتها من الكتب الستة مما ترجم المزي لنظيرهم تكملة للفائدة أيضا.
- وقد انتفعت في هذا الكتاب المختصر بالكتاب الذي جمعه الإمام العلامة علاء الدين مُغُلْطاي على "تهذيب الكمال" مع عدم تقليدي له في شيء مما ينقله, وإنما استعنت به في العاجل, وكشفت الأصول التي عزا النقل إليها في الآجل, فما وافق أثبته، وما بَايَنَ أهملتُهُ, فلو لم يكن في هذا المختصر إلا الجمع بين هذين الكتابين الكبيرين في حجم لطيف لكان معنى مقصودا, هذا مع الزيادات التي لم تقع لهما والعلم

مواهب، والله الموفق[1].

نماذج من الكتاب[2]:

حرف الألف

ذكر من اسمه أحمد:

1- د فق- أحمد بن إبراهيم بن خالد أبو علي الموصلي، نزيل بغداد.

روى عن: محمد بن ثابت العبدي وفرج بن فضالة وحماد بن زيد, وعبدالله بن جعفر المديني ويزيد بن زريع, وأبي عوانة وإبراهيم بن سعد وغيرهم.

روى عنه: أبو داود حديثا واحدا, وروى ابن ماجه في "التفسير" عن ابن أبي الدنيا عنه, وأبوزرعة الرازي ومحمد بن عبد الله الحضرمي وموسى ابن هارون, وأبويعلى الموصلي وأبو القاسم البغوي وآخرون.

وكتب عنه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين وقال: "لا بأس به". وقال صاحب "تاريخ الموصل": "كان ظاهر الصلاح والفضل".

قال موسى بن هارون: مات ليلة السبت لثمان مضين من ربيع الأول سنة 236هـ.

قلت: "وذكره ابن حبان في الثقات, وقال إبراهيم بن الجنيد عن ابن معين: ثقة صدوق.

2- كن- أحمد بن إبراهيم بن فيل الأسدي أبوالحسن البالسيّ، نزيل أنطاكية، والد القاضي أبي طاهر.

([1]) تهذيب التهذيب: خطبة المصنف ج1 ص5-8، وقد ذكر صاحب الأصل المهذب رقوما أو رموزا اعتمدها ، وأوردها ابن حجر في تهذيبه ونص عليها في المقدمة فليرجع إليها، ومنها [بحسب ترتيب ما ذكرنا من أمثلة]: (د) لأبي داود، و(فق) لابن ماجه في التفسير، و(كن) مسند مالك، و(م) لمسلم، و(د) لأبي داود، و(ت) للترمذي، و(ق) لابن ماجه، و(س) للنسائي، و(خ) للبخاري.

([2]) تهذيب التهذيب: ج1 ص9-13.

روى عن أحمد بن أبي شعيب الحراني وأبي جعفر النفيلي, وأبي النضر الفراديسي، ودُحَيم، وأبي مصعب الزهري في آخرين, وسمع أبا توبة.

وعنه النسائي ثلاثة أحاديث من حديث مالك, وأبو عوانة الإسفرائيني وأبوسعيد بن الأعرابي, وخيثمة بن سليمان وأبوالقاسم الطبراني وآخرون.

مات سنة **284**هـ.

قال ابن عساكر: كان ثقة. وقال في التاريخ: روى عنه النسائي ولم يذكره في الشيوخ النبل.

قلت: وروى عنه محمد بن الحسن الهمداني وقال: إنه صالح. وذكره ابن حبان في "الثقات", وقال النسائي في "أسامي شيوخه رواية حمزة: لا بأس به. وذكر من عفته وورعه وثقته.

3- م د ت ق – أحمد بن إبراهيم بن كثير بن زيد الدورقي النُّكري البغدادي أبو عبد الله.

روى عن حفص بن غياث وجرير وهُشَيم وإسماعيل وربعي ابني عُلَيَّة, وشبابة ويزيد بن هارون ومبشر بن إسماعيل الحلبي وخالد بن مخلد وغيرهم.

روى عنه مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه وبقي بن مخلد وعبد الله ابن أحمد بن حنبل ويعقوب بن شيبة وغيرهم.

قال أبو حاتم: "صدوق", وقال صالح جزرة: "كان أحمد أكثرهما حديثا وأعلمهما بالحديث, وكان يعقوب –يعني أخاه– أسندهما، وكانا جميعا ثقتين.

كان مولد أحمد سنة **168**هـ ومات في شعبان سنة **246**هـ.

قلت: وفيها أرخه السراج.

وقال العقيلي: "ثقة". وقال الخليلي في "الإرشاد": "ثقة متفق عليه", وذكره

بن حبان في "الثقات".

والنكري –بضم النون– نسبة إلى بني نكر, وهم بطن من عبد القيس, والدورقي: قال ابن الجارود في "مشيخته": هو من أهل دورق من أعمال الأهواز وهي معروفة, وإليها تنسب القلانس الدورقية. ويقال بل هو منسوب إلى صنعة القلانس لا إلى البلد, والله أعلم.

وقال اللالكائي: "كان يلبس القلانس الطوال".

4- س – أحمد بن إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن بكار بن عبد الملك بن الوليد بن بسر بن أبي أرطاة العامري أبوعبد الملك القرشي البسري الدمشقي.

روى عن أبي النضر الفراديسي ومحمد بن عائذ الدمشقي ويزيد بن خالد الرملي وأبي مصعب الزهري وإبراهيم بن المنذر الحزامي, وأبي الطاهر بن السرح وجماعة.

روى عنه النسائي وأبوعوانة وابن جوصا, وأبو بكر أحمد بن مروان الدينوري صاحب المجالسة, وأبو جعفر العقيلي وأبو القاسم بن أبي العقب وأبو القاسم الطبراني وغيرهم.

قال النسائي: "لا بأس به".

وقال بن عساكر: كان ثقة، مات في شوال سنة **289**.

5- أحمد بن إبراهيم التيمي, صوابه: إبراهيم بن محمد التيمي, يأتي. والحديث في أوائل "النكاح" من (د).

6- س ق – أحمد بن الأزهر بن منيع بن سليط بن إبراهيم العبدي أبوالأزهر النيسابوري.

روى عن: عبد الله بن نمير وروح بن عبادة ويعقوب بن إبراهيم بن سعد,

وعبد الرزاق وآدم بن أبي إياس والهيثم بن جميل وأبي عاصم النبيل, وأبي صالح كاتب الليث، وجماعةٍ.

وعنه: النسائي، وابن ماجه، والذهلي وهو من أقرانه, والبخاري ومسلم خارج "الصحيح", والدارمي وأبو زرعة الرازي وأبو عوانة الإسفراييني, ومحمد بن جرير الطبري وأبوحامد بن الشرقي وآخرون.

قال ابن الشرقي: سمعت أبا الأزهر يقول: كتب عني يحيى بن يحيى. وقال الحاكم أبو أحمد: ما حدث من أصل كتابه فهو أصح. قال: وكان قد كبر فربما يلقن.

وقال ابن خراش: "سمعت محمد بن يحيى يثني عليه". وقال أبو عمرو المستملى عن محمد بن يحيى: أبوالأزهر من أهل الصدق والأمانة، نرى أن يكتب عنه".

وقال مكي بن عبدان: "سألت مسلم بن الحجاج عن أبي الأزهر, فقال اكتب عنه". قال الحاكم: "هذا رسم مسلم في الثقات".

وقال إبراهيم بن أبي طالب: "كان من أحسن مشائخنا حديثا", وقال أحمد بن سيار: "حسن الحديث", وقال صالح جزرة: "صدوق", وقال النسائي والدارقطني: "لا بأس به", وقال الدارقطني: "قد أخرج في الصحيح عمن هو دونه وشر منه".

ولما ذكر ابن الشرقي بنادرة الحديث عده فيهم. وقال أحمد بن يحيى بن زهير التستري: "لما حدث أبو الأزهر بحديث عبد الرزاق في الفضائل يعني عن معمر عن الزهري, عن عبيد الله عن بن عباس, قال: نظر النبي صلى الله عليه وسلم إلى علي –رضى الله تعالى عنه– فقال: "أنت سيد في الدنيا سيد في الآخرة" الحديث. أُخبر بذلك يحيى بن معين، فبينا هو عنده في جماعة من أهل الحديث, إذ قال يحيى: من هذا الكذاب النيسابوري الذي يحدث عن عبد الرزاق بهذا الحديث؟؟ فقام أبو الأزهر فقال: هو ذا أنا.

فتبسّم يحيى فقال: "أما إنك لست بكذابٍ، وتعجب من سلامته، وقال: الذنب لغيرك في هذا الحديث".

قال أبو حامد بن الشرقي: "هو حديث باطل، والسبب فيه أن معمرا كان له ابن أخ رافضي، وكان معمر يمكنه من كتبه, فأدخل عليه هذا الحديث".

قال الخطيب أبو بكر: "وقد رواه محمد بن حمدون النيسابوري عن محمد بن علي النجاري الصنعاني, عن عبد الرازق؛ فبرئ أبو الأزهر من عهدته".

وقال ابن عدي: "أبو الأزهر بصورة أهل الصدق عند الناس, وأما هذا الحديث فعبد الرزاق من أهل الصدق وهو ينسب إلى التشيع؛ فلعله شُبّه عليه".

قال أحمد بن سيار: مات أبو الأزهر في أول سنة **61**. وقال حسين القباني: "توفي سنة **63**".

قلت: "وقال أبو حاتم: "صدوق". وقال ابن شاهين في "الأفراد له": "ثقة نبيل". وقال أبو الأزهر: رأيت سفيان بن عيينة ولم يحدثني. وذكره ابن حبان في "الثقات", وقال: "يخطئ". وكان بن خزيمة إذا حدّث عنه قال: "ثنا أبو الأزهر من أصل كتابه".

7- تمييز – أحمد بن الأزهر البلخي, روى عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد, ومعروف بن حسان, روى عنه أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة, وإبراهيم بن نصر العنبري وأحمد بن محمد بن المغلس, ذكره بن حبان في "الثقات" مفردا عن الذي قبله, وقال: "كان ينتحل مذهب أهل الرأي, يخطىء ويخالف", وأخرج له الحاكم في "المستدرك".

8- خ – أحمد" بن إسحاق بن الحصين بن جابر السلمي أبو إسحاق السُّرْماري.

كان يضرب بشجاعته المثل.

روى عن يعلى بن عبيد وعثمان بن عمر بن فارس وعبد الله بن موسى وغيرهم.

روى عنه البخاري، وابنه أبوصفوان إسحاق بن أحمد وبكر بن منير, وعبيد الله بن واصل وعدة.

قال أبوصفوان: "وَهَب المأمون لأبي ثلاثين ألف درهم فلم يقبلها", مات يوم السبت لست بقين من ربيع الآخر سنة **242**.

قلت: أخباره في المغازي والشجاعة كثيرة, وذكره بن حبان في "الثقات" فقال كان من الغزائين، وكان من أهل الفضل والنسك مع لزوم الجهاد".

وقال البخاري: "ما يعلم في الإسلام مثله".

وقال عبيد الله بن واصل: سمعته يقول: أعلم يقينا أني قتلت به ألف تركي، ولولا أن يكون بدعة لأمرت أن يدفن معي. يعني سيفه.

قلت: والسُّرْماري –بضم السين وإسكان الراء– قيده ابن السمعاني نسبة إلى (سرمار) قرية من بخارى, وضبطه أبو علي الغساني بفتح السين، وكذا هو بخط المزي وحكى الرشاطي فيه كسر السين.

9- م د ت س – أحمد بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي أبو إسحاق البصري.

روى عن: حماد بن سلمة وعبد العزيز وأبي عوانة بن المختار وهمام ووهب والقطان.

وعنه: إبراهيم الجوهري وأبوخيثمة وابنا أبي شيبة ويعقوب بن شيبة وأحمد بن الحسن بن خراش والحارث بن أبي أسامة وغيرهم.

قال أحمد: كان عندي –إن شاء الله– صدوقا؛ ولكني تركته من أجل ابن أكثم دخل له في شيء.

وقال يعقوب بن شيبة وأبو زرعة وأبوحاتم والنسائي ومحمد بن سعد: ثقة.

وقال النسائي أيضا: ليس به بأس.

وقال ابن سعد: مات بالبصرة سنة 211.

وقال المروزي عن أحمد: لم يكن بأحمد بأس.

وقال ابن منجويه: كان يحفظ حديثه.

قلت: "وبهذا ذكره بن حبان في "الثقات" ومنه ينقل بن منجويه.

10- د- أحمد بن إسحاق بن عيسى الأهوازي البزار، أبو إسحاق صاحب السلعة.

روى عن حجاج بن نصير وأبي أحمد الزبيري والمقري وغيرهم.

روى عنه أبو داود, وذكر صاحب النبل: أن النسائي روى عنه. ولم أقف على ذلك, والبزار وابن أبي الدنيا وعبدان الجواليقي وغيرهم.

قال النسائي: صالح.

وقال ابن أبي عاصم: مات سنة 250.

قلت: نقل بعض المتأخرين عن مسلمة بن قاسم أنه ذكره في شيوخ النسائي في "السنن", وقد ذكره النسائي في شيوخه, وقال: كتبنا عنه شيئا يسيرا صدوق؛ لكن لا يلزم منه أنه روى عنه في كتاب "السنن".

2- تقريب التهذيب

للحافظ ابن حجر العسقلاني ، وهو اختصار للكتاب المذكور آنفا وهو تهذيب التهذيب.

سبب تصنيفه:

قال في خطبته للتقريب: "فإنني لما فرغت من تهذيب (تهذيب الكمال في أسماء الرجال) الذي جمعت فيه مقصود (التهذيب) لحافظ عصره أبي الحجاج المزي من تمييز أحوال الرواة المذكورين فيه، وضممت إليه مقصود (إكماله) للعلامة علاء الدين مُغُلْطاي؛ مقتصرا من على ما اعتبرته عليه ، وصححته من مظانه من بيان أحوالهم أيضا، وزدت عليهما في كثير من التراجم ما يتعجب من كثرته لديهما، ويستغرب خفاؤه عليهما – وقع الكتاب المذكور من طلبة الفن موقعا حسنا عند المميز البصير، إلا أنه طال إلى أن جاوز ثلث الأصل، و"الثلث كثير" فالتمس مني بعض الإخوان أن أجرد له الأسماء خاصة، فلم أُوثِرُ ذلك؛ لقلة جدواه على طالبي هذا الفن ، ثم رأيت أن أجيبه إلى مسألته، وأُسعفه بِطِلبته على وجهٍ يحصل مقصوده بالإفادة، ويتضمن الحسنى التي أشار إليها وزيادة.

منهجه في التقريب:

- يحكم على كل شخص بحكم يشمل: "أصح ما قيل فيه، وأعدل ما وصف به، بألخص عبارة ، وأخلص إشارة، بحيث لا تزيد كل ترجمة على سطر واحد غالبا؛ يجمع اسم الرجل واسم أبيه وجده، ومنتهى أشهر نسبته ونسبه وكنيته ولقبه، مع ضبط ما يُشْكِلُ من ذلك بالحروف، ثم صفته التي يختص بها من جرح وتعديل، ثم التعريف بعصر كل راوٍ منهم، بحيث يكون قائما مقام ما حذفته من ذكر شيوخه والرواة عنه؛ إلا من لا يُؤْمَنُ لَبْسُهُ".
- حصر الكلام على أحوال الرواة المذكورين في اثنتي عشرة مرتبة، قال:

فأولها: الصحابة ، فأصرح بذلك لشرفهم.

الثانية: من أُكّدَ مدحُهُ إما بأفعل ، كـ: أوثق الناس، أو بتكرير الصفة لفظا كـ: ثقة ثقة ، أو معنىً كـ: ثقة حافظ.

الثالثة: من أُفرد بصفة كـ: ثقة ، أو متقن، أو ثبت أو عدْل.

الرابعة: من قصر عن درجة الثالثة قليلا وإليه الإشارة بـ: صدوق أو لا بأس به أو ليس به بأس.

الخامسة: من قصر عن درجة الرابعة قليلا، وإليه الإشارة بـ: صدوق سيء الحفظ ، أو صدوق يَهِمُ ، أو له أوهام ، أو يخطئ، أو تغيَّرَ بآخرة، ويلتحق بذلك من رُمي بنوع من البدعة كالتشيع والقدر والنصب والإرجاء والتجهم، مع بيان الداعية من غيره.

السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليلُ، ولم يَثْبُتْ فيه ما يُترك حديثُهُ من أجله ، وإليه الإشارةُ بلفظ: مقبول، حيث يُتَابَعُ، وإلا فَ: لَيّنُ الحديث.

السابعة: من روى عنه أكثر من واحدٍ يُوثَّق، وإليه الإشارة بلفظ: مستور، أو: مجهول الحال.

الثامنة: من لم يوجد فيه توثيقٌ لِمُعْتَبَرٍ ، ووُجدَ فيه إطلاقُ الضعفِ، ولو لم يُفَسَّرْ، وإليه الإشارة بلفظ: ضعيف.

التاسعة: من لم يَرْوِ عنه غيرُ واحدٍ، ولم يُوثَّقْ، وإليه الإشارة بلفظ: مجهول.

العاشرة: من لم يُوثّق ألبتة، وضُعِّفَ مع ذلك بقادحٍ، وإليه الإشارة بـ: متروك، أو: متروك الحديث، أو: واهي الحديث، أو: ساقط.

الحادية عشرة: من اتُّهِمَ بالكذب.

الثانية عشرة: من أطلق عليه اسم: الكذب ، والوضع.

- وجعل الحافظ للرواة اثنتي عشرة طبقة:

الأولى: الصحابة على اختلاف مراتبهم، وتمييز من ليس له منهم إلا مجردُ

الرؤية من غيره.

الثانية: طبقة كبار التابعين كـ: ابن المسيّب ، فإن كان مُخَضْرَمًا صَرَّحْتُ بذلك.

الثالثة: الطبقة الوسطى من التابعين، كـ: الحسن وابن سيرين.

الرابعة: طبقة تليها؛ جُلُّ روايتهم عن كبار التابعين كـ: الزهري وقتادة.

الخامسة: الطبقة الصغرى منهم ؛ الذين رأوا الواحد والاثنين، ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة كـ: الأعمش.

السادسة: طبقة عاصروا الخامسةَ؛ لكن لم يثبت لهم لقاءُ أحدٍ من الصحابة، كـ: ابن جُرَيج.

السابعة: طبقة كبار أتباع التابعين، كـ: مالك والثوري.

الثامنة: الطبقة الوسطى منهم، كـ: ابن عُيَيْنَةَ وابن عُلَيَّةَ.

التاسعة: الطبقة الصغرى من أتباع التابعين، كـ: يزيد بن هارون والشافعي وأبي داود الطيالسي وعبد الرَّزَّاق.

العاشرة: كبار الآخذين عن تَبَعِ الأتباع؛ ممن لم يلق التابعين؛ كـ: أحمد بن حنبل.

الحادية عشرة: الطبقة الوسطى من ذلك؛ كـ: الذهلي والبخاري.

الثانية عشرة: صغار الآخذين عن تَبَعِ الأتباع؛ كـ: الترمذي. وألحقت بها باقي شيوخ الأئمة الستة، الذين تأخرت وفاتُهم قليلا؛ كـ: بعض شيوخ النسائي.

- قال: وذكرت وفاة من عرفت سنة وفاته منهم:

فإنْ كان من الأولى والثانية: فهم قبل المائة.

وإن كان من الثالثة إلى آخر الثامنة: فهم بعد المائة.

وإن كان من التاسعة إلى آخر الطبقات: فهم بعد المائتين.

ومن نَدَرَ عن ذلك بَيَّنْتُهُ.

- قال: وقد اكتفيت بالرَّقْمِ على أول اسم كل راوٍ، إشارة إلى من أخرج حديثه من الأئمة.

فالبخاري في صحيحه (خ)، فإن كان حديثه عنده معلقًا (خت)، وللبخاري في الأدب المفرد (بخ)، وفي خلق أفعال العباد (عخ)، وفي جزء القراءة (ر)، وفي رفع اليدين (ي)، ولمسلم (م)، ولمقدمة صحيحه (مق)، ولأبي داود (د)، وفي المراسيل له (مد)، وفي فضائل الأنصار (صد)، وفي الناسخ (خد)، وفي القدر (قد)، وفي التفرد (ف)، وفي المسائل (ل)، وفي مسند مالك (كد)، وللترمذي (ت)، وفي الشمائل له (تم)، وللنسائي (س) وفي مسند علي له (عس)، وفي مسند مالك (كن)، وفي كتاب عمل اليوم والليلة (سي)، وفي خصائص علي (ص)، ولابن ماجه (ق)، وفي التفسير له (فق).

- فإن كان حديث الرجل في أحد الأصول الستة أكتفي بِرَقْمِهِ، ولو أخرج له في غيرها.

وإذا اجتمعتْ فالرَّقْمُ: (ع)، وأما علامة (4) فهي لهم سوى الشيخين.

ومن ليست له عندهم روايةٌ: مرقومٌ عليه (تمييز)؛ إشارة إلى أنه ذكر ليتميز عن غيره.

ومن ليست عليه علامةٌ نُبِّهَ عليه، وتُرْجِمَ قبلُ أو بعدُ.

نماذج من تقريب التهذيب

حرف الألف

ذكر من اسمه أحمد

1- د فق – أحمد ابن إبراهيم بن خالد الموصلي أبو علي، نزيل بغداد، صدوقٌ، من العاشرة؛ مات سنة ست وثلاثين.

2- كن – أحمد ابن إبراهيم ابن فِيل –باسم الحيوان المعروف– أبوالحسن البالسيّ، نزيل أنطاكية، صدوقٌ، من الثانية عشرة، مات سنة أربع وثمانين.

3- م د ت ق – أحمد ابن إبراهيم بن كثير ابن زيد الدَّوْرَقِيّ النُّكْري –بضم النون– البغدادي، ثقة حافظ، من العاشرة؛ مات سنة ست وأربعين.

4- س– أحمد بن إبراهيم بن محمد ابن عبد الله بن بكار بن عبد الملك بن الوليد بن بُسْر بن أبي أَرْطَاة البُسْري –بضم الموحدة بعدها مهملة– يكنى أبا عبد الملك، صدوقٌ، من الحادية عشرة؛ مات سنة تسع وثمانين.

5- بخ م 4 – أحمد ابن إبراهيم التَّيْمي، صوابه: (إبراهيم بن محمد) يأتي.

6- س ق– أحمد بن الأَزْهَر بن مَنِيع أبوالأزهر العَبْدِي النيسابوري صدوقٌ كان يحفظ، ثم كبر فصار كتابه أثبت من حفظه، من الحادية عشرة؛ مات سنة ثلاث وستين.

7- خ– أحمد ابن إسحاق ابن الحُصَين بن جابر السُّلَمِيّ أبو إسحاق السُّرْماريّ –بضم المهملة وبفتحها، وحُكي كسرها وإسكان الراء– صدوقٌ، من الحادية عشرة؛ مات سنة اثنتين وأربعين.

8- م د ت س– أحمد بن إسحاق ابن زيد بن عبد الله ابن أبي إسحاق الحضرمي أبو إسحاق البصري، ثقةٌ كان يحفظ، من التاسعة؛ مات سنة إحدى عشرة.

9- د– أحمد ابن إسحاق بن عيسى الأهوازي البزَّاز –صاحب السلعة– أبو إسحاق، صدوقٌ، من الحادية عشرة مات سنة خمسين.

10- ق- أحمد بن إسماعيل بن محمد السَّهْمِيّ أبوحُذَافة، سماعه للموطأ صحيح وخلط في غيره، من العاشرة؛ مات سنة تسع وخمسين.

11- خ- أحمد بن إشْكَاب الحضرميّ أبوعبدالله الصَّفَّار، واسم إشكاب: مُجَمِّعُ -وهو بكسر الهمزة بعدها معجمة- ثقةٌ حافظٌ، من الحادية عشرة؛ مات سنة سبع عشرة أو بعدها.

12- بخ- أحمد بن أيوب بن راشد الضَّبِّيّ الشَّعيري -بفتح المعجمة- أبوالحسن، مقبولٌ، من العاشرة.

13- ت ق- أحمد بن بُدَيْل بن قريش أبوجعفر اليَامِيّ -بالتحتانية- قاضي الكوفة، صدوقٌ له أوهام، من العاشرة؛ مات سنة ثمان وخمسين.

14- خ ت ق- أحمد بن بَشير المخزومي مولى عمرو بن حريث أبوبكر الكوفي، صدوقٌ له أوهام، من التاسعة؛ مات سنة 197.

تمييز: أحمد بن بَشير البغدادي- آخر ، متروكٌ، خَلَطَهُ عثمان الدارمي بالذي قبله، وفَرَّقَ بينهما الخطيبُ فأصاب، من العاشرة.

15- س- أحمد بن بَكَّار بن أبي ميمونة الأُموي مولاهم أبوعبد الرحمن الحَرَّانِيّ، صدوق كان له حفظ، من العاشرة؛ مات سنة أربع وأربعين.

تمييز: أحمد بن بكار الباهليّ أبو هانئ البصري، صدوقٌ، من العاشرة.

16- ع- أحمد بن أبي بكر القاسم بن الحارث بن زرارة بن مصعب بن عبدالرحمن بن عَوْف أبو مصعب الزهري المدني الفقيه، صدوقٌ، عابه أبو خيثمة للفتوى بالرأي، من العاشرة؛ مات سنة اثنتين وأربعين، وقد نَيَّفَ على التسعين.

17- ق- أحمد بن ثابت الجَحْدَرِيّ أبوبكر البَصْرِيّ، صدوقٌ، من العاشرة مات بعد الخمسين.

18- م- أحمد بن جعفر المَعْقِرِيّ -بفتح الميم وكسر القاف- نزيل مكة،

مقبولٌ، من الحادية عشرة، مات سنة خمس وخمسين.

19- م د س- أحمد بن جَنَاب -بفتح الجيم وتخفيف النون- ابن المغيرة المِصِّيْصِيّ أبو الوليد، صدوقٌ، من العاشرة؛ مات سنة ثلاثين.

20- م د- أحمد بن جواس -بفتح الجيم وتشديد الواو وآخره مهملة- الحنفي أبو عاصم الكوفي، ثقةٌ، من العاشرة؛ مات سنة ثمان وثلاثين.

تمييز: أحمد بن جواس الأُستوائيّ أبوجعفر، مقبولٌ، من الحادية عشرة.

21- خ- أحمد بن الحجاج البكري المروزي، ثقةٌ، من العاشرة؛ مات سنة اثنتين وعشرين.

22- س- أحمد بن حرب بن محمد بن علي بن حَيَّان بن مازن الطائي الموصلي، صدوقٌ، من العاشرة؛ مات سنة ثلاث وستين، وله تسعون.

23- أحمد بن الحسن بن جُنيدب -بالجيم والنون مصغر- الترمذي أبوالحسن، ثقة حافظ، من الحادية عشرة، مات سنة خمسين تقريبا.

24- م ت- أحمد بن الحسن بن خِرَاش البغدادي أبوجعفر، صدوقٌ، من الحادية عشرة؛ مات سنة اثنتين وأربعين، وله ستون.

25- خ د س- أحمد بن حفص بن عبد الله بن راشد السُّلَمِيّ النيسابوري أبوعلي بن أبي عمرو، صدوقٌ، من الحادية عشرة، مات سنة ثمان وخمسين.

26- س- أحمد بن حمّاد بن مُسْلم أبو جعفر المصري، صدوقٌ، من الحادية عشرة، مات سنة ست وتسعين.

27- خ س- أحمد بن حُميد الطُرَيْثيثي -بضم أوله وراء ومثلثتين مصغرا- يكنى أبا الحسن، ويعرفُ بدار أم سلمة[1]، ثقةٌ حافظٌ، من العاشرة؛ مات

([1]) يُلَقَّبُ بـ: دار أم سلمة ؛ لجمعه حديثها وتتبعه له ، انظر شرح القسطلاني المسمى: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ج7 ص77.

سنة عشرين وقيل بعدها.

- ع- أحمد بن حنبل هو ابن محمد بن حنبل.
- د ق- أحمد بن أبي الحَوَارِيّ هو ابن عبد الله بن ميمون.

28- ر بخ 4- أحمد بن خالد بن موسى الوَهْبيّ الكِنْدِيّ أبو سعيد، صدوقٌ، من التاسعة؛ مات سنة أربع عشرة.

29- ت س- أحمد بن خالد الخلّال -بالمعجمة- أبو جعفر البغدادي الفقيه، ثقةٌ، من العاشرة؛ مات سنة سبع وأربعين.

30- س- أحمد بن الخليل البغدادي، نزيل نيسابور، أبو علي التاجر، ثِقَةٌ، من الحادية عشرة؛ مات سنة ثمان وأربعين.

تمييز: أحمد بن الخليل بن ثابت البغدادي البُرْجُلاني -بضم الموحدة والجيم بينهما راء ساكنة- يكنى أبا جعفر، صدوقٌ، من الحادية عشرة؛ مات سنة سبع وسبعين.

تمييز: أحمد بن الخليل بن حَرْب القُوْمَسِيّ، نَسَبَهُ أبو حاتم إلى الكذب، من الحادية عشرة.

31- عخ- أحمد بن خَلَّاد، عن يزيد بن هارون، يحتمل أن يكون هو: ابن خالد الخلال، وهو من العاشرة.

32- خ- أحمد بن أبي داود المُنادي هو محمد بن عبيد الله، يأتي في المحمدين.

33- س- أحمد بن أبي رجاء المُقْرِئ هو ابن نَصْر.

34- خ- أحمد بن أبي رجاء الهرويّ هو ابن عبد الله بن أيوب.

35- خ د س- أحمد بن أبي سُرَيْج الرازيّ هو ابن الصَّبَاح.

36- د س- أحمد بن سعد بن الحَكَم بن محمد بن سالم الجُمَحِيّ المصري

أبوجعفر ابن أبي مريم، صَدُوقٌ، من الحادية عشرة؛ مات سنة ثلاث وخمسين.

37- خ م د ت س- أحمد بن سعيد بن إبراهيم الرِّبَاطِيّ المَرْوَزِيّ أبو عبدالله الأشقر، ثقةٌ حافظٌ، من الحادية عشرة، مات سنة ست وأربعين.

38- أحمد بن سعيد بن بِشْر الهَمْدانيّ، أبوجعفر المصري، صدوقٌ، من الحادية عشرة، مات سنة ثلاث وخمسين.

39- خ م د ت ق- أحمد بن سعيد ابن صخر الدارمي، أبوجعفر السَّرَخْسِيّ، ثقةٌ حافظٌ، من الحادية عشرة؛ مات سنة ثلاث وخمسين أيضا.

م- أحمد بن سعيد بن يزيد بن إبراهيم التُّسْتَرِيّ، قيل: إن مسلمًا روى عنه، وهو مقبولٌ، من الحادية عشرة.

3- التاريخ الكبير

لإمام المحدثين البخاري، شيخ الإسلام وإمام الحفاظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي مولاهم البخاري صاحب الصحيح والتصانيف.

مولده في شوال سنة أربع وتسعين ومائة، وأول سماعه للحديث سنة خمس ومائتين، وحفظ تصانيف ابن المبارك وهو صبي، ونشأ يتيمًا ورحل مع أمه وأخيه سنة عشر ومائتين بعد أن سمع مرويات بلده من محمد بن سلام والمسندي ومحمد بن يوسف البيكندي. وسمع ببلخ من مكي بن إبراهيم، وببغداد من عفان وبمكة من المقرئ، وبالبصرة من أبي عاصم والأنصاري، وبالكوفة من عبيد الله بن موسى، وبالشام من أبي المغيرة والفريابي، وبعسقلان من آدم، وبحمص من أبي اليمان، وبدمشق من أبي مسهر، شدا وصنف وحدث وما في وجهه شعرة، وكان رأسا في الذكاء، رأسا في العلم، ورأسا في الورع والعبادة. توفي رحمه الله سنة ست وخمسين ومئتين.

ألف كتاب التاريخ الكبير في حداثة سنه، قال رحمه الله: فلما طعنت في ست

عشرة سنة، حفظت كتب ابن المبارك ووكيع وعرفت كلام هؤلاء. ثم خرجت مع أمي وأخي أحمد إلى مكة، فلما حججت رجع أخي بها، وتخلفت في طلب الحديث، فلما طعنت في ثمان عشرة جعلتُ أصنف قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم، وذلك أيام عبيد الله بن موسى، وصنفت كتاب التاريخ إذ ذاك عند قبر الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الليالي المقمرة.

وقال: قلَّ اسم في التاريخ إلا وله عندي قصة، إلا أني كرهت تطويل الكتاب.

وقال: صنفته ثلاث مرات.

قال محمد بن أبي حاتم الوراق: سمعت محمد بن إسماعيل، يقول: أخذ إسحاق بن راهويه كتاب التاريخ الذي صنفت، فأدخله على عبد الله بن طاهر، فقال: أيها الأمير ألا أريك سحرا؟ قَالَ: فنظر فيه عبد الله بن طاهر فتعجب منه، وَقَالَ: لست أفهم تصنيفه.

وقال القاضي أبو الحسن محمد بن صالح الهاشمي: سمعت أبا العباس بن سعيد، يقول: لو أن رجلا كتب ثلاثين ألف حديث لما استغنى عن كتاب تاريخ محمد بن إسماعيل البخاري[1].

منهجه:

- رتب البخاري تاريخه على حروف المعجم، لكنه تجاوز هذا الأصل بتقديم المحمدين لشرف اسم محمد صلى الله عليه وسلم، وكذلك بتقديم الصحابة لفضلهم، وهو يأخذ الحرف الأول فقط من الاسم ثم يرتب الأسماء المشتركة على الحرف الأول أيضا من اسم الأب.
- تحتوي الترجمة على اسم الراوي واسم أبيه وجده وكنيته ونسبته إلى القبيلة أو البلدة أو كليهما، وقلما يطيل ذكر الأنساب.
- يذكر بعض شيوخ وتلاميذ صاحب الترجمة، ونموذجا من رواياته أو أكثر، وربما أورد الرواية بإسناد ليس فيه صاحب الترجمة، ثم أعقب ذلك

[1]تذكرة الحفاظ (طبقات الحفاظ) للذهبي ج2 ص104، تاريخ بغداد تحقيق بشار عواد ج2 ص322.

بإيرادها بإسناد فيه صاحب الترجمة فتكون روايته من المتابعات والشواهد.

- وقد يقتصر البخاري في بعض التراجم على ذكر عنوان الرواية، ونجده في أحيان أخرى يسرد روايات كثيرة فتطول الترجمة.
- وكثيرا ما يشير إلى عقائد من يترجم لهم وآرائهم، وإلى مشاركتهم في الغزوات أو الفتوح، وموقفهم من أحداث عصرهم كالفتنة زمن عثمان ووقعة الحرة مما له دلالة على اتجاه الراوي وميوله.
- ويذكر الوظائف التي أشغلها بعض المحدثين خاصة القضاة.
- ويسعى البخاري إلى تحديد مكان وزمان الرواية للتحقق من إمكان اللقاء بينه وبين شيوخه الذين روى عنهم، لذلك ذكر في تراجمه للصحابة عدادهم في الأمصار ومن مكث منهم في المدينة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم.
- يقوم بتحديد المكان أحيانا بقوله كان ببغداد أو حديثه في المصريين أو في الكوفيين أو في البصريين.
- ويذكر رحلات الشيوخ وتنقلهم في البلاد والتقاءهم في موسم الحج أو في زيارة بعضهم البعض، وأحيانا يحدد زمن اللقاء، وربما ذكر حادثة تدل على لقاء الرجلين.
- ويعطي البخاري سني الوفيات اهتماما خاصا، وعندما لا يمكنه تحديد سنة الوفاة فإنه يربط وقت الوفاة بحادث مشهور مما يعين على تصور وقتها.
- يذكر البخاري حال الرواة جرحا وتعديلا، ويلاحظ تورعه عن استعمال ألفاظ حادة في الجرح فغالبا ما يقول: فيه نظر، يخالف في بعض حديثه. وأشد ما يقول: منكر الحديث. وكذلك لا يبالغ في ألفاظ التوثيق، بل يكتفي بقول: ثقة أو حسن الحديث. أو يسكت عن الرجل.

وقد عد البعضُ سكوته عن الراوي توثيقا له، ولا يسلم له ذلك على إطلاقه، بل قد ذهب الحافظ ابن حجر وهو أحسن من استقرأ البخاري إلى عدم اعتبار سكوته عن الراوي توثيقا له فقال عند الكلام عن يزيد بن عبد الله بن مغفل: "قد ذكره البخاري في تاريخه فسماه يزيد، ولم يذكر فيه هو ولا ابن أبي حاتم جرحا فهو مستور".

وينبغي التفطن إلى معاني ألفاظ الجرح والتعديل التي يستعملها البخاري في اصطلاحه، فإنه إذا قال "فيه نظر" فمعنى ذلك أن الراوي متهم عنده غالبا، وإذا قال "فلان فيه نظر" و"فلان سكتوا عنه" فإنه يقولهما فيمن تركوا حديثه، ونبه البخاري إلى أن كل من قال فيه "منكر الحديث" فلا تحل الرواية عنه. وقد يطلق البخاري على الشيخ "ليس بالقوى" ويريد أنه ضعيف.

- وينقل البخاري أقوال أئمة الجرح والتعديل في الرجال، لذلك ترد ألفاظ جرح أخرى أشد مما ذكرت في بعض التراجم.
- ونجد في التاريخ الكبير معلومات تاريخية قليلة؛ لكنها موثقة كذكره بعض أحداث تتصل بالسيرة أو الفتوح أو بأحداث متأخرة في العصر الأموي أو العباسي وخاصة أسماء القضاء والولاة. ومن ذلك قائمة بأسماء ولاة الكوفة من خلافة عمر بن الخطاب إلى خلافة معاوية بن أبي سفيان.

وقد انتقد ابن أبي حاتم "ت327هـ" التاريخ الكبير في رسالة سماها "بيان خطأ البخاري في تاريخه"، كما تعقبه في عدة مواضع في كتابه "الجرح والتعديل" مبينا أنه أدخل في الضعفاء من لا يستحقون وصفهم بالضعف.

ولا شك أن البخاري عالم متضلع بالرجال ونقدهم، لكن الأخطاء في الأسماء يقع فيه سائر المتضلعين في علم الرجال لكثرتها وصعوبة ضبطها، كما أن الحكم بتضعيف الرواة يتوقف على مقاييس الناقد, ومع ذلك فإن البخاري لا يعتبر من المتشددين في

الجرح بل من المعتدلين[1].

عدد تراجم التاريخ الكبير:

قال أبو عبد الله الحاكم: "أخبرني فقيه من فقهائنا عن أبي علي الحسين بن محمد الماسرجسي – رحمنا الله وإياه – أنه قال: قد بلغ رواة الحديث في كتاب "التاريخ" لمحمد بن إسماعيل قريبًا من أربعين ألف رجل وامرأة".

وقال الحافظ الذهبي: "تاريخ البخاري يشتمل على نحو من أربعين ألفًا وزيادة، وكتاب "الضعفاء" دون السبع مئة نفس".

وقال الشيخ عبد الرحمن المعلمي (ت1386هـ): "وفي تاريخ البخاري بضعة عشر ألف ترجمة".

وبلغ عدد التراجم في النسخة المطبوعة من "تاريخ البخاري": (13308)[2].

([1]) بحوث في تاريخ السنة المشرفة: أكرم ضياء العمري ص 113، وما بعدها، علم الرجال نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري: محمد بن مطر الزهراني ص144 وما بعدها.

([2]) علم الرجال نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري: محمد بن مطر الزهراني ص148 وما بعدها.

نماذج من الكتاب

قال أبو عبد الله محمد بن إسمعيل: هذه الأسامي وضعت على أ، ب، ت، ث، وانما بدئ بمحمد من بين حروف أ، ب، ت، ث، لحال النبي صلى الله عليه وسلم لأن اسمه محمد صلى الله عليه وسلم فإذا فرغ من المحمدين ابتدئ في الألف ثم الباء ثم التاء ثم الثاء، ثم ينتهى بها إلى آخر حروف أ، ب ت، ث، وهى: ي.

والميم تجيئك في موضعها، ثم هؤلاء المحمدون على أ، ب، ت، ث، على أسماء آبائهم؛ لأنها قد كثرت إلا نحو من عشرة أسماء فإنها ليست على أ، ب، ت، ث، لأنهم مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

باب

1 – مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ الْحَارِثِيُّ الْأَنْصَارِيُّ الْمَدِينِيُّ، قَالَ لى إسمعيل بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ جَعْفَرِ بن محمود بن مُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ مُحَمَّدًا وَأَبَا عَبْسِ بْنَ جَبْرٍ وَعَبَّادَ بْنَ بِشْرٍ قَتَلُوا كَعْبَ بْنَ الأَشْرَفِ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ نَظَرَ إِلَيْهِمْ أَفْلَحَتِ الْوُجُوهُ.

وَقَالَ لَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ: عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ قَالَ: مَرَرْنَا بِالرَّبَذَةِ فَإِذَا فُسْطَاطُ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمَةَ، فَقُلْتُ: لَوْ خَرَجْتَ إِلَى النَّاسِ فَأَمَرْتَ وَنَهَيْتَ؟ فَقَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلم: "يا محمد ابن مَسْلَمَةَ سَتَكُونُ فُرْقَةٌ وَفِتْنَةٌ وَاخْتِلافٌ فَاكْسَرْ سَيْفَكَ واقطع وَتَرَكَ وَاجْلِسْ فِي بَيْتِكَ"، فَفَعَلْتُ الَّذِي أَمَرَنِي بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وقَالَ لِي إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ وَشُعْبَةُ عَنِ الأَشْعَثِ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ ضُبَيْعَةَ – قَالَ شُعْبَةُ: أَوِ ابْنُ ضُبَيْعَةَ – قَالَ حُذَيْفَةُ إِنِّي لأَعْرِفُ رَجُلا لا تَضُرُّهُ الْفِتْنَةُ، فَأَتَيْنَا الْمَدِينَةَ فَإِذَا فُسْطَاطٌ مَضْرُوبٌ وَإِذَا هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ، فَسَأَلْنَاهُ فَقَالَ: لا تشتمل على شئ مِنْ أَمْصَارِهِمْ حَتَّى يَنْجَلِيَ الأَمْرُ عَمَّا انْجَلَى.

وقَالَ أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَشْعَثَ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ ضُبَيْعَةَ بْنِ حُصَيْنٍ سَمِعَ حُذَيْفَةَ، فَلَمَّا مَاتَ أَتَيْنَا مُحَمَّدَ بْنَ مَسْلَمَةَ، نَحْوَهُ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: الصَّحِيحُ ضُبَيْعَةُ بْنُ حُصَيْنٍ.

حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَرْزُوقٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَشْعَثَ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ ثَعْلَبَةَ ابْنِ ضُبَيْعَةَ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَمَاتَ حُذَيْفَةُ بَعْدَ عُثْمَانَ بِأَرْبَعِينَ يَوْمًا.

2 – مُحَمَّدُ بن بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَحْشِ بْنِ رِئَابِ بن يعمر بن صبرة بن كَثِيرِ بْنِ غَنْمِ بْنِ دُودَانَ بْنِ أَسَدِ بْنِ خُزَيْمَةَ.

مَدِينِيٌّ أَسَدِيٌّ لَهُ صُحْبَةٌ قُتِلَ أَبُوهُ بِأُحُدٍ.

حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: حدثنا إسمعيل بن جعفر قال: أخبرني الْعَلاءُ عَنْ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَحْشٍ قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا مَعَهُ عَلَى مَعْمَرٍ، وَفَخِذَاهُ مَكْشُوفَةٌ، فَقَالَ: "غَطِّ فَخِذَيْكَ فَإِنَّ الْفَخِذَ عَوْرَةٌ".

وقَالَ لَنَا أَبُو الْيَمَانِ عَنْ شُعَيْبٍ فِي حَدِيثِهِ: عَبْد اللَّه بْن جَحْشٍ الْقُرَشِيّ الأَسْدِيُّ.

قَالَ أَبُو عَبْد اللَّه رَحِمَهُ اللَّه: ويُقَالَ عَنِ ابْن إِسْحَاق حَلِيفِ بَنِي أُمَيَّةَ هَاجَرَ مَعَ أَبِيهِ وَعَمِّهِ أَبِي أَحْمَدَ بْنِ جَحْش.

3 – مُحَمَّدُ بْنُ صَفْوَانَ الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلامٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الأَعْلَى عَنْ دَاوُدَ عَنْ عَامِرٍ عَنِ ابْنِ صَفْوَانَ: أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَرْنَبَيْنِ، فَقَالَ: "كُلْهُمَا".

وَقَالَ لَنَا مُوسَى: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ عَنْ دَاوُدَ عَنْ عَامِرٍ أَنَّ فُلانَ بْنَ صَفْوَانَ أَتَى النبي صلى الله عليه وسلم.

حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ وَعَبْدُ الْوَهَّابِ عَنْ دَاوُدَ نَحْوَهُ.

وعَنْ يَزِيدَ قَالَ: أَخْبَرَنَا دَاوُد عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ مُحَمَّد بْن صَفْوَانَ. وَقَالَ لَنَا عَبْدَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَاصِمٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ أَوْ مُحَمَّدِ بْنِ صَفْوَانَ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: اصْطَدْتُ أَرْنَبَيْنِ، فَلَمْ أَجِدْ شَفْرَةً، فَذَبَحْتُهُمَا بِمَرْوَةٍ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: "أَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَأَمَرَهُ بِأَكْلِهِمَا".

وَقَالَ لَنَا مُوسَى حَدَّثَنَا ثَابِتٌ قَالَ حَدَّثَنَا عَاصِمٌ مِثْلَهُ.

وَقَالَ لَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ بِهَذَا.

وقَالَ مُحَمَّد بْن جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ جَابِرٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قَالَ أَبُو عَبْد اللَّه: وَلا يَصِحُّ جَابِر، وقَالَ لِي دَاوُدُ بْنُ شَبِيبٍ: عَنْ هَمَّامٍ عَنْ قَتَادَةَ أَنْبَأَنِي عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: أُهْدِيَتْ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ أُحُدٍ فَأَكَلَهَا، يَعْنِي الأَرْنَبَ، وَيَرْوِي عَنْ سَعِيد وعُمَر بْن عَامِرٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الشَّعْبِيّ عَنْ جَابِر عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حَدِيثَهُ فِي الكوفِيين.

وَقَالَ لَنَا حَجَّاجٌ: قَالَ ثنا حَمَّادٌ عَنْ دَاوُدَ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ أَتَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

4 – مُحَمَّد بْن صَيْفِيٍّ، قَالَ لَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا خَالِدٌ قَالَ ثنا حُصَيْنٌ عَنْ عَامِرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَيْفِيٍّ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ طَعِمَ فَلْيُمْسِكْ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ وَمَنْ لا فَلْيَصُمْ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، وَأَرْسَلَ إِلَى أَهْلِ الْعُرُوضِ يَأْمُرُ بِصَوْمِهِ.

حَدَّثَنِي حَامِدُ بْنُ عُمَرَ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ حُصَيْنٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّ مُحَمَّدَ ابْنَ صَيْفِيٍّ الْأَنْصَارِيَّ حَدَّثَهُ بِهَذَا. وَقَالَ لِي يُوسُفُ بْنُ عِيسَى: حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ قَالَ حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ عَنْ عَامِرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَيْفِيٍّ: قَالَ لَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَذَا.

حديثه في الكوفيين.

5 – محمد بن أبى عميرة: لَهُ صُحْبَةٌ، يُعَدُّ فِي الشَّامِيِّينَ.

قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الْحَسَنِ: قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ قَالَ أَخْبَرَنَا ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرَةَ وكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: "لو أن عبدا جُرَّ عَلَى وَجْهِهِ مِنْ يَوْمِ وُلِدَ إِلَى أَنْ يَمُوتَ هِرَمًا فِي طَاعَةِ اللَّهِ لَحَقَّرَهُ ذَلِكَ اليوم ولَودَّ أنه زيد كيما يُزَادُ مِنَ الأَجْرِ وَالثَّوَابِ".

قَالَ لِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ عَنْ ثَوْرٍ: "خَرَّ عَلَى وَجْهِهِ"، مِثْلَهُ.

وَقَالَ لَنَا حيوة: حدثنا بقية عَنْ بَحِيرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ خَالِد بْنِ مَعْدَانَ عَنْ عُتْبَةَ بْنِ عَبْدٍ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَوْ أَنَّ رَجُلا يجر عَلَى وَجْهِهِ مِنْ يَوْمِ وُلِدَ إِلَى أَنْ يَمُوتَ هَرِمًا فِي مَرْضَاةِ اللَّهِ لَحَقَّرَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ".

وَقَالَ لَنَا حَيْوَةُ حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ عَنْ بَحِيرٍ عَنْ خَالِدٍ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "ما فى النَّاسِ مِنْ نَفْسٍ مُسْلِمَةٍ يَقْبِضُهَا اللَّهُ تُحِبُّ ان تعود لها الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا غَيْرُ الشَّهِيدِ"[1].

4- الجرح والتعديل

لابن أبي حاتم، الإمامُ الحافظ الناقد شيخ الإسلام أبو محمد عبد الرحمن ابن الحافظ الكبير أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي.

ولد سنة أربعين ومئتين، وارتحل به أبوه فأدرك الأسانيد العالية.

قال أبو يعلى الخليلي: أخذ علم أبيه وأبي زرعة، وكان بحرًا في العلوم ومعرفة الرجال، صنف في الفقه واختلاف الصحابة والتابعين، وكان زاهدا يعد من الأبدال.

قال علي بن أحمد الفرضي: ما رأيت أحدا ممن عرف عبد الرحمن ذكر عنه جهالة قط، ويروى أن أباه كان يتعجب من تعبد عبد الرحمن، ويقول: من يقوى على

([1]) التاريخ الكبير للبخاري، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، ج1 ص11-16.

عبادة عبد الرحمن؟ لا أعرف له ذنبًا.

قال ابن أبي حاتم: لم يدعني أبي أطلب الحديث حتى قرأت القرآن على الفضل بن شاذان.

قال أبو الحسن علي بن إبراهيم الرازي الخطيب في ترجمة عملها لعبدالرحمن: كان رحمه الله قد كساه الله بهاء ونورا يسر به من نظر إليه، سمعته يقول: رحل بي أبي سنة خمس وخمسين وما احتلمت بعد، فلما بلغنا ذا الحليفة احتلمت فسر أبي حيث أدركت حجة الإسلام.

قال: وسمعت في هذه السنة من محمد بن أبي عبد الرحمن المقرئ. وسمعت علي ابن أحمد الخوارزمي يحكي عن ابن أبي حاتم قال: كنا بمصر سبعة أشهر لم نأكل فيها مرقة، نهارنا ندور على الشيوخ وبالليل ننسخ ونقابل، فأتينا يومًا أنا ورفيق لي شيخا فقالوا: هو عليل؛ فرأيت سمكا أعجبنا فاشتريناه فلما صرنا إلى البيت حضر وقت مجلس بعض الشيوخ فمضينا فلم يزل السمك ثلاثة أيام وكاد أن ينضى فأكلناه نيًّا لم نتفرغ نشويه؛ ثم قال: لا يستطاع العلم براحة الجسد.

ثم قال أبو الحسن: رحل مع أبيه وحج مع محمد بن حماد الطهراني سنة ستين ومائتين ثم رحل بنفسه إلى الشام ومصر سنة اثنتين وستين، ثم رحل إلى أصبهان سنة أربع وستين، قال لي أبو عبد الله القزويني: إذا صليت مع ابن حاتم فسلم نفسك إليه يعمل بها ما شاء. قال أبو الوليد الباجي: ابن أبي حاتم ثقة حافظ.

مات ابن أبي حاتم في المحرم سنة سبع وعشرين وثلاثمائة[1].

أهمية الكتاب:

وهو من أعظم كتب الجرح والتعديل التي وصلتنا ومن أغزرها فائدة، وأوثقها صلةً بِنُقَّاد الرجال الذين عرفهم تاريخ الحديث.

قال الذهبي: كتابه في الجرح والتعديل يقضي له بالرتبة المنيفة في الحفظ[2].

([1]) تذكرة الحفاظ للذهبي ج3 ص34.
([2]) تذكرة الحفاظ للذهبي ج3 ص34.

وقد تتلمذ ابن أبي حاتم على والده أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي وعلى أبي زُرْعَةَ عبيد الله بن عبد الكريم الرازي، وهما من طبقة البخاري، فأخذ عنهما علم الجرح والتعديل، وأفاد منهما كثيرًا في تصنيف كتابه.

منهجه:

- زاد فوائد وزيادات في كثير من التراجم، يندر وجودها عند من سبقه، كما استدرك على البخاري في بعضها.
- حرص ابن أبي حاتم على استيعاب نصوص أئمة العلم في الحكم على الرواة بتعديل أو جرح.

فجمع في كتابه أقوال أبيه في الجرح والتعديل، وأقوال أبي زرعة، وأقوال البخاري، إلا أنه استغنى عن أقوال البخاري بموافقة أبيه للبخاري في غالب تلك الأحكام.

وتتبع ابن أبي حاتم نصوص الأئمة، فأخذ عن أبيه وعن محمد بن إبراهيم بن شعيب ما رواياه عن عمرو بن الفلاس مما قاله باجتهاده، ومما يرويه عن عبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، مما يقولانه باجتهادهما، ومما يرويانه عن سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وأخذ عن صالح بن أحمد بن حنبل ما يرويه عن أبيه، وأخذ عن صالح أَيْضًا وعن محمد بن أحمد بن البراء ما يرويانه عن علي ابن المديني، مما يقوله باجتهاده ومما يرويه عن سفيان بن عيينة، وعن عبدالرحمن بن مهدي وعن يحيى بن سعيد القطان، واتصل بجميع أصحاب الإمام أحمد ويحيى بن معين، فروى عن أبيه عنهما، وعن أبيه عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين، وروى عن غيرهم، كما أخذ عن عباس الدوري.

- لهذا كان كتابه زاخرًا بنصوص الأحكام التي أصدرها جهابذة علم الجرح

والتعديل، وبهذا يفوق كتاب "التاريخ الكبير" للبخاري؛ لأنه قلما ذكر البخاري في "تاريخه" جَرْحًا وَتَعْدِيلاً، وهذا لا ينقص من قيمة كتاب البخاري، فربما فعل ذلك عَمْدًا لأنه ألف في الضعفاء كتابًا منفردًا.

- ورتب ابن أبي حاتم كتابه على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول من الاسم فقط، ففي باب الألف نرى باب أحمد، ثم باب إبراهيم، ثم باب إسماعيل، ثم باب أيوب، ثم باب آدم وهكذا، وإذا كثرت التراجم في الباب رتبها على أبواب ذيلية بحسب أول أسماء الآباء، فقدم في الأحمدين من أول اسم أبيه ألف ثم من أول اسم أبيه باء وهكذا، وإذا كثرت التراجم في الباب رَتَّبَهُمْ باعتبار اسم الأب والجد، كما فعل فيمن اسمه محمد واسم أبيه عبد الله، فذكر أولا من أول اسم جده ألف ثم من اسمه محمد واسم أبيه عبد الله وأول اسم جده باء.
- جعله في أربعة أجزاء كبيرة ضمت (18050) ترجمة ذكر كل راو وما قيل فيه بأسانيد صحيحة.
- جعل للكتاب مقدمةً هي مفتاح له، في جزء مفرد سماها (تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل)، وهي عظيمة جِدًّا، تكلم فيها حول هذا العلم وترجم لجهابذته ترجمة وافية، فكان الكتاب فريدًا في فنه، لا يستغني عنه عالم في الحديث وعلومه. وهو صورة صادقة عن مؤلفات لا ندري عددها كانت في ذلك العصر، لم يكتب لها الوصول إلينا، وقد طبع هذا الكتاب بالهند (سَنَةَ 1373هـ) في تسع مجلدات، مجلد للمقدمة، ومجلدان لكل جزء من أجزائه الأربعة[1].

(1) السنة قبل التدوين: محمد عجاج بن محمد تميم بن صالح بن عبد الله الخطيب، وأصل هذا الكتاب: رسالة ماجستير من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط3، سنة1400هـ، ص 282.

نماذج من الكتاب

باب تسمية من رُوي عنه العلم ممن يسمى أحمد وابتداء اسم ابيه على الألف

1 – أحمد بن إبراهيم بن خالد أبوعلي الموصلي، روى عن حماد بن زيد وصالح بن عمر وسلام أبي المنذر وأبي إسماعيل المؤدب، روى عنه أبو زرعة وعمر بن شبة النميري وموسى بن إسحاق القاضي.

حدثنا عبد الرحمن[1] أنا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إليّ قال سألت يحيى بن معين عن أحمد بن إبراهيم الموصلي فقال: ليس به بأس حَدَّث عن حماد بن زيد.

2 – أحمد بن إبراهيم أبوصالح الخراساني، روى عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم المديني، روى عنه صالح بن بشر بن سلمة الطبراني.

حدثنا عبد الرحمن قال: سألت أبي عنه فقال: شيخ مجهول، والحديث الذي رواه صحيح.

3 – أحمد بن ابراهيم بن الدَّوْرَقِيّ وهو ابن كثير النُّكْري، روى عن هُشيم وإسماعيل ابن عُلَيَّة يُعَدُّ في البغداديين، روى عنه أبي وأبو زرعة سمعتهما يقولان ذلك. حدثنا عبد الرحمن قال: سئل أبي عنه، فقال: صدوق.

4 – أحمد بن إبراهيم بن موسى الرملي أبو بكر السراج، روى عن محمد بن عبد الواهب وداود بن عمرو ويحيى بن معين. سمع منه أبي بالرملة في الرحلة الثانية.

5 – أحمد بن إبراهيم الحلبي، روى عن علي بن عاصم والهيثم بن جميل وقبيصة والنفيلي، روى عنه: أحمد بن شيبان الرملي.

حدثنا عبد الرحمن قال: سألت عنه أبي وعرضت عليه حديثه، فقال: لا أعرفه، وأحاديثه باطلة موضوعة كلها ليس لها أصول، يدل حديثه على أنه كذاب.

6 – أحمد بن أيوب الضبي، روى عن إبراهيم بن أدهم، روى عنه ابراهيم ابن

---

[1] وهو ابن أبي حاتم مصنف الكتاب، والقائل: (حدثنا عبدالرحمن) هو راوي الكتاب عنه.

الشماس.

7 – أحمد بن أيوب بن راشد البصري، روى عن مسلمة بن علقمة وسفيان بن حبيب، روى عنه أبو زرعة.

حدثنا عبد الرحمن قال سمعت أبا زرعة يقول ذلك، وروى عنه علي بن الحسين بن الجنيد قال: حدثنا أحمد بن أيوب الشعيرى نا سهل بن أسلم.

8 – أحمد بن إسحاق الحضرمي روى عن حماد بن سلمة ووهيب وعبد الله ابن حسان العنبري، روى عنه عبد الله بن محمد بن أبي شيبة. ثقة يُعدُّ في البصريين. حدثنا عبد الرحمن قال: سمعت أبي وأبا زرعة يقولان ذلك.

9 – أحمد بن إسحاق بن صالح بن عطاء الوزان الواسطي –بسامرا– أبوبكر، روى عن جندل بن والق وخالد بن خداش وسعيد الجرمي، كتبت عنه مع أبي وهو صدوق.

10 – أحمد بن إسماعيل بن أبي ضرار الرازي، روى عن أبي تميلة وعبدالرزاق وقدامة بن محمد المديني والحكم بن بشير بن سلمان ويحيى ابن الضريس، روى عنه أبي وقال: هو ثقة مأمون. سُئل أبي عنه فقال صدوق.

11 – أحمد بن الأزهر بن منيع أبو الأزهر النيسابوري، روى عن مروان ابن محمد الطاطري ومحمد بن بلال البصري ومحمد بن سليمان بن أبي داود الحراني وقريش بن أنس وإسماعيل بن عمر أبي المنذر وروح بن عبادة ووهب ابن جرير وأسباط بن محمد.

روى عنه أبي، وكتب إلى، وسئل أبي عنه فقال: صدوق.

12 – أحمد بن أسد ابن بنت مالك بن مِغْوَل البجلي أبو عاصم، روى عن ابن المبارك وعبد الرحيم الرازي ووكيع ويحيى بن يمان، كتب عنه أبوزرعة، يُعَدُّ في الكوفيين.

حدثنا عبد الرحمن قال: سمعت أبي وأبا زرعة يقولان ذلك. قال أبومحمد حدثنا عنه حجاج بن حمزة، وروى عنه محمد بن عبد الله الحضرمي مطين.

13 – أحمد بن أصرم بن خزيمة بن عباد بن عبد الله بن حسان بن عبدالله ابن مغفل، روى عن أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، كتبت عنه مع أبي.

حدثنا عبد الرحمن قال: سمعت موسى بن إسحاق القاضي يعظم شأنه ويرفع منزلته.

باب الباء

14 – أحمد بن بشير أبو بكر مولى عمرو بن حريث المخزومي، روى عن الأعمش وإسماعيل بن أبي خالد ومِسْعَر، روى عنه محمد بن عبد الله بن نمير وأبوسعيد يحيى بن سليمان الجعفي وإبراهيم بن موسى ومحمد بن مهران وعبد الله بن سعيد الكندي الأشج، يعد في الكوفيين.

حدثنا عبد الرحمن قال: سمعت أبي وأبا زرعة يقولان ذلك.

حدثنا عبد الرحمن قال: قرئ على العباس بن محمد الدوري قال: سمعت يحيى ابن معين يقول: أحمد بن بشير، مولى عمرو بن حريث، ليس بحديثه بأس.

حدثنا عبد الرحمن قال: سمعت أبي وسألته عنه فقال: محله الصدق.

حدثنا عبد الرحمن قال: سمعت أبا زرعة يقول: أحمد بن بشير صدوق.

15 – أحمد بن بحر العسكري، كان يسكن عسكر مكرم، روى عن عبثر ابن القاسم وعمر بن عبيد وعلي بن مسهر، حدثنا عنه إسماعيل بن إسحاق الكوفي في نزيل مصر وعلى بن الحسن الهسنجاني.

حدثنا عبد الرحمن قال: سألت أبي عنه وعرضت عليه حديثه فقال: حديث صحيح، وهو لا يعرفه.

16 – أحمد بن أبي بكر أبو مصعب الزهري، وهو ابن أبي بكر بن الحارث ابن زرارة بن مصعب بن عبد الرحمن بن عوف.

روى عن مالك وإبراهيم بن سعد والعطاف بن خالد ومحرز بن هارون، روى عنه

أبي وأبو زرعة يعد في المدنيين.

حدثنا عبد الرحمن قال: سئل أبي وأبو زرعة عنه فقالا: هو صدوق.

17 – أحمد بن بديل اليامي، روى عن أبي بكر بن عياش وحفص بن غياث والمحاربي، يعد في الكوفيين سمع منه أبي.

حدثنا عبد الرحمن قال: سمعت أبي وأبا زرعة يقولان ذلك. قال أبومحمد: وقدمنا همذان وهو قاضيها، ولم آخذ منه شيئا، ولم يقض لي السماع عنه، ومَحِلّهُ الصدق.

18 – أحمد بن برد الأنطاكي، روى عن ضمرة وابن أبي فديك، كتب عنه أبي.

19 – أحمد بن بشر بن عبد الوهاب الحمصي أبو طاهر، روى عن أبيه وعن دحيم ومحمد بن أبي مسهر، كتب عنه أبي بحمص وبالرقة.

20– أحمد بن أبي عبيد الوراق وهو ابن بشر أبوعبدالله البصري، روى عن يزيد بن زريع وعمر بن علي بن مقدم وعبد الله بن داود الخريبي[1].

5– كتاب الثقات

لابن حبان الحافظ الإمام العلامة أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي البستي صاحب التصانيف.

قال أبوسعد الإدريسي: كان على قضاء سمرقند زمانًا وكان من فقهاء الدين وحفاظ الآثار, عالمًا بالطب والنجوم وفنون العلم، صنف المسند الصحيح، والتاريخ، وكتاب الضعفاء، وفَقَّهَ النّاس بسمرقند.

وقال الحاكم: كان ابن حبان من أوعية العلم في الفقه واللغة والحديث والوعظ ومن عقلاء الرجال، قدم نيسابور فسمع من عبد الله بن شيرويه وغيره, ورحل إلى بخارى فلحق عمر بن محمد بن بجير, ثم ورد نيسابور سنة أربع وثلاثين وسار إلى قضاء نسا,

(1)الجرح والتعديل، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1271هـ 1952م، ج2 ص39-43.

ثم انصرف إلينا سنة سبع فأقام بنيسابور وبنى الخانقاه وقرئ عليه جملة من مصنفاته ثم خرج من نيسابور إلى وطنه سجستان عام أربعين, وكانت الرحلة إليه لسماع كتبه.

وقال الخطيب: كان ثقة نبيلًا فهمًا.

مات أبوحاتم بن حبان في شول سنة أربع وخمسين وثلاثمائة, وهو في عشر الثمانين[1].

منهج ابن حبان فى كتاب الثقات[2]:

كثر الكلام عن منهج ابن حبان في كتاب "الثقات" عند المتأخرين، لكنني لم أقف على كلامٍ لأحد من المتقدمين في ذلك، أعني ما قبل القرن السادس الهجري.

وأولى من يعبر عن منهجه هو نفسه حيث يقول رحمه الله:

"إني أملي في ذِكْرِ من حُمِلَ عنه العلم كتابين: كتابًا أذكر فيه الثقات من المحدثين، وكتابًا أبيِّن فيه الضعفاء والمتروكين، وأبدأ منها بالثقات، فنذكر ما كانوا عليه في الحالات.

فأول ما أبدأ في كتابنا هذا ذكر المصطفى صلى الله عليه وسلم، ومولده، ومبعثه، وهجرته إلى أن قبضه الله تعالى إلى جنَّته.

ثم نذكر بعده الخلفاء الراشدين المهديين بأيامهم إلى أن قتل عليٌّ رضي الله عنه.

ثم نذكر صحب رسول االله صلى الله عليه وسلم واحدا واحدا على المعجم؛ إذ هم خير الناس قرنا بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم نذكر بعدهم التابعين الذين شافهوا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأقاليم – كلها على المعجم– إذ هم خير الناس بعد الصحابة قرنا.

ثم نذكر القرن الثالث الذين رأوا التابعين فأذكرهم على نحو ما ذكرنا الطبقتين الأوليين.

([1]) تذكرة الحفاظ: للذهبي (3/ 89).

([2]) علم الرجال نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري: محمد بن مطر الزهراني ص155 وما بعدها.

ثم نذكر القرن الرابع الذين رأوا أتباع التابعين على سبيل من قبلهم، وهذا القرن ينتهي إلى زماننا هذا.

ولا أذكر في هذا الكتاب إلا الثقات الذين يجوز الاحتجاج بخبرهم".

ثم قال: "فكلُّ من أذكره في هذا الكتاب الأول فهو صدوق يجوز الاحتجاج بخبره؛ إذا تعرى خبره عن خصال خمس، فإذا وُجِدَ خبرٌ منكر عن واحد ممن أذكره في كتابي هذا؛ فإن ذلك الخبر لا ينفك من إحدى خمس خصال:

1- إما أن يكون فوق الشيخ الذي ذكرت اسمه في كتابي هذا في الإسناد رجل ضعيف لا يحتج بخبره.

2- أو يكون دونه رجل واهٍ لا يجوز الاحتجاج بروايته.

3- أو يكون الخبر مرسلاً لا يلزمنا به حجة.

4- أو يكون منقطعاً لا يقوم بمثله حجة.

5- أو يكون في الإسناد رجل مدلس لم يبين سماعه في الخبر من الذي سمعه منه ... ،

قال: وربما أذكر في هذا الكتاب الشيخ بعد الشيخ وقد ضعفه بعض أئمتنا ووثقه بعضهم، فمن صح عندي منهم أنه ثقة بالدلائل النيِّرة التي بيَّنتها في كتاب "الفصل بين النقلة" أدخلته في هذا الكتاب؛ لأنه يجوز الاحتجاج بخبره، ومن صح عندي منهم أنه ضعيف بالبراهين الواضحة التي ذكرتها في كتاب "الفصل بين النقلة" لم أذكره في هذا الكتاب، لكني أدخلته في كتاب "الضعفاء" لأنه لا يجوز الاحتجاج بخبره.

فكل من ذكرته في كتابي هذا إذا تعرى خبره عن الخصال الخمس التي ذكرتها فهو عدل يجوز الاحتجاج بخبره حتى يتبين ضده، إذ لم يكلف الناس من الناس معرفة ما غاب عنهم، وإنما كُلِّفوا الحكم بالظاهر من الأشياء غير المغيب عنهم. ا.هـ ملخصا.

ويقول – رحمه الله – عن منهجه في سياق التراجم:

خير الناس قرنًا بعد الصحابة من شَافَهَ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وحفظ عنهم الدين والسنن، وإنما نملي أسماءهم وما نعرف من أنبائهم من الشرق إلى الغرب على حروف المعجم، إذ هو أدعى للمتعلم إلى حفظه، وأنشط للمبتدئ في وعيه، ولست أعرج في ذلك على تقدم السن ولا تأخره، ولا جلالة الإنسان ولا قدره، بل أقصد في ذلك اللقاء دون الجلالة والسن؛ لأن اللقاء يشملهم جميعًا.

غير أنَّا نذكر ما نعرف من أنسابهم وأقدارهم، وأذكر عند كل شيخ منهم شيخاً فوقه وآخر دونه ليعتبر المتأمل للحفظ بهما فيقيس من وراءهما عليهما".

وقال – في آخر الطبقة الرابعة –: "فربما تقدم موت إنسان ذكرته من هذه الطبقة أو تأخر موته وبينهما مئة سنة أو أقل أو أكثر، فأدخلناهما في قرن واحد لطبقة واحدة لاستوائهما في اللقي، وكل من كان بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل واحد أدخلناه في كتاب التابعين سواء تأخر موته أو تقدم، وكل من كان بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلان في اللقي أدخلناه في كتاب تَبَعِ التابعين بعد أن يكونوا ثقات، وكلُّ من كان بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أنفس في اللقي أدخلناه في كتاب تبع الأتباع هذا، ولم أعتبر برواية المدلسين عنه ولا الضعفاء".

آراء العلماء في توثيق ابن حبان للمجاهيل:

قال الحافظ ابن حجر عن قول ابن حبان: "إذ الناس على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب القدح، هذا حكم المشاهير من الرواة، فأما المجاهيل الذين لم يروِ عنهم إلا الضعفاء فهم متروكون على الأحوال كلها".

قال الحافظ: "وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أن الرجل إذ انتفت جهالة عينه كان على العدالة إلى أن يتبين جرحه مذهبٌ عجيبٌ، الجمهور على خلافه، وهذا مسلكه في كتاب "الثقات"، فإنه يذكر خلقًا ممن نصَّ عليهم أبو حاتم وغيره على أنهم مجهولون، وكأنَّ عند ابن حبان أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، وهو مذهب

شيخه ابن خزيمة، ولكن جهالة حاله باقية عند غيره". اهـ ملخصاً.

وقال الحافظ السيوطي: "وإذا لم يكن في الراوي جرح ولا تعديل، وكان كلٌّ من شيخه والراوي عنه ثقة، ولم يأت بحديث منكر فهو عند ابن حبان ثقة، وفي كتاب "الثقات" له كثير ممن هذه حاله، ولأجل هذا ربما اعترض عليه في جعلهم ثقات من لم يعرف حاله، ولا اعتراض عليه فإنه لا مشاحة في ذلك".

قال عبد الرحمن المعلمي: "فابن حبان قد يذكر في الثقات من يجد البخاري سمَّاه في "تاريخه" من القدماء وإن لم يعرف ما روى وعمن روى ومن روى عنه، ولكن ابن حبان يشدد وربما تعنت فيمن وجد في روايته ما استنكره، وإن كان الرجلُ معروفًا مكثرًا، والعِجلي قريب منه في توثيق المجاهيل من القدماء.

وكذلك محمد بن سعد، وابن معين، والنسائي وآخرون غيرهما يوثقون من كان من التابعين أو أتباعهم إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة؛ بأن يكون له فيما يروي متابع أو شاهد، وإن لم يروِ عنه إلا واحد، ولم يبلغهم عنه إلاَّ حديث واحد".

ثم نقل عن ابن حبان تصريحه بأن الناس على الصلاح والعدالة حتى يثبت القدح، واستغراب ابن حجر لذلك ثم قال:

"ولو تدبر – يعني ابن حجر – لوجد كثيرًا من الأئمة يبنون عليه، فإذا تتبع أحدهم أحاديث الراوي فوجدها مستقيمة تدل على صدقٍ وضبطٍ ولم يبلغه ما يوجب طعنًا في دينه وثَّقَهُ، وربما تجاوز بعضهم هذا كما سلف". اهـ ملخصًا.

وقال رحمه الله: "والتحقيق أن توثيقه على درجات:

الأولى: أن يصرح به كأن يقول: كان متقنًا أو مستقيم الحديث ونحو ذلك.

الثانية: أن يكون الرجل من شيوخه الذين جالسهم وخبرهم.

الثالثة: أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث؛ بحيث يعلم أن ابن حبان وقف له على أحاديث كثيرة.

الرابعة: أن يظهر من سياق كلامه أنه قد عرف الرجل معرفة جيدة.

الخامسة: ما دون ذلك.

فالأولى لا تقل عن توثيق غيره من الأئمة، بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم، والثانية قريب منها، والثالثة مقبولة، والرابعة صالحة، والخامسة لا يؤمن فيها الخلل، والله أعلم".

وعلَّق على هذا الكلام الشيخ ناصر الألباني فقال: "هذا تفصيل دقيق يدل على معرفة المؤلف رحمه الله وتمكنه من علم الجرح والتعديل، وهو مما لم أره لغيره، غير أنه قد ثبت لديَّ بالممارسة أن من كان منهم من الدرجة الخامسة فهو على الغالب مجهول لا يُعرف، ويشهد بذلك صنيع الحفاظ كالذهبي وابن حجر وغيرهما من المحقِّقين فإنهم نادرًا ما يعتمدون على توثيق ابن حبان وحده ممن كان في هذه الدرجة، بل والتي قبلها أحياناً".

نماذج من الكتاب

قَالَ أَبُو حَاتِم رَضِي اللَّه عَنْهُم: "وَمِمَّنْ روى عَن أَتبَاع التَّابِعين وشافههم من الْمُحدثين مِمَّن ابْتَدَأَ اسْمه على الْألف:

– أَحْمد بن أبي طيبَة الدَّارمِيّ الْجِرْجَانِيّ، يروي عن أبيه، واسم أبي طيبة عيسى بن سُلَيْمَان بن دِينَار.

روى عَنهُ عمار بن رَجَاء الأسترابادى وَأهل بَلَده، مَاتَ سنة ثَلَاث وَمِائَتَيْنِ. حَدَّثَنَا مِهْرَانُ بْنُ هَارُونَ بِالرَّيِّ ثَنَا عَمَّارُ بْنُ رَجَاءٍ حَدَّثنا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي طَيْبَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنِ بْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "خَمْسٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلا اللَّهُ {إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِير}".

– أَحْمد بن مُحَمَّد بن كريب مولى بْن عَبَّاس، يروي عَن أَبِيه عَن جده عَن بْن عَبَّاس. روى عَنهُ الْوَلِيد بن مُسلم.

حَدثنَا ابن قُتَيْبَة ثَنَا بن هِشَامِ بْنِ عَمَّارٍ ثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّد ابن كريب مولى بن عَبَّاسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَن بن عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: "يَا غُلَامُ إِيَّاكَ وَسَبَّ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فَإِنَّ سَبَّهُمْ مَفْقَرَةٌ، وَإِيَّاكَ وَالنَّظَرَ فِي النُّجُومِ؛ فَإِنَّهَا تَدْعُو إِلَى الْكَهَانَةِ، وَالتَّكْذِيبَ بِالْقَدَرِ؛ فَإِنَّهُ يَدْعُو إِلَى الزَّنْدَقَةِ".

– أَحْمد بن إِسْحَاق الْحَضْرَمِيّ أَخُو يَعْقُوب بن إِسْحَاق، كنيته أَبُوإِسْحَاق، من أهل الْبَصْرَة.

يروي عَن وُهيب بن خَالِد والبصريين، وَكَانَ أكبرَ من أَخِيه يَعْقُوب.

روى عَنهُ أَحْمد بن سعيد الدَّارمِيّ وَإِبْرَاهِيم بن سعيد الْجَوْهَرِي.

مَاتَ فِي الْبَصْرَة فِي شهر رَمَضَان سنة إِحْدَى عشرَة وَمِائَتَيْنِ، وَكَانَ يخضب رَأسه ولحيته بِالْحِنَّاءِ، وَكَانَ يحفظ حَدِيثه.

– أَحْمد بن أَيُّوب السَّمرقَنْدِي، يروي عَن أبي حَمْزَة السكرِي، وَكَانَ قد سكن مرو.

روى عَنهُ إِسْحَاق بن إِبْرَاهِيم الْحَنْظَلِي وَالنضْر بن سَلمَة شَاذان.

مُسْتَقِيم الحَدِيث، يُعْتَبر حَدِيثه من غير رِوَايَة النَّضر بن سَلمَة عَنهُ.

حَدَّثنا مُحَمَّد بن معَاذ ثَنَا الفرياناني ثَنَا إِبْرَاهِيم بن شماس عَن أَحْمد بن أَيُّوب عَن إِبْرَاهِيم بن أدهم قَالَ: السَّائِلُ يزِيد الْآخِرَة يَجِيء إِلَى بَاب أحدكُم وَيَقُول هَل توجهون إِلَى أهاليكم بِشَيْء.

– أَحْمد بن يَعْقُوب أَبُو يَعْقُوب الْكُوفِي، روى عَن الْحسن بن صَالح بن حَيّ، روى عَنهُ الْكُوفِيُّونَ.

– أَحْمد بن أوفي من الأهواز، يروي عَن شُعْبَة وَعباد بن مَسْعُود، روى عَنهُ معمر بن سهل بن معمر الْأَهْوَازِي

حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ زُهَيْرٍ بِتُسْتَرَ ثَنَا مَعْمَرُ بْنُ سَهْلٍ ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَوْفَى عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَن ابن عُمَرَ أَنّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "نَهَى عَنِ بَيْعِ الْوَلاءِ وَعَنْ هِبَتِهِ".

عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ غَرِيبٌ فِي هَذَا الحَدِيث.

– أَحْمد بن حميد الْقرشِي الْبَزَّاز، خَتَنُ عبد الله بن مُوسَى من أَهْلِ الْكُوفَةِ، وَهُوَ الَّذِي يُقَالُ لَهُ: دَار أم سَلمَة، يروي عَن الْقَاسِم بن معن والكوفيين، روى عَنهُ حَنْبَل بن إِسْحَاق بن حَنْبَل وَأهل الْعرَاق.

– أَحْمد بن مُوسَى بن الزبير السّلمِيّ، يروي عَن الدَّرَاورْدِي وحاتم بن إِسْمَاعِيل، عداده فِي أهل الْمَدِينَة، قديم الْمَوْت، روى عَنهُ يَعْقُوب بن مُحَمَّد الزُّهْرِيّ.

– أَحْمد بن عبدويه الْمروزِي، يروي عَن خَارِجَة وَابْن الْمُبَارك، روى عَنهُ أهل بَلَده.

حَدَّثنا الْحسن بن مُحَمَّد بن مُصعب بمرو ثَنَا أَحْمد بن عبد الرَّحْمَن الْمروزِي ثَنَا أَحْمد بن عبدويه قَالَ: سَمِعت خَارِجَة يَقُول: قدمت على الزُّهْرِي –وَهُوَ صَاحب شُرَط لبَعض بني مَرْوَان– قَالَ: فرأيته يركب، وَفِي يَده حَرْبَة، وَبَين يَدَيْهِ النَّاس بِأَيْدِيهِم كافركوبات، فَقلت: قبح الله ذَا من عَالم. فَانْصَرَفت فَلم أسمع مِنْهُ، ثمَّ قدمت على يُونُس فَسمِعت مِنْهُ عَن الزُّهْرِي.

– أَحْمد بن مُعَاوِيَة السَّمرقَنْدِي أَبُو عصمَة، خَال عبد الله بن عبد الرَّحْمَن يرْوى عَن ابن عُيَيْنَة، روى عَنهُ عبد الله بن عبد الرَّحْمَن وَأهل بَلَده.

مُسْتَقِيم الحَدِيث، من الْعُبَّاد، اجْتَمعُوا عَلَيْهِ على أَن يولوه الْقَضَاء لما مَاتَ ابن أبي مقَاتل، فَأبى وَلم يدْخل فِيهِ.

– أَحْمد بن عبد الرَّحْمَن بن عِيسَى بْن عَبْد الرَّحْمَن بن أبي ليلى القَاضِي، أَخُو بكر بن عبد الرَّحْمَن، من أهل الْكُوفَة.

يروي عن هشيم عَن إِسْمَاعِيل عَن أبي صَالح: {وَصدق بِالْحُسْنَى} قَالَ: الْخلف بَين قُرَيْش، روى عَنهُ أَبُو كريب.

– أَحْمد بن خَالِد الْوَهْبِي، من أهل حمص، كُنْيَتُهُ أَبُو سَعِيد.

يروي عَن مُحَمَّد بْن إِسْحَاق بْن يسَار، روى عَنهُ مُحَمَّد بْن يحيى الذهلي وَأهل بَلَده. مَاتَ سنة أَربع عشرَة وَمِائَتَيْنِ

– أَحْمد بن الْحَارِث الْبَصْرِيّ، يروي عَن السقر بن حبيب السَّلُولي عَن أبي رَجَاء العطاردي، روى عَنهُ يَعْقُوب بن سُفْيَان الْفَارِسِي.

– أَحْمد بن الْحجَّاج الْمروزِي أَبُو الْعَبَّاس الذهلي الشَّيْبَانِيّ، يرْوى عَن ابن الْمُبَارك، روى عَنهُ أهل بَلَده وَأحمد بن سعيد الدَّارِمِيّ.

– أَحْمد بن اشكاب الصفار، من أهل الْكُوفَة، كُنْيَتُهُ أَبُو عَبْد اللَّه، كَانَ يسكن مصر.

يروي عَنْ مُحَمَّد بن فُضَيْل بن غَزوَان والكوفيين.

روى عَنهُ يَعْقُوب بن سُفْيَان وَأهل مصر، مَاتَ سنة سبع عشرَة وَمِائَتَيْنِ، رُبمَا أَخطَأ[1].

([1])الثقات لابن حبان ج8 ص2-6.

6- معرفة المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين

وهو أيضا لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، قال في خطبته: "...أما بعد فإن أحسن ما يدخر المرء من الخير في العقبى، وأفضل ما يكتسب به الذخر في الدنيا حفظ ما يعرف به الصحيح من الآثار، ويميز بينه وبين الموضوع من الأخبار، إذ لا يتهيأ معرفة السقيم من الصحيح، ولا استخراج الدليل من الصريح إلا بمعرفة ضعفاء المحدثين والثقات، وكيفية ما كانوا عليه من الحالات، وأما الأئمة المرضيون والثقات المحدثون فقد ذكرناهم بأسمائهم وما يعرف من أنبائهم"[1]. يعني في كتابيه: الثقات ومشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار.

منهجه في كتابه:

- رتبه على حروف المعجم، قال: "وأقصد في ذكر أسمائهم المعجم إذ هو أدعى للمتعلم إلى حفظه وأنشط للمبتدئ في وعيه وأسهل عند البغية لمن أراده"[2].
- يذكر من صح عنده جرحهم، قال في خطبة كتابه: "وإني ذاكر ضعفاء المحدثين وأضداد العدول من الماضين ممن أطلق أئمتنا عليهم القدح، وصح عندنا فيهم الجرح".
- يُعْنَي ببيان سبب التجريح؛ قال: "وأذكر السبب الذي من أجله جُرِح والعلة التي بها قُدِح، ليرفض سلوك الاعوجاج بالقول بأخبارهم عند الاحتجاج".
- يترك التطويل في الكلام على الراوي، ويكتفى بما يحقق الغرض من الكلام عليه.
- ويذكر عند كل شيخ منهم من حديثه ما يستدل به على وَهَنِهِ في روايته

(1) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي – حلب، ط1 سنة 1396هـ، خطبة الكتاب ص4.
(2) المجروحين ج1 ص94-95.

تلك.

- غالب تراجم الرواة فيه تتضمن:

أ- الاسم واسم الأب ومنتهى النسب أو النسبة.

ب- يذكر أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي بالأسانيد، كما يبدي رأيه في معظم التراجم.

ت- يذكر عداده في الأمصار وعقيدته أحياناً.

- يعد كتاب ابن حبان هذا سجلاً فريداً ومرجعاً هامًّاً في ضعفاء المحدثين، كما جمع كثيراً من الأحاديث الضعيفة والموضوعة، ولذلك اعتمد عليه الأئمة من بعده كابن الجوزي في "موضوعاته"، والذهبي في "الميزان".
- قدم ابن حبان لكتابه بمقدمة طويلة ونفيسة – استغرقت خمسًا وتسعين صفحة من الكتاب – ومن أهم موضوعاتها:

أ- ذكر الأحاديث في الحث على حفظ السنن ونشرها.

ب- التغليظ في الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ت- ذكر الأمر بجرح الضعفاء واستحباب معرفة الضعفاء من المحدِّثين.

ث- ذكر أول من وقى الكذب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، مع ذكر بعض السبب الذي من أجله منع عمر الصحابة من إكثار الحديث، وقد أطال في أئمة الجرح الذين وقوا الكذب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، من عصر الصحابة إلى عصره.

ج- ذكر أنواع جرح الضعفاء وقد بلغت هذه الأنواع عشرين نوعا. وذكر إثبات النصرة للطائفة المنصورة إلى قيام الساعة وفسرها بأهل الحديث.

ح- ختم تلك المقدمة بذكر أجناس من أحاديث الثقات التي لا يجوز الاحتجاج بها عند التفرد، وذكر من ذلك ستة أجناس.

نماذج من الكتاب[1]:

(باب الألف)

قال أبو حاتم: فمن الضعفاء من المحدثين ممن ابتدأ اسمه على الألف:

1 – أبان بن أبي عياش من أهل البصرة، كنيته أبو إسماعيل، واسم أبيه فيروز مولى لعبد القيس.

يحدث عن أنس والحسن، روى عنه الثوري والناس.

وكان من العُبَّاد الذين يسهر الليل بالقيام ويطوي النهار بالصيام.

سمع عن أنس بن مالك أحاديث، وجالس الحسن فكان يسمع كلامه ويحفظه، فإذا حدث ربما جعل كلام الحسن الذي سمعه من قوله عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو لا يعلم، ولعله روى عن أنس أكثر من ألف وخمسمائة حديث ما لكبير شيء منها أصل يرجع إليه.

أخبرنا الحسن بن سفيان قال: سمعت معاذ بن شعبة يقول: قال أبو داود: جاء عباد بن صهيب إلى شعبة فقال: إن لي إليك حاجة. فقال: ما هي؟ قال: تكف عن أبان بن أبي عياش. فقال: أنظرني ثلاثة أيام. ثم جاء بعد الثالث فقال: نظرت فيما قلتَ فرأيته أنه لا يحل السكوت عنه.

سمعت محمد بن عبد الرحمن يقول: سمعت الحسين بن الفرج يقول: عن سليمان ابن حرب عن حماد بن زيد قال: جاءني أبان بن أبي عياش فقال: أحب أن تكلم شعبة أن يكف عني. قال: فكلمته فكف عنه أياما ، فأتاني في بعض الليل؛ فقال: إنك سألتني أن أكف عن أبان، وإنه لا يحل الكف عنه، فإنه يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

حدثنا محمد بن إدريس الشامي ثنا سويد بن سعيد ثنا علي بن مسهر قال: سمعت أنا وحمزة الزيات من أبان بن أبي عياش ألف حديث، فلقيتُ حمزة فقال:

([1]) المجروحين ج1 ص96-100.

رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في النوم فعرضتها عليه فما عرف منها إلا خمسة أحاديث.

أخبرنا محمد بن إسحاق الثقفي قال: سمعت الحسن بن الربيع يقول: سمعت يزيد ابن هارون يقول: سمعت شعبة يقول: لأن أزني أحب إلي من أن أحدث عن أبان ابن أبي عياش.

أخبرنا عمر بن محمد الهمداني ثنا عمرو بن علي قال: كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عن أبان بن أبي عياش.

أخبرنا محمد بن صالح الحنبلي ثنا أحمد بن زهير عن يحيى بن معين قال: أبان بن أبي عياش ليس بشيء.

قال أبو حاتم: فمن تلك الأشياء التي سمعها من الحسن فجعلها عن أنس أنه روى عن أنس بن مالك قال: خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على ناقته الجدعاء، فقال في خطبته: أيها الناس كأن الحق فيها على غيرنا وجب، وكأن الموت على غيرنا كتب، وكأن الذي نشيع من الأموات سَفْرٌ عما قليل إلينا راجعون، نبوئ أجداثهم ونأكل تراثهم وكأنا مخلدون بعدهم، قد نسينا كل واعظة، وأمنا كل جائحة، طوبى لمن شغله عيبه عن عيوب الناس، وأنفق مالا اكتسبه من غير معصية، وخالط أهل الفقه والحكمة، وجانب أهل الذل والمعصية، وطوبى لمن أذل نفسه وحسنت خليقته، وصلحت سريرته، وعزل عن الناس شره، وطوبى لمن عمل بعلمه، وأنفق الفضل من ماله، وأمسك الفضل من قوله، ووسعته السنة، ولم يعدها إلى بدعة.

وروى عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "اسم الله الأعظم قول العبد اللهم إني أسألك بأن لك الحمد لا اله أنت بديع السماوات والأرض ذو الجلال والإكرام". ثم قال: "والله إنها اسم الله الذي إذا سئل به أعطى وإذا دعا به أجاب".

أخبرناه محمد بن الحسن اللخمي ثنا أحمد بن زيد الخزار الرملي ثنا ضمرة ثنا يحيى بن راشد عن أبان عن أنس بن مالك.

2 – أبان بن عبدالله الرقاشي، والد يزيد الرقاشي، عداده في أهل البصرة، يروي عن أبي موسى الأشعري، روى عنه ابنه يزيد الرقاشي.

زعم يحيى بن معين أنه ضعيف، وهذا شيء لا يتهيأ لي الحكم به؛ لأنه لا راوي له عنه إلا ابنه يزيد، ويزيد ليس بشيء في الحديث، فلا أدري التخليط في خبره منه أو من أبيه، على أنه لا يجوز الاحتجاج بخبره على الأحوال كلها؛ لأنه لا راوي له غيرُ ابنه.

3 – أبان بن نهشل البصري، يروي عن إسماعيل بن أبي خالد، روى عنه نصر بن الحسين البخاري.

منكر الحديث جدا ؛ يروى عن ابن أبي خالد والثقات ما ليس من أحاديثهم، لا يجوز الاحتجاج به، ولا الرواية عنه بحال إلا على سبيل الاعتبار.

روى عن ابن أبي خالد عن الأعمش عن شقيق عن حذيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إياكم والزنا فإن فيه ست خصال؛ ثلاث في الدنيا، وثلاث في الآخرة، فأما اللواتي في الدنيا فإنه يذهب البهاء ويقطع الرزق ويورث الفقر، وأما اللواتي في الآخرة فسخط الرب عز وجل وسوء الحساب والخلود في النار". روى عنه نصر بن الحسين البخاري، وهذا لا أصل له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

4 – أبان بن المُحَبّر، شيخٌ يروي عن نافع، روى عنه مروان بن معاوية.

يأتي عن نافع وغيره من الثقات ما ليس من أحاديثهم؛ حتى لا يشك المتبحر في هذه الصناعة أنه كان يعملها.

لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار، وهو الذي يروي عن نافع عن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "كم من حوراء عيناء ما كان مهرها إلا قبضة من حنطة أو مثلها من تمر". روى عنه مروان بن معاوية الفزاري.

وهو الذي روى عن أبي إسماعيل العبدي عن أنس بن مالك عن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الأسير ما كان في إساره فصلاته ركعتان حتى يموت أو يفك الله اساره". وهما جميعا باطلان.

5 – أبان بن سفيان المقدسي، يروي عن الفضيل بن عياض وثقات أصحاب الحديث أشياء موضوعة، روى عنهم فأكثر، روى عنه محمد بن غالب الأنطاكي.

يروي عن الفضيل بن عياض عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن عبدالله بن أبي أنه أصيبت ثنيته يوم أحد فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتخذ ثنية من ذهب.

وروي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن بن عمر قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصلي الإنسان إلى نائم أو متحدث.

رواهما عنه محمد بن غالب الأنطاكي، وهذان الخبران موضوعان، وكيف يأمر المصطفى صلى الله عليه وسلم باتخاذ الثنية من ذهب وقد قال: "إن الذهب والحرير محرمان على ذكور أمتي وحل لإناثهم"، وكيف ينهي عن الصلاة إلى النائم وقد كان صلى الله عليه وسلم يصلي بالليل وعائشة معترضة بينه وبين القبلة!

لا يجوز الاحتجاج بهذا الشيخ والرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار للخواص.

6 – أبان بن عبد الله البجلي، من أهل الكوفة، وهو الذي يقال له: أبان بن أبي حازم، يروي عن أبان بن تغلب وأهل الكوفة، روى عنه الثوري ووكيع والناس.

وكان ممن فحش خطؤه وانفرد بالمناكير، أخبرنا الهمداني قال: سمعت عمرو بن علي يقول: ما سمعت يحيى بن سعيد القطان يحدث عنه بشيء قط. يعني أبان البجلي.

7 – إبراهيم بن مسلم الهجري أبو إسحاق العبدي، من أهل الكوفة، يروي عن ابن أبي أوفى وأبي الأحوص، روى عنه أهل الكوفة.

كان ممن يخطيء فيكثر.

سمعت محمد بن محمود يقول: سمعت الدارمي يقول: قلت ليحيى بن معين فإبراهيم الهجري كيف حديثه؟ قال: ليس بشيء.

قال أبو حاتم: وهو الذي روى عن أبي الأحوص عن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إن هذا القرآن مأدبة الله عز وجل فتعلموا من مأدبة الله عز وجل ما

استطعتم، وإن هذا القرآن هو حبل الله عز وجل والدين البين والشفاء النافع، عصمة لمن تمسك به، ونجاة لمن تبعه، لا يعوج فيقوم، ولا يزيغ فيستعتب، ولا تنقضي عجائبه، اتلوه فإن الله عز وجل يأجركم بكل حرف عشر حسنات" قال ابن مسعود: الم ألف ولام وميم ثلاثون حسنة. ثنا ابن ذريح بعكبر ثنا أبو كريب ثنا ابن فضيل وابن الأجلح عن إبراهيم الهجري.

7- الكامل في ضعفاء الرجال

لابن عدي، الإمام الحافظ الكبير أبي أحمد عبد الله بن عَدِي بن عبد الله بن محمد بن مبارك الجرجاني، ويعرف أيضًا بابن القطان، أحد الجهابذة المرجوع إليهم في العلل والرجال ومعرفة الضعفاء.

ولد سنة سبع وسبعين ومائتين، وسمع سنة تسعين، وارتحل أولًا سنة سبع وتسعين.

قال حمزة السهمي: سألت الدارقطني أن يصنف كتابًا في الضعفاء؛ فقال: أليس عندك كتاب ابن عدي؟ فقلت: بلى؛ قال: فيه كفاية لا يزاد عليه.

قال حمزة السهمي: كان حافظًا متقنًا لم يكن في زمانه أحد مثله.

قال الخليلي: كان عديم النظير حفظًا وجلالة، سألت عبد الله بن محمد الحافظ: أيهما أحفظ, ابن عدي أو ابن قانع؟ فقال: زر قميص ابن عدي أحفظ من عبدالباقي

بن قانع.

قال الخليلي: وسمعت أحمد بن أبي مسلم الحافظ يقول: لم أر أحدا مثل أبي أحمد بن عدي، وكيف فوقه في الحفظ. وكان أحمد قد لقي الطبراني وأبا أحمد الحاكم، وقد قال لي: كان حفظ هؤلاء تكلفًا وحفظ ابن عدي طبعًا، زاد معجمه على ألف شيخ.

قال أبو الوليد الباجي: ابن عدي حافظ لا بأس به.

قال حمزة بن يوسف: توفي أبو أحمد في جمادى الآخرة سنة خمس وستين وثلاثمائة, وصلى عليه الإمام أبو بكر الإسماعيلي[1].

وكتابه هذا هو المعروف: بـ:الكامل في ضعفاء الرجال ، ذكر فيه كل من تكلم فيه ولو كان من رجال الصحيحين، وذكر في ترجمة كل واحد حديثا فأكثر من غرائبه ومناكيره، وهو أكمل كتب الجرح وعليه الاعتماد فيها وإلى ما يقول رجع المتقدمون والمتأخرون وقد جمع ابن طاهر أحاديثه ورتبها على حروف المعجم.

وذيل عليه –أعني على الكامل– أبو العباس أحمد بن محمد بن مفرج الأموي مولاهم الأندلسي الأشبيلي المعروف: بابن الرومية المتوفى: سنة 637هـ، وذلك في مجلد كبير سماه: الحافل في تكملة الكامل.

منهجه في كتابه:

1- بدأ كتابه رحمه الله بمقدمة نفيسة ومفيدة، ومن أهم ما اشتملت عليه:

أ- بيان منهجه فيما ذكر من التراجم.

ب- أورد أبوابا جامعة في الكذب وتشديد العقوبة فيه، وذكر فيها ثلاثين باباً كلها مفيدة.

ت- ذكر من استجاز لنفسه الكلام في الرجال، وقبل الناس قولهم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم طبقةً طبقةً إلى زمانه رحمه الله،

([1]) تذكرة الحفاظ: للذهبي (3/ 102).

وذكر فضائلهم، والمعنى الذي به يستحقون الكلام في الرجال وتسليم الأئمة لهم بذلك.

ث- بيّن صفة من يؤخذ عنه العلم، والنهي عن أخذ العلم عمن لا يرضى عنه، لأن العلم دين.

2- قال رحمه الله في بيان منهجه في كتابه بأنه:

أ- يذكر في هذا الكتاب كل من ذُكر بِضَرْبٍ من الضَعف.

ب- ومن اختُلف فيه فَجَرحه البعضُ وعدَّله البعض الآخر، فإنه يجتهد في بيان الرجح من غير محاباة، قال: "فلعل من قبَّح أمره أو حسَّنه تحامل عليه أو مال إليه".

ت- يذكر لكل رجلٍ منهم مما رواه ما يُضعَّف من أجله، أو يلحقه بروايته له اسم الضعف؛ قال: "لحاجة الناس إليها؛ لأقرِّبه على الناظر فيه". على طريقة من قَبْله ومعاصريه كالبخاري، وابن أبي حاتم، وابن حبان في الاكتفاء بالترتيب على الحرف الأول من الاسم فقط.

ث- وصنفه على حروف المعجم؛ ليكون أسهل على من طلب راويًا منهم.

ج- قال: "ولا يبقى من الرواة الذين لم أذكرهم إلا من هو ثقة أو صدوق، وإن كان ينسب إلى هوىً هو فيه متأوِّل.

نماذج من الكتاب[1]:

من ابتداء أساميهم ألف ممن يُنسب إلى من الضعف

مَن اسْمُه أَحْمَدُ.

1- أَحْمَدُ بْنُ بَشِيرٍ.

مَوْلَى عَمْرو بْنِ حُرَيْثٍ كُوفِيٌّ يُقَالُ: كُنْيَتُهُ أَبُو إِسْمَاعِيلَ، وَيُقَالُ: أَبُو بَكْرٍ، وَهو أَصَحُّ.

حَدَّثَنَا مُحَمد بْنُ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ السُّكَّرِيُّ، حَدَّثَنا عُثْمَانُ بْنُ سَعِيد الدارمي، قالَ: قُلتُ ليحيى بن مَعِين: فعطاء ابن المُبَارك تَعْرِفُهُ؟ قَالَ: مَنْ يَرْوِي عَنْهُ؟ قُلْتُ: ذَاكَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ بْنُ بَشِيرٍ قَالَ: كَأَنَّهُ يَتَعَجَّبُ مِنْ ذِكْرِي أَحْمَدَ بْنَ بَشِيرٍ؟ فَقَالَ: لاَ أَعْرِفُهُ.

قَالَ عُثْمَانُ: أَحْمَدُ بْنُ بَشِيرٍ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ ثُمَّ قَدِمَ بَغْدَادَ، وَهو مَتْرُوكٌ.

ذِكْرُ أَحَادِيثِهِ الْمُنْكَرَةِ:

حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْمُحَامِلِيُّ، حَدَّثَنا أَبُو السَّائِبِ سَلْم بْنُ جُنَادة، قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ بَشِيرٍ، حَدَّثَنا الأَعْمَش عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ عَنْ عَطاء، عَن جَابِرٍ، قَال: قَال رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: تَعَبَّدَ رَجُلٌ فِي صومعةٍ فَمَطَرَتِ السَّمَاءُ فَأَعْشَبَتِ الأَرْضُ، فَرَأَى حِمَارًا يَرْعَى، فَقَالَ: يَا رَبُّ لَوْ كَانَ لَكَ حِمَارٌ أَرْعَيْتُهُ مَعَ حِمَارِي؟ فَبَلَغَ ذَلِكَ نَبِيًّا مِنْ أَنْبِيَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَأَرَادَ أَنْ يَدْعُوَ عَلَيْهِ فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: إِنَّمَا أُجَازِي الْعِبَادَ عَلَى قَدْرِ عُقُولِهِمْ.

قَالَ الشَّيْخُ(ابن عدي): وَهَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، لا يَرْوِيهِ بَهَذَا الإِسْنَادِ غَيْرُ أَحْمَدَ ابْنِ بَشِيرٍ، وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الْحُسَيْنُ بْنُ عَبد الأَوَّلِ الْكُوفِيُّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ بَشِيرٍ.

حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ مُحَمد بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عُثْمَانَ الْمَدْيَنِيُّ بِمِصْرَ، حَدَّثَنا يَحْيى بْنُ سُلَيْمَانَ الْجُعْفِيُّ، قَال: حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ بَشِيرٍ، حَدَّثَنا مِسْعَرٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مِرْثَدٍ، عن ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَال: قَال رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَوْ وُزِنَ دُمُوعُ آدَمَ

([1])الكامل في ضعفاء الرجال: تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، عبد الفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، سنة 1418ه 1997م. ج1 ص269 وما بعدها.

بِجَمِيعِ دُمُوعِ وَلَدِهِ لَرَجَحَ دُمُوعُهُ عَلَى جَمِيعِ دُمُوعِ وَلَدِهِ.

قَالَ الشَّيْخُ: وَهَذَا الْحَدِيثُ لَمْ يَأْتِ بِهِ عَنْ مِسْعَر مَوْصُولا غَيْرُ أَحْمَدَ بْنِ بَشِيرٍ، وَعَنْ أَحْمَدَ بْنِ بَشِيرٍ غَيْرُ يَحْيى بْنُ سُلَيْمَانَ هَذَا، فَلا أَدْرِي الْوَهْمَ مِنْ أَحْمَدَ أَوْ مِنْ يَحْيى وَأَكْثَرُ ظَنِّي أَنَّهُ مِنْ أَحْمَدَ.

حَدَّثَنَاهُ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمد الْفِرْيَابِيُّ، حَدَّثَنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ (ح) وَحَدَّثَنا مُحَمد بْنُ عَلِيٍّ الْحَفَّارُ، حَدَّثَنا أَبُو هَمَّامٍ الْوَلِيدُ بْنُ شُجَاعٍ، قَالا: حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ بَشِيرٍ، حَدَّثَنا مِسْعَر، حَدَّثني عَلْقَمَةَ بْنِ مِرْثَدٍ، عن ابْنِ بُرَيْدَةَ قَالَ: لَوْ عُدِلَ بُكَاءُ أَهْلِ الأَرْضِ بِبُكَاءِ دَاوُدَ مَا عَدَلَهُ، وَلَوْ عُدِلَ بُكَاءُ دَاوُدَ وَبُكَاءُ أَهْلِ الأَرْضِ بِبُكَاءِ آدَمَ حِينَ أُهْبِطَ إِلَى الأَرْضِ مَا عدله.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: بِبُكَاءِ آدَمَ حِينَ أُهْبِطَ إِلَى الأَرْضِ مَا عَدَلَهُ. قَالَ الشَّيْخُ: وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ بُرَيْدَةَ، ولاَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ أَصَحُّ.

قَالَ الشَّيْخُ: وَهَذَانِ الْحَدِيثَانِ أَنْكَرُ مَا رُوِيَ لأَحْمَدَ بْنِ بَشِيرٍ، وَلَهُ أَحَادِيثُ أُخَرُ قَرِيبَةٌ مِنْ هَذَيْنِ.

حَدَّثَنَا عَبد اللَّهِ بْنُ مُحَمد بْنِ نَاجِيَةَ، حَدَّثَنا نَصْرُ بْنُ عَبد الرَّحْمَنِ الْوَشَّاءُ، حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ بَشِيرٍ عَنْ عِيسَى بْنِ مَيْمُونٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمد عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لاَ يَنْبَغِي لِقَوْمٍ يَكُونُ أَبُو بَكْرٍ فِيهِمْ أَنْ يَؤُمَّهُمْ غَيْرُهُ.

حَدَّثَنَا عَبد اللَّهِ بْنُ مَيْمَونِ بْنِ الأَصْبَغِ النَّصِيبِيِّ، حَدَّثَنا الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ، حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ بَشِيرٍ، عَنْ عَمْرو بْنِ حُرَيْثٍ عَنْ عِيسَى بْنِ مَيْمُونٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمد عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُكْثِرُ هَذَا الدُّعَاءَ: اللَّهُمَّ اجْعَلْ أَوْسَعَ رِزْقِكَ عَلَيَّ عِنْدَ كبر سني وانقطاع عمري.

قَالَ الشَّيْخُ: وَهَذَانِ الْحَدِيثَانِ عَنْ عِيسَى بْنِ مَيْمُونٍ، عَنِ الْقَاسِمِ يَرْوِيهِمَا أَحْمَدُ ابْنُ بَشِيرٍ، عَنْ عِيسَى.

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَعِيد بْنِ بَشِيرٍ، حَدَّثَنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عِيسَى الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنا أَحْمَدُ ابْنُ بَشِيرٍ، حَدَّثَنا شَبِيبُ بْنُ بِشْرٍ، عَن أَنَس بْنِ مَالِكٍ، قَال: قَال رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لأُمَّتِي فِي غُدُوِهَا.

قَالَ الشَّيْخُ: وَهَذَا الْحَدِيثُ لا يُعْرَفُ إِلا مِنْ رِوَايَةِ أَحْمَدَ بْنِ بَشِيرٍ وَعَنْبَسَةُ بْنُ عَبد الرَّحْمَنِ، عَنْ شَبِيبِ بْنِ بِشْرٍ.

حَدَّثَنَا مُحَمد بْنُ اللَّيْثِ الْجَوْهَرِيُّ، حَدَّثَنا مُحَمد بْنُ طريف الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ بَشِيرٍ، عن مُحَمد بن أبي إِسْمَاعِيلَ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَال: قَال رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لاَ حَوْلَ ولاَ قُوَّةَ إِلا بِاللَّهِ كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ.

قَالَ الشَّيْخُ: وَهَذَا الْحَدِيثُ أَيضًا لا يُعْرَف إِلا مِنْ حَدِيثِ أَحْمَدَ بْنِ بَشِيرٍ.

حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنا أَبُوالسَّائِبِ سَلْم بْنُ جُنَادة قَالَ: زعم أحمد ابن بَشِيرٍ عَنْ مُجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيُّ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللهِ، مَنْ أَسْرَعُ النَّاسِ هَلاكًا؟ قَالَ: قَوْمُكِ، قُلْتُ: وَمَا بَقَاءُ النَّاسِ بَعْدَهُمْ؟ قَالَ: كَبَقَاءِ الْحِمَارِ إِذَا كُسِرَ صُلْبُهُ.

قَالَ الشَّيْخُ: وَهَذَا الْحَدِيثُ أَيضًا يَرْوِيهِ أَحْمَدُ بْنُ بَشِيرٍ.

قَالَ الشَّيْخُ: وَأَحْمَدُ بْنُ بَشِيرٍ لَهُ أَحَادِيثُ صَالِحَةٌ، وَهَذِهِ الأَحَادِيثُ الَّتِي ذَكَرْتُهَا أَنْكَرُ مَا رَأَيْتُ لَهُ، وَهو فِي الْقَوْمِ الَّذِينَ يُكْتَبُ حَدِيثُهُمْ.

2- أَحْمَدُ بْنُ مَيْسَرَةَ أَبُو صَالِحٍ.

لَيْسَ بِالْمَعْرُوفِ إِلا فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ.

حَدَّثَنَا عَبد الْوَهَّابِ بْنُ عِصَامِ بْنِ الْحَكَمِ، حَدَّثَنا أَبُو طَالِبٍ أَحْمَدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قالَ: سَألتُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مَيْسَرَةَ الذي يروي عنه سُرَيْج، وَرَوَى عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ مَوْلَى التَّوْأَمَةُ، عنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: رَخَصَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْهَمْيَانِ لِلْمُحْرِمِ؟ فَقَالَ: لاَ أَعْرِفُهُ.

حَدَّثَنَا مُحَمد بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ الأَهْوَازِيُّ، حَدَّثَنا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ بَحْرٍ، حَدَّثَنا سُرَيج بْنُ النُّعْمان، حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ مَيْسَرَةَ أَبُو صَالِحٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ صَالِحٍ مَوْلَى التَّوْأَمَةُ، عنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: رُخِصَّ فِي الْهَمْيَانِ لِلْمُحْرِمِ يَشُدُّ فِيهِ نَفَقَتَهُ.

قَالَ الشَّيْخُ: وَأَحْمَدُ بْنُ مَيْسَرَةَ هَذَا لا يُعْرَفُ إِلا بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَلَيْسَ بِالْمَعْرُوفِ

وَرُوِيَ مَوْقُوفًا وَهُوَ أَشْبَهُ، عَلَى أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ قَدْ رَوَاهُ عَنْ صَالِحٍ مَوْلَى التَّوْأَمَةِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي يَحْيى، وَإِبْرَاهِيمُ يَحْتَمِلُ لِضَعْفِهِ، وَزِيَادُ بْنُ سَعْدٍ لا يَحْتَمِلُ لأَنَّهُ ثِقَةٌ، وَهو مُنْكَرٌ من حديث زياد.

3- أحمد بن خازم.

أَظُنُّهُ مَدْيَنِيًّا وَيُقَالُ: مُزَنِيٌّ مُعَافِرِيٌّ مِصْرِيٌّ، لَيْسَ بِالْمَعْرُوفِ، يُحَدِّثُ عَنْهُ ابْنُ لَهِيعَةَ، وَيُحَدِّثُ أَحْمَدُ هَذَا عَنْ عُمَرو بْنِ دِينَارٍ، وَعَبد اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ وَعَطَاءٌ، وَابْنُ الْمُنْكَدِرِ وَصَفْوَانُ بْنُ سُلَيْمٍ بأحاديث عامتها مستقيمة.

أنبأناه بذلك مُحَمد بن موسى الحضرمي عَنْ رَوْحِ بْنِ الْفَرَجِ، عَنْ يَحْيى بْنِ عَبداللَّهِ بْنِ بُكَير، عنِ ابْنِ لَهِيعَة عَنْهُ.

حَدَّثَنَا مُحَمد بْنُ مُوسَى الْحَضْرَمِيُّ، حَدَّثَنا رَوْحُ بْنُ الْفَرَجِ، حَدَّثَنا يَحْيى بْنُ عَبد اللَّهِ بْنِ بُكَير، حَدَّثَنا ابْنُ لَهِيعَة، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ خازم، عَنْ مُحَمد بْنِ الْمُنْكَدِرِ وَصَفْوَانَ ابْنِ سُلَيْمٍ، عَن أَنَس بْنِ مَالِكٍ، قَال: قَال رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بُعِثْتُ عَلَى إِثْرِ ثَمَانِيَةِ آلافٍ مِنَ الأَنْبِيَاءِ، مِنْهُمْ أَرْبَعَةُ آلافٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ.

قَالَ الشَّيْخُ: وَرَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ هَارُونَ الزَّيْنَبِيُّ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ، عنِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ وَصَفْوَانُ، نَحْوَهُ. وَقَالَ زَكَرِيَّا بْنُ عَدِّي، عَنْ مُسْلِمٍ عَنْ زِيَادٍ، عنِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ عَنْ صَفْوَانَ، نَحْوَهُ.

4- أَحْمَدُ بْنُ كِنَانَةَ:

شَامِيٌّ، مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، وَلَيْسَ بِالْمَعْرُوفِ.

حَدَّثَنَا طَاهِرُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ نَاصِحٍ الطَّبَرَانِيُّ، حَدَّثَنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ سَلَمَةَ، حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ كِنَانَةَ، عَنْ مقسمٍ، عنِ ابْنِ عُمَر، أَن النَّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيه وسَلَّم قَال: إِذَا ذَهَبَ الإِيمَانُ مِنَ الأَرْضِ وُجِدَ بِبَطْنِ الأُرْدُنِ.

قَالَ الشَّيْخ: وَهَذَا حَدِيثٌ منكر.

حَدَّثَنَا يَحْيى بْنُ عَبد الرَّحْمَنِ بن نادية الْحَرَّانِيُّ، حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ عَبد الرَّحْمَنِ بْنِ مُفَضَّلٍ، حَدَّثَنا عُثْمَانُ الطَّرَائِفِيُّ، حَدَّثَنا أَحْمَدُ الشَّامِيُّ، عَنْ مُحَمد بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ

جَابِرٍ، قَال: قَال رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَا أُطْعِمَ طَعَامٌ عَلَى مَائِدَةٍ، ولاَ جُلِسَ عَلَيْهَا وَفِيهَا اسْمِي إِلا قُدِّسُوا كُلَّ يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ".

حَدَّثَنَا يَحْيى بْنُ عَبد الرَّحْمَنِ بْنِ نَاجِيَةَ، حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ عَبد الرَّحْمَنِ بْنِ مُفَضَّلٍ، حَدَّثَنا عُثْمَانُ الطَّرَائِفِيُّ، حَدَّثَنا أَحْمَدُ الشَّامِيُّ، عَن أَبِي الطُّفَيْلِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَال: قَال رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ قَطُّ فِي مَشُورَةٍ فِيهِمْ رَجُلٌ اسْمُهُ مُحَمد، لَمْ يُدْخِلُوهُ فِي مَشُورَتِهِمْ إِلا لَمْ يُبَارَك لَهُمْ فِيهِ".

قَالَ الشَّيْخُ: وَهَذَانِ الْحَدِيثَانِ لَيْسَا مَحْفُوظَيْنِ، وَأَحْمَدُ الشَّامِيُّ هَذَا هُوَ ابْنُ كِنَانَةَ، الَّذِي يَرْوِي عَنْهُ الْوَلِيدُ بْنُ سَلَمَةَ، وَسَمِعْتُ أَبَا عَرُوبة يَقُولُ: كان عُثْمَانُ الطَّرَائِفِيُّ يَرْوِي عَنْ مَجْهُولِينَ وَعِنْدَهُ عَجَائِبُ، وَهو فِي الْجَزْرِيِّينَ كَبَقِيَةَ فِي الشَّامِيِّينَ، لأَنَّ بَقِيَةَ أَيضًا يَرْوِي عَنْ مَجْهُولِينَ وَعِنْدَهُ عجائب.

5- أَحْمَدُ بْنُ أَبِي نَافِعٍ أَبُو سَلَمَةَ الْمَوْصِلِيُّ.

سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ عَلِيِّ بْنِ الْمُثَنَّى يَقُولُ: قَدْ رَأَيْتُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي نَافِعٍ، وَلَمْ يَكُنْ مُوضِعًا لِلْحَدِيثِ.

حَدَّثني أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ الْقُمِّيُّ، حَدَّثَنا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الرَّازِيُّ، هُوَ ابْنُ الْجُنَيْدِ، حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي نَافِعٍ أَبُو سَلَمَةَ الْمَوْصِلِيُّ (ح) وَحَدَّثَنا مُحَمد بْنُ مُنِيرٍ الْمَطِيرِيُّ قَالَ: كُتِبَ إِلَيَّ مُحَمد بْنِ أَبِي طَاهِرٍ الْبَلَدِيِّ، حَدَّثَنا أَبُو سَلَمَةَ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي نَافِعٍ الْمَوْصِلِيُّ، حَدَّثَنا عَفِيفُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيّ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عن ابْنِ عُمَر، قَال: قَال رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لاَ يُحَصِّنُ أَهْلُ الشِّرْكِ بِاللَّهِ شَيْئًا".

قَالَ الشَّيْخُ: وَهَذَا حَدِيثٌ رُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي نَافِعٍ، عَنْ مُعَافَى بْنِ عِمْرَانَ، عَنِ الثَّوْرِيّ، وَهو مُنْكَرٌ مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيّ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ بِهَذَا الإِسْنَادِ.

حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ زُفَرَ، حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ التَّغْلُبِيُّ، حَدَّثَنا أَحْمَدُ ابْنُ أَبِي نَافِعٍ، حَدَّثَنا قَاسِمٌ الْجَرْمِيُّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: كَنَانِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَبِي عِيسَى.

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَير الدِّمَشْقِيُّ، حَدَّثني عُثْمَانُ بْنُ خَرْزَاذَ، قَال: حَدَّثني أَحْمَدُ بْنُ أَبِي نَافِعٍ، حَدَّثَنا مُعَافَى بْنُ عِمْرَانَ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مِعْدَانَ، عَنْ عَبد اللَّهِ بْنِ بُسْر، عَنْ أُخْتِهِ قَالَتْ: قَال رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَسُئِل: أَيُّ الصَّلاةِ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: "فِي بَيْتِهِ إِذَا أُرِيد بها وجه الله".

قَالَ الشَّيْخُ: وَهَذَانِ الْحَدِيثَانِ غَيْرُ مَحْفُوظَيْنِ، وَأَحْمَدُ بْنُ أَبِي نَافِعٍ مُتَقَارِبُ الَحدِيثِ، لَيْسَتْ أَحَادِيثُهُ بِالْمُنْكَرِ جدا.

8- ميزان الاعتدال في نقد الرجال

للحافظ الذهبي؛ محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، شمس الدين، أبي عبد الله، الإمام المؤرّخ، المحدّث، المحقّق، المتقن الكبير، صاحب «تاريخ الإسلام»، و«سير أعلام النبلاء»، والكثير من المصنفات النافعة المفيدة.

ولد بدمشق سنة ثلاث وسبعين وستمائة.

وحينما بلغ الثامنة عشرة من عمره توجهت عنايته إلى طلب العلم، فسمع ما لا يحصى كثرة من الكتب والأجزاء، ولقي العديد من الشيوخ والشيخات، ورحل في طلب العلم داخل البلاد الشامية منذ سنة ثلاث وتسعين وستمائة، فسمع ببعلبك، وحلب، وحمص، وحماة، وطرابلس، والكرك، والمعرّة، وبصرى، ونابلس، والرملة، والقدس، وتبوك.

ورحل إلى البلاد المصرية سنة خمس وتسعين وستمائة فوصلها في رجب، وعاد منها في ذي القعدة.

وتوجه إلى البيت الحرام لأداء فريضة الحج، وذلك سنة ثمان وتسعين وستمائة، وسمع هنالك من مجموعة من الشيوخ.

قال تاج الدين السبكي: اشتمل عصرنا على أربعة من الحفّاظ وبينهم عموم وخصوص، المزّي، والبرزالي، والذهبي، والشيخ الوالد ، لا خامس لهم في عصرهم، قال: "فأما أستاذنا أبو عبد الله، فبصر لا نظير له، وكنز هو الملجأ إذا نزلت المعضلة، إمام الوجود حفظا، وذهب العصر معنى ولفظا، وشيخ الجرح والتعديل، ورجل الرجال في كل سبيل، كأنما جمعت الأمة في صعيد واحد، فنظرها ثم أخذ يخبر عنها إخبار من حضرها، وكان محطّ رحال المعنت، ومنتهى رغبات من تعنّت، تعمل المطي إلى جواره، وتضرب البزل المهارى أكبادها فلا تبرح أو تبيد نحو داره، وهو الذي خرّجنا في هذه الصناعة، وأدخلنا في عداد الجماعة، جزاه الله عنّا أفضل الجزاء، وجعل حظّه من عرصات الجنان موفر الأجزاء، وسعده بدرا طالعا في سماء العلوم، يذعن له الكبير

والصغير من الكتب، والعالي والنازل من الأجزاء".

توفي الذهبي رحمه الله يوم الاثنين الثالث من ذي القعدة سنة ثمان وأربعين وسبعمائة بدمشق، وأضرّ قبل موته بيسير[1].

أهمية ميزان الاعتدال[2]:

هو كتاب –كما وصفه مؤلفه– جليل مبسوط، في إيضاح نقلة العلم النبوي، وحملة الآثار، ألفه بعد كتابه المنعوت بـ: المغني في الضعفاء، فقد صنف الذهبي كتابه: (ديوان الضعفاء)، ثم: (ذيل ديوان الضعفاء)، ثم ضم الذيل إلى الأصل مع زيادات في (المغني في الضعفاء)؛ ثم ختم ذلك بكتابه العظيم (ميزان الاعتدال في نقد الرجال)، الذي ذكر فيه ما هو على شرطه مما بلغه علمه؛ حيث إن الأمر أعظم من أن يحاط به كله، كما قال الذهبي في ذيل ديوان الضعفاء: "وهذا شيء لا سبيل إلى استيعابه، وإنما هو بحسب ما عرفت".

ولجليل قدر (الميزان)، ولعظيم شموله، ولكونه ثمرة جهود متواصلة من علماء الأمة في تمييز الضعفاء ومعرفة المجروحين من القرون الأولى إلى عصر الإمام الذهبي؛ جعل العلماء (الميزان) إمام كتب الضعفاء والمجروحين، وأصلا أصيلا لمعرفة المتكلم فيهم من الناقلين.

بل بلغ الأمر إلى درجة أن اعتبر بعض أهل العلم عدم وجود راوٍ في (ميزان) الذهبي دليلا على توثيقه! كما فعل الهيثمي (ت807هـ) في كتابه (مجمع الزوائد)، حيث قال فيه: "ومن كان من مشايخ الطبراني في (الميزان) نبهت إلى ضعفه، ومن لم يكن في (الميزان) ألحقته بالثقات الذين بعده". وذلك منهم استرواحا إلى استيعاب (الميزان)، واطمئنانا إلى عظيم إحاطته!!

وهو في مجلدين أو ثلاثة، سلك فيه الذهبي مسلك ابن عدي في ذكر كل من

([1]) طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين السبكي، ج9 ص100-101، شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لابن العماد الحنبلي ج1 ص61.

([2]) انظر: مقدمة ميزان الاعتدال، وذيل لسان الميزان: «رواة ضعفاء أو تكلم فيهم، لم يذكروا في كتب الضعفاء والمتكلم فيهم»: حاتم بن عارف بن ناصر الشريف العوني، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، ط1، سنة 1418هـ، ص8-9.

تكلم فيه وإن كان ثقة، وأتى في بعض تراجمه أيضا بحديث أو أكثر من غرائب صاحب الترجمة ومناكيره.

وفاته جماعة ذيلهم عليه الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت 806هـ) في مجلد.

وعمل شيخ الإسلام ابن حجر لسان الميزان ضمنه الميزان وزوائد في مجلدين أو ثلاثة.

واختصر اللسان –في مجلد كبير– أبوزيد عبد الرحمن بن أبي العلاء إدريس بن محمد العراقي الحسيني الفاسي المتوفى: سنة أربع وثلاثين ومائتين وألف.

واختصر الميزان الحافظ برهان الدين الحلبي سماه: نثل الهميان في معيار الميزان، لكنه كما قال الحافظ ابن حجر: لم يمعن النظر فيه.

ثم انتهى الأمر إلى الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، فضم (ذيل الميزان) لشيخه العراقي إلى أصله (الميزان)، مع زيادات كثيرات وتحريرات مفيدات، في كتابه الجليل (لسان الميزان).

إلا أن الحافظ ابن حجر حذف من (اللسان) كلَّ من تكلم فيه من رجال كتابه (تهذيب التهذيب) من رجال أصحاب الكتب الستة؛ لأنه لم ير إعادة تراجمهم في (اللسان) بعد أن كان قد بسطها في (التهذيب) [1].

([1]) ذيل لسان الميزان: ص8-9.

منهجه[1]:

أ- رتبه على حروف المعجم حتى في الآباء، ليقرب تناوله.

ب- وقال: طولت العبارة، وفيه أسماء عدة من الرواة زائدا على من في المغني، زدت معظمهم من الكتاب الحافل المذيل على الكامل لابن عدي.

ت- يشير إلى من أخرج روايات المترجم له من الستة، قال: "ورمزت على اسم الرجل من أخرج له في كتابه من الأئمة الستة: البخاري، ومسلم، وأبي داود، والنسائي، والترمذي، وابن ماجه برموزهم السائرة، فإن اجتمعوا على إخراج رجل فالرمز (ع) وإن اتفق عليه أرباب السنن الأربعة فالرمز (عو)".

ث- يذكر فيه من تُكلّم فيه مع ثقته وجلالته بأدنى لين، وبأقل تجريح، قال: "فلولا أن ابن عدي أو غيره من مؤلفي كتب الجرح ذكروا ذلك الشخص لما ذكرته لثقته، ولم أر من الرأي أن أحذف اسم أحد ممن له ذِكْرٌ بتليين ما في كتب الأئمة المذكورين، خوفًا من أن يتعقب عليّ، لا أني ذكرته لضعف فيه عندي، إلا ما كان في كتاب البخاري وابن عدي وغيرهما – من الصحابة فإني أسقطهم لجلالة الصحابة، ولا أذكرهم في هذا المصنف، فإن الضعف إنما جاء من جهة الرواة إليهم".

ج- قال: "وكذا لا أذكر في كتابي من الأئمة المتبوعين في الفروع أحدًا لجلالتهم في الإسلام وعظمتهم في النفوس، مثل أبي حنيفة، والشافعي، والبخاري، فإن ذكرت أحدا منهم فأذكره على الإنصاف، وما يضره ذلك عند الله ولا عند الناس، إذ إنما يضر الإنسان الكذب، والإصرار على كثرة الخطأ، والتجري على تدليس الباطل، فإنه خيانة وجناية، والمرء المسلم يطبع على كل شئ إلا الخيانة والكذب".

ح- قال: "وقد احتوى كتابي هذا على:

([1]) انظر خطبة المصنف في أول ميزان الاعتدال.

1. ذكر الكذابين الوضاعين المتعمدين قاتلهم الله.
2. وعلى الكاذبين في أنهم سمعوا ولم يكونوا سمعوا.
3. ثم على المتهمين بالوضع أو بالتزوير.
4. ثم على الكذابين في لهجتهم لا في الحديث النبوي.
5. ثم على المتروكين الهلكى الذين كثر خطؤهم وترك حديثهم ولم يعتمد على روايتهم.
6. ثم على الحفاظ الذين في دينهم رقة، وفي عدالتهم وَهَنٌ.
7. ثم على المحدثين الضعفاء من قبل حفظهم، فلهم غلط وأوهام، ولم يترك حديثهم، بل يقبل ما رووه في الشواهد والاعتبار بهم لا في الأصول والحلال والحرام.
8. ثم على المحدثين الصادقين أو الشيوخ المستورين الذين فيهم لين ولم يبلغوا رتبة الإثبات المتقنين.
9. ثم على خلق كثير من المجهولين ممن ينص أبو حاتم الرازي على أنه مجهول، أو يقول غيره: لا يعرف أو فيه جهالة أو يجهل، أو نحو ذلك من العبارات التي تدل على عدم شهرة الشيخ بالصدق، إذ المجهول غير محتج به.
10. ثم على الثقات الإثبات الذين فيهم بدعة.
11. أو الثقات الذين تكلم فيهم مَنْ لا يُلْتفتْ إلى كلامه في ذلك الثقة، لكونه تعنت فيه، وخالف الجمهور من أولى النقد والتحرير، فإنَّا لا نَدَّعِي العصمة من السهو والخطأ في الاجتهاد في غير الأنبياء".

خ- قال: "ولم أتعرض لذكر من قيل فيه: محله الصدق، ولا من قيل فيه: لا بأس به، ولا من قيل: هو صالح الحديث، أو يكتب حديثه، أو هو شيخ، فإن هذا وشبهه يدل على عدم الضعف المطلق".

د- "وكذلك من قد تكلم فيه من المتأخرين لا أورد منهم إلا من قد تبين ضعفه، واتضح أمره من الرواة، إذ العمدة في زماننا ليس على الرواة، بل على المحدثين والمقيدين والذين عرفت عدالتهم وصدقهم في ضبط أسماء السامعين.

ثم من المعلوم أنه لابد من صون الراوي وستره، فالحد الفاصل بين المتقدم والمتأخر هو رأس سنة ثلثمائة، ولو فتحتُ على نفسي تليين هذا الباب لما سلم معي إلا القليل، إذ الأكثر لا يدرون ما يروون، ولا يعرفون هذا الشأن، إنما سمعوا في الصغر، واحتيج إلى علو سندهم في الكبر، فالعمدة على من قرأ لهم، وعلى من أثبت طباق السماع لهم، كما هو مبسوط في علوم الحديث، والله الموفق، وبه الاستعانة، ولا قوة إلا به".

نماذج من الكتاب[1]:

حرف الألف

1 – أبان بن إسحاق المدني(ت)

عن الصباح بن محمد، وعنه يَعْلى بن عبيد.

قال ابن معين وغيره: ليس به بأس، وقال أبو الفتح الأزدي: متروك.

قلت: لا يترك؛ فقد وثقه أحمد والعجلي، وأبوالفتح يُسرف في الجرح، وله مصنف كبير إلى الغاية في المجروحين، جمع فأوعى، وجرح خلقا بنفسه لم يسبقه أحد إلى التكلم فيهم، وهو المُتَكَلَّمُ فيه، وسأذكره في المحمدين.

أخبرنا أحمد بن هبة الله، عن عبد المعز بن محمد، أنبأنا زاهر، أنبأنا أبو بكر البيهقي، أنبأنا جناح القاضي، حدثنا ابن دُحَيم، حدثنا أحمد بن أبي غَرَزَةَ، أنبأنا يَعْلَى، حدثنا أبان بن إسحاق عن الصباح بن محمد، عن مُرَّةَ الهَمْداني، عن ابن مسعود، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "استحيوا من الله حق الحياء" الحديث أخرجه الترمذي، والصباح واهٍ.

2 – أبان بن تغلب الكوفي (م، عو)

شيعي جلد، لكنّه صدوق، فلنا صِدقه وعليه بدعته.

وقد وثقه أحمد بن حنبل، وابن معين، وأبو حاتم، وأورده ابن عدي، وقال: كان غاليا في التشيع. وقال السعدي: زائغ مجاهر.

فلقائل أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع وحد الثقة العدالة والإتقان؟ فكيف يكون عدلا مَنْ هو صاحبُ بدعة؟

وجوابه أن البدعة على ضربين: فبدعة صغرى كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرف، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق؛ فلو رُدَّ حديثُ هؤلاء لذهب جملةٌ من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بيّنة.

([1]) ميزان الاعتدال ج1 ص5 وما بعدها. ورمز (ت) إشارة إلى الترمذي، و(م) مسلم، و(خ) البخاري، و(د) لأبي داود، و(س) للنسائي، و(ق) لابن ماجه، و(عو) السنن الأربعة، و(ع) للستة.

ثم بدعة كبرى، كالرفض الكامل والغلو فيه، والحط على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة.

وأيضاً فما أستحضر الآن في هذا الضرب رجلا صادقا ولا مأمونا، بل الكذب شعارهم، والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يقبل نقل من هذا حاله! حاشا وكلا.

فالشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب عليا رضي الله عنه، وتعرض لسبهم.

والغالي في زماننا وعرفنا هو الذي يكفر هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيخين أيضًا، فهذا ضالٌّ مُفْتَرٍ، ولم يكن أبان بن تغلب يعرض للشيخين أصلا، بل قد يعتقد عليًا أفضل منهما.

3 – أبان بن جبلة الكوفي أبو عبد الرحمن.

روى عن أبي إسحاق السبيعى.

ضعفه الدارقطني وغيره. وقال البخاري: منكر الحديث.

ونقل ابن القطان أن البخاري قال: كل من قلت فيه منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه.

4 – أبان بن حاتم الأُمْلُوكي.

من مشيخة أبي التقى اليزّي. روى عن عمر بن المغيرة.

مجهول.

ثم اعلم أن كلَّ من أقول فيه: مجهول، ولا أسنده إلى قائلٍ؛ فإن ذلك هو قول أبي حاتم فيه، وسيأتي من ذلك شيء كثير جدا فاعلمه، فإن عزوته إلى قائله كابن المديني وابن معين فذلك بين ظاهر، وإن قلت: فيه جهالة أو نُكرة، أو يُجهَل، أو لا يُعْرَف، وأمثال ذلك، ولم أعزه إلى قائل فهو من قبلي، وكما إذا قلت: ثقة، وصدوق، وصالح، ولين، ونحو ذلك، ولم أضفه.

5 – أبان بن خالد الحنفي، أخو عبد المؤمن بن خالد.

لينه أبو الفتح الأزدي.

روى أخوه عبد المؤمن عنه عن ابن بريدة، عن أبيه مرفوعًا: "لا تقوم الساعة حتى لا يعبد الله في الأرض مائة عام".

فهذا خبر منكر.

6 – أبان بن سفيان الموصلي، أصله بَصْريّ.

روى عن أبي هلال محمد بن سُليم.

قال الدارقطني: جَزَرّي متروك.

قلت: متى قيل فلان الجزري؛ فالمراد به غالبا: نسبته إلى إقليم الجزيرة التي هي جزيرة ابن عمر، بعض مدائنه، وأكبر مدائنه الموصل.

7 – أبان بن سفيان المقدسي.

عن الفضيل بن عياض والثقات.

قال أبو حاتم محمد بن حبان البستي الحافظ: روى أشياء موضوعة.

وعنه محمد ابن غالب الأنطاكي حديثين:

أحدهما: عن الفُضيل، عن هشام، عن أبيه، عن عبد الله بن عبد الله بن أبيّ: "أنه أصيبت ثنيَّتهُ يوم أحد، فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتخذ ثنية من ذهب".

وروى عن عُبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر: "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نصلى إلى نائم أو متحدث".

قال ابن حبان: وهذان موضوعان؛ وكيف يأمر المصطفى عليه السلام باتخاذ الثنية من الذهب، وقد قال: إن الذهب والحرير محرمان على ذكور أمتي، وكيف ينهى عن الصلاة إلى النائم، وقد كان يصلى وعائشة معترضة بينه وبين القبلة؟ فلا يجوز الاحتجاج بهذا الشيخ ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار للخواص.

قلت: حكمك عليهما بالوضع بمجرد ما أبديت حكمٌ فيه نظر، لا سيما خبر الثنية، والظاهر أن أبانا هذا هو الأول، فيكون بصريا موصليا مقدسيا.

وأما الحافظ أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني فلم يذكرهما هكذا، بل ذكر أَبْيَن بن سفيان، وذكر أن البخاري قال: لا يكتب حديثه.

وقال غيره: أبين بن سفيان المقدسي.

وقال ابن عدي: ثنا ابن منير، ثنا الحسن بن عرفة، ثنا كثير بن مروان الفلسطيني، عن أبين بن سفيان، عن أبي حازم في قوله تعالى: {وكان تحته كنز لهما}، قال: لوح من ذهب فيه: عجبٌ لمن يعرف الموت كيف يفرح... الحديث.

وقال مخلد بن يزيد ثنا أبين بن سفيان، حدثني عبد الله بن يزيد، حدثني أبو الدرداء وأبو أمامة وواثلة وأنس، قالوا: خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نتمارى في شئ من أمر الدين. فذكر خبرا منكرا فيه طول.

ومن بلاياه ما روى عن عبد الله بن سعيد، عن أبين بن سفيان، عن ضرار بن عمرو، عن الحسن، عن عمران بن حصين مرفوعا: من خرج يطلب بابا من العلم لينتفع به ويعلمه غيره كتب الله له بكل خطوة عبادة ألف سنة...الحديث.

8 – أبان بن صَمْعَة [م، س، ق]

شيخ صدوق بصري، يقال: إنه والد عتبة الغلام، أحد النساك.

سمع عن عكرمة وجماعة، وله عن أمه عن عائشة.

حدث عنه يحيى بن سعيد القطان، وأبو عاصم.

وثقه ابن معين وغيره، وقال يحيى القطان: تغير بأخرةٍ.

وقال عبد الرحمن ابن مهدي: لقيته وقد اختلط البتة قبل أن يموت بزمان.

وقال أحمد بن حنبل: صالح الحديث، فقال له ابنه عبد الله بن أحمد: أليس قد تغير بأخرة؟ قال: نعم.

قال ابن عدي: إنما عيب عليه اختلاطه لما كبر، ولم يُنسب إليه الضعف، لأن مقدار ما يرويه مستقيم. ثم ساق له ابن عدي حديثا واحدا رواه سهل بن يوسف: ثنا أبان بن صمعة، عن أبي الوازع، عن أبي برزة الأسلمي: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له:

"اعزل الأذى عن طريق المسلمين".

قلت: هذا من مفردات سهل.

وتوفى ابن صمعة سنة ثلاث وخمسين ومائة، خرج له مسلم والنسائي.

9 – أبان بن طارق (د).

الذي روى عن نافع حديث: من دخل من غير دعوة دخل سارقا وخرج مغيرا.

قال ابن عدي: هذا حديث منكر لا يُعرف إلا به.

وقال أبو زرعة: مجهول.

وروى محمد بن جابر ولا – أتيقن من ذا – عن أبان ابن طارق، عن كثير بن شِنْظِير عن عطاء، عن جابر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من أدرك ركعة فقد أدرك فضل الجماعة".

10 – أبان بن عبد الله (عو).

وهو أبان بن أبي حازم البجلي الكوفي.

حسن الحديث، وثقه ابن معين.

قال ابن عدي: أبان بن عبد الله بن أبي حازم صَخْر بن العَيْلة البَجَلي.

قال الفلّاس: ما سمعت يحيى القطان يحدث عنه قط.

وقال أحمد بن حنبل: صدوق صالح الحديث.

وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، له عن عمرو بن شعيب وغيره. ومما أنكر عليه ما روى مالك بن إسماعيل النهدي، حدثني سليمان بن إبراهيم بن جرير، عن أبان بن عبد الله البجلي، عن أبي بكر بن حفص، عن علي رضي الله عنه – مرفوعا: "جرير منا أهل البيت ظهرا لبطن ظهرا لبطن".

هذا آخر ما أعددته ، والحمد لله أولا وآخر وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.